الإثنين 3 كانون الأول 2018
العدد 3629 السنة الثالثة عشرة
lundi 3 Décembre 2018 no 3629 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
تعرية الهندسة المالية

- 6 عمليات مشبوهة بين مصرف لبنان و«سيدروس»
- حكمت غصن تراجع حظوظ هجرة الطلاب
- نجيب عيسى نصف القوى العاملة مهدور

فتنة جنبلاط ـ الجاهلية

[5 ـ 2]

تشييع محمد بو ذياب في بلدة الجاهلية أمس (أ ف ب)

ملف

اليوم العالمي للأشخاص المعوّقين
وطن النجوم أنا هنا!
8

سوريا

«ضامنو أستانا»
نحو دفع ملفي إدلب و«الدستورية»
14

الحدث

ما بعد «العشرين»
إرضاء الحلفاء ثمن حماية ابن سلمان
16

بريطانيا

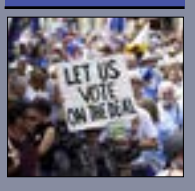

ثمانية أيام أمام ماي لإنقاذ «بريكست»... ومنصبها
18

ثقافة

هالة أنطوان كرباج تضلّل المسرح اللبناني
22

هيئة الأسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

استدراج عروض لإطلاق منصة التداول الالكتروني

يعلن رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة، بناء على قرار المجلس، عن رغبة الهيئة باستدراج عروض لإطلاق منصة تداول إلكترونية.

على الراغبين بالإشتراك في استدراج العروض استلام المستندات من الأمانة العامة لهيئة الأسواق المالية في مقرّها الكائن في منطقة الوردية الحمرا – شارع روما ابتداءً من ٥ كانون الأول ولغاية ٢١ كانون الأول ضمناً من الساعة التاسعة صباحاً إلى الثانية بعد الظهر.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الصفحة المخصصة لمنصة التداول على موقع الهيئة الإلكتروني
https://www.cma.gov.lb/etp

على الغلاف

تأليف الحكومة... الآن

أراد الرئيس سعد الحريري استعراض قوته، فإذا بها لا تصيب إلا فريقه السياسي والأمني والقضائي. استخدم قوته الضاربة، فرع المعلومات، وتحديداً، قوة الفرع الضاربة، لتنفيذ مآرب سياسية بالغة الضيق، فارتد الأمر نداً في وجه تيار المستقبل وحلفائه. كان يمكن لما «ارتكبه» الوزير السابق وئام وهاب أن ينتهي بمثوله أمام النيابة العامة التمييزية اليوم، ليخرج بعدها رئيس حزب التوحيد العربي مدلياً باعتذار، نافياً أن تكون الإهانات التي تفوّه بها قبل أيام موجهة إلى الرئيس رفيق الحريري أو لابنه الرئيس سعد الحريري. كان وهاب سيبدو متراجعاً خشية الملاحقة القضائية. لكن الرئيس المكلّف بتأليف الحكومة قرر تفويت هذه الفرصة. قرأ الوقائع السياسية في لبنان والإقليم خلافاً لأي منطق. لم ينتبه إلى أن رفع الغطاء عن رفعت عيد وشاكر برجاوي قبل سنوات أتى في ظروف مختلفة، وأن الوزير السابق ميشال سماحة ضُبطت في حوزته متفجرات لا تسمح لأحد بالدفاع عنه. أما وئام وهاب، فارتكب، في حال صحّ ما نُسب إليه،

> **اقتراح توسيع الحكومة إلى 32 وزيرا الذي طرحه باسيل «لم يلقَ رفضاً من احد»**

«جريمة قول» لا أكثر، وأن موازين القوى الداخلية والإقليمية لا تسمح لأحد بالتعسف في استخدام القوة الرسمية، وأن تعزيز موقفه في مفاوضات تأليف الحكومة لا يمكن أن يمر عبر استضعاف أي حليف لحزب الله، ربما نسي الحريري أن من أضعفه هو أداؤه وأسلوب تعامل راعيه الإقليمي، محمد بن سلمان، معه، وأن ما حماه هو التوازن الداخلي الذي يميل لمصلحة خصومه. ورغم ماساة استشهاد محمد بو دياب، فإن ما جرى في الجاهلية يمكن أن يعيد بعض أصحاب الرؤوس الحامية إلى رشدهم. وبالفعل، كانت مصادر رفيعة المستوى في تيار المستقبل تستبعد أمس أن يترتّب على إشكال الجاهلية أي تداعيات سياسية أو أمنية، ليُمكن أن تخرق الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار العام. لكن، يبدو تيار «المستقبل» في موقع المكابر. هو يرفض الاعتراف بالضرر الذي

نسي الحريري ان ما حماه هو التوازن الداخلي الذي يميل لمصلحة خصومه (هيثم الموسوي)

أصابه، سياسياً وشعبياً، وحتى أمنياً. فبرأي المصادر المستقبلية، إن «ما حصل لا يضرب صورة فرع المعلومات، فهو جهاز مشهود له في العمل الأمني». وقالت المصادر إن «الكرة توجهت الى المنطقة بقرار من المدعي العام التمييزي وغادرتها بقرار منه»، رافضة أن يستغل أي طرف الإشكال التقني حول أحقية فرع المعلومات في تنفيذ هذه المهمة وتحويله الى خلاف في مسألة شرعيته»، مؤكدة أن «من حق شعبة المعلومات القيام بأمر التبليغ والإحضار بصفتها ضابطة عدلية». لكن ما فات المستقبليين أن الامر ليس تقنياً، بل سياسي من جهة، وقضية «صورة وهيبة» من جهة أخرى. في هذا الوقت، لا يجد «المستقبل» ضيراً في ملء الفراغ ببعض التحريض المذهبي لتغطية الخطأ الذي ارتُكب في الجاهلية. وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق الذي أكّد أن «وفاة الفقيد محمد بو دياب تخضع لتحقيق قضائي يحدد المسؤولية عن الوفاة ولا يترك الأمر لاجتهادات سياسية فتنوية»، حسم التحقيق مسبقاً عبر القول إن «بيان قوى الأمن الداخلي يستند إلى تدقيق مسؤول في مهمة محددة قانوناً وواضحة لجهة أن إطلاق النار العشوائي من قبل مسلحين في الجاهلية هو الذي أدى إلى إصابة بو دياب في خاصرته ومن ثم وفاته في المستشفى». وإعجاباً منه، ربما، بلقب «ضمير السنّة» الذي أطلقه عليه بعض أنصاره قبل أسابيع، تولى المشنوق العزف على الوتر المذهبي، من خلال القول إن «حفظ الكرامات ليس حقاً حصرياً لأحد، لا فرداً ولا طائفة. الشهيد رفيق الحريري هو ضميرنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، ومن يتعرض له يتعرض لكرامة كل أهل السنّة وكل الشرفاء اللبنانيين. وليطمئن الجميع، لن يتراجع الرئيس الحريري عن صلابته الدستورية في تشكيل الحكومة، ولن يعتذر عن مهامه ولو وصلت الضغوط إلى قمم الجبال». وختم المشنوق بالقول «لن ننجر إلى الفتنة مهما فعلوا ومهما قالوا. كلنا رفيق الحريري في اعتداله وحكمته وتوازنه. وما يجري في لبنان منذ أشهر ليس مساراً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، بل هو قرار بالتعطيل الفعلي مرات بالسياسة وأكثر بالتهديد والوعيد وسياسة الأصبع المرفوع، وأخيراً بالتغطية الكاملة للخروج عن القانون والدولة. لكن الدولة لن تستسلم».

أحداث الجاهلية أثّرت على الاتصالات السياسية ومبادرة وزير الخارجية جبران باسيل لحل «العقدة السنّية»، إذ توقفت الاتصالات تماماً في اليومين الماضيين بعدما كانت قد سجّلت «تقدماً كبيراً». مصادر مطّلعة على الاتصالات أملت الا «تؤخذ أحداث الجاهلية ذريعة لمزيد من التأخير في تأليف الحكومة»، مشيرة الى أن أحداث الأسبوع الماضي «يجب أن تشكّل دافعاً لتسريع التأليف وسحب فتيل التوتر من الشارع».

مصادر التيار الوطني الحر أوضحت لـ«الأخبار» أن اقتراح توسيع الحكومة الى 32 وزيراً الذي طرحه باسيل «لم يلقَ رفضاً من أحد، والجميع طلب مزيداً من الوقت لدرسه»، مشيرة الى أن هناك «اقتراحات أخرى ومجموعة من الأفكار لا يمكن إلا أن تقود إلى حل لن يخرج أحد معه خاسراً، لأن الأفكار المطروحة تتفق ومعايير التمثيل المعتمدة». ولفتت الى أن باسيل كان يعمل قبل الأحداث الأخيرة على الدفع لعقد لقاء بين رئيس الحكومة المكلّف ونواب اللقاء التشاوري، «وكانت الأجواء ايجابية» في هذا السياق.

خلاصة ما تقدّم أن ما جرى في اليومين الماضيين يؤكد أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى التواضع، وتأليف حكومة... الآن!

(الأخبار)

الجاهلية تنجو من المجزرة

رضوان مرتضى

لم يكن مقرّراً أن يُصعّد الرئيس سعد الحريري. قبل صباح يوم السبت الماضي، كان يُلملم شارعه. حتى بعد انتشار الفيديو المسيء للوزير السابق وئام وهّاب، كانت الاتصالات السياسية والأمنية والقضائية تتّجه صوب «ضبضبة» القضية عبر تسوية تقضي بمثول وهّاب أمام القضاء اليوم. فما الذي دفع الحريري إلى اتّخاذ هذه الخطوة المجنونة؟ لم يكن مخططاً أن يكون نهار السبت ملتهباً. من دون سابق إنذار، اتّصل الحريري بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان طالباً توقيف وهّاب، وبالنائب العام التمييزي سمير حمود طالباً منه إصدار مذكرة إحضار. أبلغ الاثنان رئيس فرع المعلومات العقيد خالد حمود بضرورة التنفيذ: «عليك توقيف وهّاب اليوم». استجاب الأخير وأرسل قوّة أمنية قوامها 150 عنصراً وضابطاً من القوّة الضاربة في فرع المعلومات بإمرة العقيد خالد عليوان. أثناء توجّه القوّة إلى الجاهلية، اتّصل رئيس لجنة التنسيق والارتباط في حزب الله وفيق صفا بالعقيد حمود مستفسراً، وأبلغه أنّ حزب الله غير راضٍ عن هذه الخطوة. بعدها، اتّصل صفا بالقاضي حمود وحمّله رسالة واضحة وحاسمة: «حزب الله لن يرضى بما يحصل». كذلك اتّصل صفا بعثمان، فأبلغه الأخير أنّ القرار اتُّخذ بتوقيف وهّاب. كان الاتصال عاصفاً، إذ ردّ صفا بعنف محذّراً من أنّ ذلك سيؤدي إلى حمّام دم، لا سيما أنّ القوة الأمنية كانت ضخمة. كتيبة عسكرية تضم 150 عنصراً وضابطاً مدجّجين بالسلاح والمصفّحات لتبليغ مدّعى عليه بالذم والقدح! سابقة لم يشهدها القضاء. هذا التحرّك دفع إلى الاعتقاد بأنّ هناك نية مبيّتة لتفجير الأمور، إذ إن هذا الكمّ من السلاح والعناصر الأمنيين لا يعني سوى أمر واحد: معركة مرتقبة إن رفض وهّاب تسليم نفسه.

وصلت القوة الأمنية إلى الجاهلية. بقيت الياتها بعيدة نسبياً عن منزل وهّاب الذي توجهت إليه سيارة وحيدة، على متنها قائد القوة العقيد عليوان وسائق ورجل أمن. لاقاهم عند المدخل مختار الجاهلية أجود بو دياب الذي أبلغ عليوان بأنّ وهّاب اتّصل به لتسلّم التبليغ، مضيفاً: «الوزير ليس هنا، وهو سيقصد مقر فرع المعلومات وسيُسلّم نفسه». في تلك الأثناء، بدأ إطلاق النار. كان غزيراً جداً، إلا أن أكثره كان في الهواء. أُصيب محمد بو دياب الذي توفّي متأثراً بجراحه لاحقاً.

الوضع الميداني كان على حافة انفجار يمكن أن يؤدي إلى مجزرة. الاتصالات الأمنية والسياسية أكدت أن وهاب ليس في منزله، وأن تفادي عليوان وسائق ورجل أمن. لاقاهم عند المدخل مختار الجاهلية أجود بو دياب الذي أبلغ عليوان بأنّ وهّاب اتّصل به لتسلّم التبليغ، مضيفاً: «الوزير ليس هنا، وهو سيقصد مقر فرع المعلومات وسيُسلّم نفسه». في تلك الأثناء، بدأ إطلاق النار. كان غزيراً جداً، إلا أن أكثره كان في الهواء. أُصيب محمد بو دياب الذي توفّي متأثراً بجراحه لاحقاً.

الوضع الميداني كان على حافة انفجار يمكن أن يؤدي إلى مجزرة. الاتصالات الأمنية والسياسية أكدت أن وهاب ليس في منزله، وأن تفادي عليوان وسائق ورجل أمن. لاقاهم عند المدخل مختار الجاهلية أجود بو دياب الذي أبلغ عليوان بأنّ وهّاب اتّصل به لتسلّم التبليغ، مضيفاً: «الوزير ليس هنا، وهو سيقصد مقر السياسي الذي امتثل له القضاء والأمن الداخلي. وعلى سيرة القضاء، فإن محامين كثراً يؤكدون أن مذكّرة الإحضار التي طلب المدعي العام التمييزي القاضي تنفيذها بحق وهاب مخالفة للقانون. فاستدعاء الوزير السابق مبني على إخبار تقدّم به محامون، ومذكّرة الإحضار لا تصدر في حالات مماثلة إلا عن قاضي تحقيق.

الجنون الذي سبق لا يبدو حدثاً طارئاً. بيان قوى الأمن الداخلي الذي روى ما جرى، تضمّن جملة اعتراضية تلخّص عقل من اتخذ قرار إرسال قوة عسكرية لتنفيذ مذكرة إحضار بحق سياسي قال محامون إن كلامه يمثل جرماً جزائياً. فبيان المؤسسة الرسمية قال إنه «بناءً عليه وبالتاريخ ذاته، توجهت قوة من شعبة المعلومات الى مكان إقامة وهاب في بلدة الجاهلية ـ الذي كان وهاب نفسه قد صرّح مراراً بأنها عصيّة على الكون بأكمله ـ بهدف إحضاره». كان مديرية قوى الأمن، أو من أوعز إليها بكتابة هذا البيان، تريد أن تقول للرأي العام، بلا خجل، إن هدفها هو كسر كلمة وئام وهاب لا تنفيذ قرار قضائي!

تقرير الطبيب الشرعي: الرصاصة سُلّمت إلى «الجنائية»

كشف تقرير الطبيب الشرعي حسين شحرور الذي كشف على جثمان محمد بوذياب في مستشفى الرسول الأعظم، بناءً على تكليف مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، أنّ العيار الناري الذي تسبّب في وفاة مرافق الوزير السابق وئام وهّاب، دخل من يسار الصدر (ومن مسافة غير قريبة لغياب الوشم الباروري) واستقرّ في الخاصرة اليمنى.

وأنّ الوفاة حصلت في تمام الساعة الحادية عشرة مساءً نتيجة النزيف الدموي الغزير. وذكر الطبيب الشرعي أنّ الرمي حصل بشكل مائل من اليسار إلى اليمين. وذكر شحرور في تقريره أنّه استخرج مقذوف الرصاصة وسلّمه إلى الأدلة الجنائية، ما يدل على أنّ الرصاصة غير متفجّرة لوجود المقذوف. وعلمت «الأخبار» أنّ الرصاصة التي قتلت بوذياب من عيار 5,56 ملم، أي إنها أطلقت من بندقية أم 16، أو أم 4 أو سيغ. وفيما يعتبر أنصار وهاب أن عيار الطلقة دليل على أنها صدرت من قوة فرع المعلومات، لأن البنادق المشار إليها تُستخدم من قبله، جرى تداول عدد من الصور لعدد من مرافقي الوزير السابق يحمل أحدهم بندقية أم 4، لردّ التهمة عن «المعلومات».

ابراهيم الأمين

أن لجنبلاط أن يقرّ بالهزيمة؟

عندما لا يستطيع المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود استجواب المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان حول توقيعه على ارتكاب مخالفات فظيعة لقوانين البناء أثناء الانتخابات النيابية... وعندما لا يتمكن القاضي حمود، ومعه اللواء عثمان، من توقيف الضابط و. م. الذي تشتبه قيادته بتورّطه في أعمال مخالفة للقانون، لأنه تحت حماية «مرجعيته الطائفية»، وليد جنبلاط... يصبح من غير المنطقي محاولة إقناع أحد بأن هذه الجهات تقوم بواجبها عندما تقود عملية عسكرية كبيرة لتوقيف سياسي بارز بشبهة شتم «الذات الحريرية».

الأمر، ببساطة، لا علاقة له بهيبة الدولة المنتهكة من قبل القائمين عليها ليل نهار، ولا بمحاسبة سياسي لأن «لسانه طويل»!

بعض الهدوء، ومراجعة تطورات الأسبوع الماضي، يُظهران أننا أمام لعبة القراءات الخاطئة من جديد، وأننا أمام واحدة جديدة من مغامرات وليد جنبلاط المتكررة. صار الرجل يهوى خطايا 5 أيار. وفي كل مرة، يجد حيلته في الحكومة ورئيسها. وهو أسلوب لن يتوقف عن تكراره، طالما أنه يتصرف، كبقية الزعماء الطائفيين، بأنه فوق المساءلة والحساب.

في لعبة الخفّة التي تخص الحريري وفريقه الأمني والسياسي، بدا أن حاجة هؤلاء الى «إنجاز» ما أشبه بمن عاد غاضباً من إهانات رب عمله، فقرر «فش خلقه» بأولاده. فلا هو ارتاح لأنه عائد الى العمل

> **حصل معارضو المختارة على 42 في المئة من أصوات الطائفة... وبدل الإقرار بالنتيجة قرر «الزعيم» تقليد «الدب الداشر» في معاقبة خصومه**

نفسه في اليوم التالي، ولا أولاده شعروا بهيبة يعرفون أنها بدل من ضائع. أما الحصيلة، فهي بهدلة تجرف في طريقها رصيداً من الهدوء والحكمة. وضحيتها الإضافية، هذه المرة، شعبة المعلومات في قوى الأمن، التي بدت، أول من أمس، أشبه بميليشيا تعمل وفق أجندة سياسية وحزبية، وطريقة عملها تخيف الناس، ويقوم عناصرها بعملية أشبه بغزوة مشبوهة، فيبادر الأهالي الى رفع الصوت ثم مقاومتها. مرة جديدة، ستكون لهذا الخطأ الكبير جداً انعكاساته السلبية على أفضل وحدات قوى الأمن الداخلي. يكفي أن قائد القوة، العقيد خالد عليوان، هاله عند وصوله الى الجاهلية مشهد الشباب المستعدين لمقاومتهم بالرصاص، فكانت الخلاصة عنده أنه آتٍ للمشاركة في مجزرة يخسر فيها بشراً وقوة أكثر مما يحقق هدفاً سياسياً أو أمنياً أو قضائياً. يكفي أن يشكر الحريري وعثمان وضباط قوى الأمن الداخلي من تصرف بحكمة، ومنع مذبحة كانت ستجر البلاد الى ما هو أكبر بكثير من 7 آذار، وعندها لن تنفع العباءة الجنبلاطية في تغطية الدماء.

لكن اللعبة الأكثر خطورة هي تلك التي فكّر فيها جنبلاط. الرجل الحائر في أموره منذ وقت طويل، بدل أن يرتاح قليلاً، ويعيد النظر في أموره وأحوال بيته وأهله، ويتفكر في مآلاته السياسية، قرر أن يسكن داخل توتره الكبير، وأن يواصل ارتكاب الأخطاء تلو الأخطاء. فلا هو وجد حلاً يعالج فيه أزمة عجز نجله تيمور (وعدم رغبته) في إدارة البيت السياسي. ولا هو استفاد من تطور الأمور في سوريا لإعادة وصل ما انقطع مع المجموعات الدرزية اللبنانية والسورية التي حرّض على قتلها خلال السنوات الماضية، ولا هو قرأ نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، حيث كانت الصدمة الكبيرة التي حاول أن يخفيها بمعركة تحصيل المقاعد الوزارية الدرزية الثلاثة.

في الانتخابات الأخيرة، سجلت لوائح الشطب وجود 210496 ناخباً من الطائفة الدرزية، واقترع منهم 106096 فقط. وأظهرت عمليات الفرز أن 103376 مقترعاً أعطوا صوتهم التفضيلي لمرشحين بعينهم، اكتفى 2720 منهم بالتصويت خارج الصوت التفضيلي، وذهبت أصواتهم إما الى لوائح أو صنفت في خانة الملغاة.

أما في نتائج التصويت السياسي، فقد حصل المرشحون الدروز على لوائح الحزب التقدمي الاشتراكي، في كل لبنان، على 61294 صوتاً تفضيلياً، وحصدوا بموجب قانون الانتخاب ستة مقاعد في الشوف (2) وعاليه (1) والبقاع الغربي (1) والمتن الجنوبي (1) وبيروت (1)، بينما حصل المرشحون على اللوائح المنافسة لجنبلاط على 42580 صوتاً تفضيلياً حصدوا بموجب قانون الانتخاب على مقعدين فقط. ربما لم يقرأ كثيرون نتائج التصويت، أو هم تذكروا أن إدارة مختلفة للعملية الانتخابية في الشوف، مثلاً، كانت ستتيح فوز المرشح وئام وهاب على شيخ المرشحين الجنبلاطيين مروان حمادة. لكن جنبلاط، قرأ، كما بقية العارفين في أمور البلاد، أن خصوم جنبلاط، الذين كانوا مبعثرين لأسباب مختلفة، حصلوا على 41.2 في المئة من الأصوات التفضيلية مقابل 59.8 في المئة لجماعة جنبلاط. وهذا يعني، ببساطة شديدة، أن زمن سيطرة جنبلاط على الغالبية الساحقة من الصوت الدرزي انتهى الى غير رجعة، وأن تصويباً لقانون الانتخاب سيمنحه 5 مقاعد نيابية مقابل ثلاثة لخصومه.

لم يكتف جنبلاط برفض نتيجة الانتخابات، تماماً كما يفعل الرئيس سعد الحريري، بل رفض فكرة التعامل مع الأمر الواقع الجديد. وعندما خاض معركة الحصول على المقاعد الوزارية الثلاثة، كان يهدف الى محو نتائج الانتخابات. وهو يراهن، كما في كل مرة، على أن خدمات الحكومة وبعض المعارك الطائفية والعصبيات المذهبية ستعيد إليه ما خسره في الانتخابات. وهو عندما يفعل ذلك، يكون مصراً على تجاهل الأسباب العميقة وراء خسارته. وهي أسباب لا تتعلق فقط بتموضعه السياسي الخاطئ محلياً وخارجياً، بل بكون قيادته لهذه الفئة من اللبنانيين، والنطق باسمها، خلال العقود الثلاثة الماضية التالية لتوقف الحرب، لم تأت لأهل عشيرته بما يجعلهم في مصاف بقية اللبنانيين. وهو، هنا، صار يشعر بأن كل صوت اعتراضي في قلب دائرته الجغرافية أو الطائفية إنما يشكل تهديداً وجودياً له. ولذلك، ظل يفكر بتوتر أوصله الى فكرته الجهنمية، بدفع الحريري وتحريضه على حماقة الجاهلية التي انتهت بنصف جريمة. لكنها نبّهت من هم في سبات الى أن جنبلاط قرّر أن يتخذ من محمد بن سلمان نموذجاً يحتذى به في التعامل مع خصومه ومعارضيه... صحيح أن طريقة وئام وهاب في التعليق على القضايا العامة تجذب الاعتراضات كما تجذب المؤيدين، وصحيح أنه «يشطح» بعيداً في توصيف خصومه، لكنه لم يقدم على أعمال هوجاء تعكس فكراً إلغائياً دموياً، بل دلّ تصرفه خلال الساعات الـ 36 الماضية على نضج من يحتوي أعلى درجات التوتر، ويذهب نحو منع الاستجابة لفتنة، كانت ستنحصر في بيت أنهكته الزعامات التقليدية الغارقة في تحالفات محلية وإقليمية ودولية، لا تنتج إلا الويلات على أهلها...

هل يعرف الجنبلاطيون أن زعيمهم، وأنشط نوابهم، يعملون منذ شهرين، ومن دون توقف، فقط، لأجل إخراج المقرصن خليل الصحناوي من السجن، استجابة فقط لنداء ملهم القومية اللبنانية نبيل صحناوي ونجله أنطون!

لربما، آن الأوان، أن يستحي أحدهم، وأن يقرّ، لمرة واحدة، بأن لكل حكاية نهاية. لكن تحويلها الى احتفال ربيعي أو إلى مأساة رهن بمن يقترب من عمر التقاعد!

على الغلاف

إخفاق جنبلاطي جديد: استهداف وهاب يوحّد 8 آذار الدرزية

اعتاد النائب السابق وليد جنبلاط الرهانات الخاطئة. هذه المرة، سقطت حساباته في الجاهلية، مغرقاً معه الرئيس سعد الحريري بخطوة سياسية ــ أمنية فاشلة لاعتقال الوزير السابق ونام وهاب

فراس الشوفي

مرّة جديدة، ينقلب «السحر» على النائب السابق وليد جنبلاط، بعدما كاد يورّط الجبل في فتنة خطيرة من بوابة الجاهلية، ثانية اكبر القرى الدرزية في قضاء الشوف. ومرّة جديدة أيضاً، ينساق الرئيس سعد الحريري، ومعه قوى الأمن الداخلي والمدّعي العام التمييزي القاضي سمير حمود وفرع المعلومات، خلف جنبلاط، في خطوة سياسية ـ أمنية متسرّعة تشبه إلى حدّ، في ما تشبه، حفلة التحريض التي مارسها جنبلاط على قرارات 5 أيار 2008 الشهيرة.

> ظهر جنبلاط امام الدروز محللاً دم ابناء طائفته كما فعل مع السويداء قبل سنوات

فبدل أن يسارع جنبلاط إلى لملمة ردود الفعل التي تركها تسريب فيديو للوزير السابق وئام وهّاب، منتصف الأسبوع الماضي، مستغلاً علاقته «الجيّدة» به في الأشهر الأخيرة، اقتنص «الفرصة» للتخلص من رئيس حزب التوحيد العربي، مقنعاً الحريري، التوّاق إلى «الانتقام»، بأن اعتقال وهّاب سيمرّ بسلاسة بوجود غطاء درزي يؤمّنه الاشتراكي.

الأسبوع الماضي، بدت القوى السياسية الحليفة لوهّاب في حرجٍ كبير من الفيديو المسرّب، ولم يتبنَّ أيّ منها كلامه، بل أبلغ حزب الله تيار المستقبل، الخميس الماضي، أن كلام وهاب لا يعبّر إطلاقاً عن وجهة نظر الحزب أو أي من قوى 8 آذار. وبالتوازي، عاتب الوزير السابق على ما صدر عنه بحقّ الحريري. وهّاب نفسه أبلغ أكثر من طرف في قوى 8 آذار أنه فوجئ بانتشار الفيديو، وأصدر اعتذاراً واضحاً من الحريري، وكرّر اعتذاره في أكثر من تصريح.

مساء الخميس أيضاً، قام مناصرو وهّاب بجولة سيارة في قرى الشوف، مروراً بالمختارة، عمد جنبلاط بعدها إلى إدارة عملية قطع الطرقات على هؤلاء المناصرين واحتجازهم (قبل تدخل الجيش اللبناني). تواصل وهاب مع جنبلاط وأبلغه بأن مناصريه مرّوا بالمختارة من دون علمه، وأكّد إدانته أيّ تعرّض لمقرّ الزعامة الجنبلاطية. إلّا أن الزعيم الاشتراكي قرّر التصعيد، من خلفية سياسية بحتة، حدّد معالمها في تغريدة له بأن «المختارة خط أحمر... بصرف النظر عن المعادلات الإقليمية». وأوحى بأن المسيرة الصبيانية خلفها قرار على أرفع المستويات في محور المقاومة؛ وبعد التغريدة، تواصل الاشتراكي مع حزب الله، وسمع تأكيداً لحرص الحزب على جنبلاط وزعامته.

غير أن الاشتراكي بقي على «نظرية المؤامرة»، وعمد جنبلاط والمحيطون به، منذ يومين، إلى ربط ما يحصل بقرار من القيادة السورية ورئيس الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوك. والأسوأ، هو ربط ما حصل مع وهّاب بمحافظة السويداء، وتسويق أن سوريا تستخدم الأخير للضغط على جنبلاط في بيروت في سياق ما يسميه هؤلاء «الضغط على أبناء السويداء للالتحاق بالجيش السوري»!

خطة لـ«إصابة عصفورين»

منذ سنوات، وعلاقة جنبلاط بالحريري تتراوح بين السيئة و«الحد الأدنى» من التواصل في سبيل المصلحة المشتركة، مع ثقة مفقودة بين الجانبين. وزاد الطين بلّة، دخول جنبلاط في تسوية مع رئيس الجمهورية ميشال عون لحلّ أزمة الوزير الدرزي الثالث، تضمّنت تعيين رئيس أركان للجيش محسوب على جنبلاط وإعادة الموظفين الاشتراكيين الذين تم نقلهم من مراكزهم في وزارة البيئة وشركة الكهرباء إلى أعمالهم. هذه التسوية أفضت الى شعور بالخذلان لدى الحريري الذي كان يقف الى جانب جنبلاط، وكذلك لدى الرئيس نبيه بري الذي دافع عن جنبلاط وحمى حصته الوزارية. رأى جنبلاط في التطورات الأخيرة فرصة لا تعوّض للوقوف إلى جانب الحريري، وللقضاء على وهّاب على طريق نقل زعامته إلى ابنه النائب تيمور جنبلاط. وهو الذي تسكنه نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة وهاجس تحوّل وهّاب إلى لاعب رئيسي في الجبل الجنوبي، علماً بأن جنبلاط استغل في الأشهر الماضية التوتر بين وهّاب ورئيس الحزب الديموقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان، محدّداً وهّاب عبر التواصل الدائم معه، للاستفراد بأرسلان.

تواصل وهاب مع جنبلاط وأبلغه بأن مناصريه مرّوا بالمختارة من دون علمه (أ ف ب)

جنبلاط رض صفوف 8 آذار

لم يصب جنبلاط أياً من أهدافه. في الخلاصة المباشرة، بدل أن ينتج تعاطفه مع الحريري غطاءً درزياً للعملية الأمنية ـ السياسية الفاشلة، اضطر الحريري إلى استدعائه ليل الجمعة إلى منزله في وادي أبو جميل، بعد ورود معلومات عن وقوع محمد أبو ذياب جريحاً في الجاهلية، نتيجة تبادل إطلاق النار بين حرس منزل وهاب وعناصر فرع المعلومات. وبدل أن يتم رفع الغطاء عن وهّاب «فرك أذنه» كما اتفق جنبلاط والحريري، حاز وهاب تعاطفاً درزياً وسياسياً، بدأ أولاً في بلدته الجاهلية التي انتفضت على ما اعتبره أهالي البلدة «انتهاكاً»، وامتد ليطال غالبية القرى الدرزية اللبنانية، وصولاً إلى السويداء وجرمانا في سوريا. حتى إن شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز في فلسطين المحتلة اضطر إلى إصدار بيان تضامني؛ وبدل أن تُحرج حركة الحريري ـ جنبلاط قوى 8 آذار، أبلغ مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله الحاج وفيق صفا فرع المعلومات أن المس بوهّاب ممنوع.

أما في الخلاصة الأوسع، فإن ما حصل في اليومين الماضيين أعاد الانقسام السياسي إلى الشارع الدرزي على قاعدة 8 و14 آذار، ورصّ صفوف المؤيدين لقوى 8 آذار في الساحة الدرزية، وهو ما كان غائراً خلال الأشهر الماضية بفعل الندوب التي تركتها الانتخابات، وبفعل الحماية التي أمّنها الرئيس بري لجنبلاط في الانتخابات. وفيما كان أخصام جنبلاط على الساحة الدرزية منقسمين، فتحت التطورات باب الحوار والتواصل بين أرسلان ووهاب والحزب السوري القومي الاجتماعي، خصوصاً بعد موقف أرسلان أمس، والذي شنّ فيه هجوماً كلامياً على جنبلاط معتبراً أنه «يستبيح الجبل»، فيما تلقف وهّاب إيجابية أرسلان وردّ في خطابه أمس بالتحيّة، مؤكّداً محورية موقع شيخ العقل ناصر الدين الغريب، في مقابل شيخ العقل نعيم حسن، المحسوب بالكامل على جنبلاط.

ولعلّ أكثر السهام التي أصاب جنبلاط نفسه بها أمس هي فرضه «أخلاقيات جديدة» وظهوره أمام الدروز، على عكس أي زعيم درزي، مستعداً لـ«تحليل دماء» أبناء طائفته، كما فعل في السويداء قبل سنوات، وكما فعل بالأمس في وصفه وهاب بـ«الشذوذ الأمني في الجاهلية».

حزب الله: المسّ بحلفائنا ممنوع

رضوان مرتضى

أن يُقرّر رئيس الحكومة سعد الحريري تقمّص دور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بتحريض من رئيس الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط، ثم يُقرّر، من خارج القانون، الإيعاز إلى المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان والنائب العام التمييزي سمير حمود بتوقيف رئيس حزب التوحيد وئام وهّاب، ضارباً عرض الحائط بكل الأعراف القانونية، ثم يُرسل قوّة أمنية قوامها 150 عنصراً من القوة الضاربة في فرع المعلومات مدجّجين بالسلاح لتوقيف وزير سابق يتّهمه بشتمه، طالباً إحضاره مكبّلاً، قاطعاً الطريق أمام ذهابه للمثول أمام القضاء، دونما اعتبار للسلم الأهلي ولمجزرة دموية كادتْ تقع... فذلك هو الجنون بعينه. هو أسلوب عمل ابن سلمان: «فلان شتم والدي، أحضروه إليّ لأعاقبه».

هكذا فهم حزب الله سلوك الحريري يوم السبت. وأمام هذه المعطيات لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي. غروب السبت، منَع حزب الله حرباً أهلية. أبى التخلّي عن حليفه وئام وهّاب، رغم اعتراضه على الفيديو المسيء الذي صدر عن الأخير وعلى لغة الشتم التي اعتمدها. وعند تجاوز الحريري القانون مستغلاً القضاء والأمن، وجّه له الحزب رسالة واضحة بحزم، عبر مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا. اتّصل الأخير بالمعنيين (القاضي حمود واللواء عثمان ورئيس فرع المعلومات العقيد خالد حمود) محذّراً: «لا نسمح لأحد بمسّ أحدٍ من حلفائنا. وإن أخطأ، نحن نعالج الخطأ. حلفاؤنا خطّ أحمر، وما تفعلونه خطأ، وسيؤدي إلى حمّام دم إن استمر». غير أنّ حفلة الجنون استمرّت. أكملت القوّة الأمنية طريقها ليسقط قتيل من مرافقي وهّاب. وزجّت الدولة فرع المعلومات في فضيحة أمنية قضائية. سقط الجهاز الأمني ضحية دسّ الدسائس من جنبلاط. الأخير حرّض الحريري ليورطه في حادثة أمنية كادت تؤدي إلى حربٍ أهلية. استجاب الحريري طالباً من سمير حمود وعثمان إرسال قوّة أمنية ضخمة لتوقيف وهّاب مهما كلّف الأمر. الوصي على القضاء خالف القانون. لم يُحوّل سمير حمود الملف إلى محكمة المطبوعات، وارتأى استنابة فرع المعلومات بمذكرة إحضار لتوقيف وهّاب. سمعاً وطاعة استجاب للحريري وأبلغ فرع المعلومات بضرورة تنفيذ المذكرة فوراً. رأى حزب الله أنّ المسار الذي تسلكه القضية يوحي بأمر واحد: تصفية حسابات مع وهّاب. تقاطعت مصالح الحريري وجنبلاط لإنهاء وهّاب، وهكذا كان. سقط مرافق وهاب، تدخّل حزب الله، فتراجعت المعلومات. وبعدما كان وهّاب مخطئاً، بات معتدى عليه من أجهزة رسمية. حزب الله لن يسمح بتوقيف وهّاب. أما المسألة القضائية، فذكرت مصادر معنيّة أنّ «شيئاً لن يُحل قبل انتهاء مراسم العزاء. وبعدها لكل حادث حديث، على أن تسلك الأطر القانونية».

غير أن ما سبق لم يبقَ سرّاً، إذ تولّى رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد والنائب نواف الموسوي إعلان موقف حزب الله الرسمي. فأكد رعد أن «تطبيق القانون استنسابياً أو تجاوز القانون مع بعض الناس والتطنيش عن تطبيق القانون مع البعض الآخر، لا يحقق احتراماً للسلطة. نحن لا نقبل بهذا الفحش ولا الشتيمة ولا التعرض بالشخصي، لا للأحياء ولا للماضين، لكن ما نقبله لفلان لا نقبله لأحد ممن يتطاول على الآخرين، لا يبقى مقدساً عند الآخرين الا ويهتكه ويتعرض له ولا يحترم كبار الآخرين ولا صغارهم ويلقى التصفيق من بعض رجالات السلطة». وأضاف أن «إرسال قوة مؤللة تحت حجة تبليغ دعوى للحضور إلى المحكمة، فيه تجاوز للقانون وأمر كان يخفي نية اعتقال لإذلال الشخص المطلوب وسوقه خلال أيام العطل ليبقى محتجزاً حتى يبيت ليوم الإثنين والثلاثاء. هذا الأمر في الحقيقة يجب على المسؤولين أن يتجاوزوه ويترفعوا عن مثل هذه الأساليب، وخصوصاً أنهم ما زالوا يقدمون أوراق اعتمادهم. حتى الآن لا يستطيعون أن يشكلوا حكومة». وختم رعد بالقول إن «مثل هذه التصرفات تنأى بالناس عن احترام قدرتهم على حكم البلد، وخصوصاً في هذه المرحلة».

أما الموسوي، فأكد أن «حكمة حزب الله هي التي حالت دون إدخال البلاد في أتون فتنة، فنحن من أنقذ البلد وأيقظ بعض الناس الذين ما زالوا يتصرفون بعنجهية وبتكبر ومكابرة، بحجة أن شخصاً وجه إهانات لرئيس الحكومة. وعليه فإننا نقول، إن رئيس مجلس النواب الموقع الثاني في الدولة، بقي يشتم على مدى أشهر طويلة من شخّص زقاقي في الشارع، وهذا الزقاقي كان يقفل الطريق على مئات الآلاف من الجنوبيين، فأين كانت أجهزة الدولة لكي تعتقله لأنه يتطاول على رئيس مجلس النواب، وتمنعه من سد الطريق على أكثر من 750 ألف جنوبي، أليس هذا رئيس مجلس النواب؟».

> حلفاؤنا خطّ احمر وما تفعلونه خطأ وسيؤدي إلى حمّام دم إن استمر

وأضاف الموسوي «إننا نذكر بهذه الأمور لنلفت الجميع كم صبرنا على الإساءة للرئيس نبيه بري والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في الشوارع وعلى شاشات التلفزة، فلماذا لم تقم الأجهزة الأمنية بأي عمل، ولماذا لم تحضر 20 آلية و20 مدرعة وحوالى 200 مسلح لتعتقل من كان يشتم، وماذا كان يعمل المدعي العام لإصدار مذكرة؟ ألم يكن يسمع في بيته الشتائم التي كانت تطال رئيس مجلس النواب؟ فهل يجب أن نشتم نحن في هذا البلد ويتامر علينا ونضطهد، وفي النهاية يجب أن لا نتحدث بأي شيء؟ وهل هناك فقط جنس معين في هذا البلد هو من يجب أن لا يقترب منه أحد، وإلا المفروض أن يسبل الدم إلى الركب؟ فبأمس قتل أحد الشباب، ولو أن العملية استكملت ووقعت مجزرة، من كان يمكنه أن يخرج لبنان من أزمته؟ نحن من أنقذ لبنان كالعادة».

نصر الله قال كلمته... ولم يمشِ

يحيى دبوق

تبذل إسرائيل جهوداً كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، لإفهام لبنان أنها قد تقدم على تنفيذ «حدث أمني»، مهم ومفصلي، من شأنه أن يقود إلى حرب على الجبهة اللبنانية، والشمالية عموماً، إضافة الى سوريا.

الجهود المبذولة لافتة للغاية، وتكاد تكون سمة المرحلة إسرائيلياً. فرنيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو هو الذي يقودها، إلى جانب عدد من وزرائه، ويسهم فيها بشكل فاعل معلّقو مختلف وسائل الإعلام العبرية، مع التشديد على المقاربة التخويفية وكأن الحرب باتت وشيكة جداً.

بالطبع، لا يراد من هذه المقدمة تقدير وضع أو استشراف نتائج ووقائع مقبلة، سواء بالرفض أو بالتبنّي لأي سيناريو أو فرضية، ومن بينها استخدام البعد الأمني في الداخل والصراع على السلطة. لكنه توصيف لحالة إسرائيلية قائمة من اللافت فيها الاستماتة في الدفع نحو إيجاد حالة توتر في لبنان، وفي أساسها إرادة تخويف الطرف الآخر وترهيبه. في التعليق الإعلامي الإسرائيلي (للمفارقة، معظم المعلقين يماشون قيادتهم، دفعة واحدة، مع شبه استنساخ يكاد يكون حرفياً) تأكيدٌ أن قبول تل أبيب وقف إطلاق النار مع غزة مرتبط بالحدث الأمني الكبير جداً الذي قد تقدم عليه إسرائيل في الجبهة الشمالية، وتحديداً مع لبنان. وكذلك أيضاً حيال تمديد ولاية رئيس الأركان غادي أيزنكوت أسبوعين إضافيين، وهو بطبيعة الحال السبب الذي منع سقوط الحكومة بعد استقالة الوزير أفيغدور ليبرمان وانسحابه من الائتلاف.

من ضمن حملة التخويف استخدام إسرائيل ما قيل إنها هجمات في سوريا، الخميس الماضي، باعتبارها رسالة واضحة للجميع على حزم إسرائيل وجديتها في مواصلة استهداف أعدائها مع القيد الروسي أو من دونه، وتحديداً في لبنان. ومما ورد، يمكن الإشارة كعينة إلى تقرير «يديعوت أحرونوت» عن «الضربات غير المسبوقة في شدّتها واتساعها في سوريا... أما الرسالة من خلالها، فهي إلى لبنان».

بين هلالين، إن كان يستدل على موقف إسرائيل وجديتها تجاه لبنان من «هجمات» الخميس الماضي في سوريا، فهذا يعني «موقف وجدية اللاشيء»، لأنه سيكون مبنياً ومستدلاً عليه من واقع صفر نتائج: في حد أدنى لم تسفر الهجمات عن أي نتيجة، هذا إن كانت هناك هجمات من الأساس، كما تؤكد مصادر إسرائيلية أمس.

في ذلك، تبرز الأسئلة الآتية: إن كانت إسرائيل معنية بالمجازفة وشن اعتداء، مهم ومفصلي، في لبنان، فما الذي يدفعها إلى الدلالة والإشارة إليه مسبقاً؟ وما الذي يدفعها إلى إعلام الطرف الآخر بنياتها العدائية والتنازل عن عامل المفاجأة إن كانت فعلاً في مرحلة التنفيذ الوشيك لهذا «الحدث المهم»؟ وأين ذهبت قاعدة أن إسرائيل تفعل ثم تتحدث، لا تثرثر إن أرادت أن تفعل؟ وماذا عن المجازفة بمواجهة تدرك جيداً تبعاتها ونتائجها عليها، مهما كانت قدرتها على الإيذاء المقابل؟ في الخلفية تكمن ربما الأسباب.

واضح أن إسرائيل في معضلة إزاء ما يمكن فعله للحؤول دون تعاظم أكثر لقدرات أعدائها، بعد ظهور التعقيدات في الساحة السورية التي تقيد مناورتها العسكرية فيها: كل الخيارات النظرية صعبة ومحفوفة بالمخاطر، وفي الوقت نفسه الإذعان والوقوف بلا حراك أيضاً محفوف بالمخاطر.

في ذلك، تأتي توصيفات إسرائيل للتهديدات وتشكّلها وتناميها تباعاً، مع إبداع تقدير استخباري إزاءها. لكن الإبداع يتقلص حيال الخيارات العملية في مواجهة هذه التهديدات، وتحديداً عندما يتعلق الأمر بالساحة اللبنانية، على خلفية ردّ فعل حزب الله بعد توجيه الضربات، إن أقدمت فعلاً على ذلك.

في المحصلة، تبدي إسرائيل اهتماماً كلامياً تهديدياً، والتشديد على ضرورة إيصال هذا التهديد إلى الوعي في لبنان مع إرادة التوتير وإثارة القلق فيه. لكن مع تباين بين المعطى والنتيجة المعلن عنها: من يختّر الهجوم لا يوقظ المهاجم ويعزز تموضعه الدفاعي مسبقاً.

الواضح أن إرادة التوتير هي المقصد الإسرائيلي جراء التهويل. وهو استكمال لتهويل سابق، ولمحاولات الدفع لبلبلة داخلية في لبنان على خلفية سلاح حزب الله، وهو تماماً ما كان عليه القصد أخيراً في ادعاءات نتنياهو من على منبر الأمم المتحدة، حول مستودعات ومصانع أسلحة بالقرب من مطار بيروت الدولي، والتي قيل في أعقابها إن الحرب باتت وشيكة.

لكن في الفرضيات المتطرفة يبرز السؤال الذي تريده إسرائيل أن يثار في لبنان: هل تهيّئ تل أبيب الظروف والمسرح الميداني والسياسي لاعتداء وشيك؟ من ناحية عملية، هذا تحديداً ما تريد تل أبيب أن يجري تداوله في لبنان، اعتقاداً منها أنه عنصر ضاغط على المقاومة، خصوصاً إذا جاء السجال اللبناني اللبناني حوله، ربما يصلح مدخلاً دافعاً أيضاً للضغوط الخارجية ضد المقاومة وموقفها.

رغم هذا التقدير الذي يأتي من بعيد، إلا أن موقف حزب الله جاء حاسماً، لإدراكه أن الخيار الوحيد والضروري في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي، هو الرد. الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله قال كلمته ولم يمشِ. الرد على الاعتداء حتميّ، كما ورد على لسانه، وهذا القرار ينسحب أيضاً على الرد على الرد... وما يليه!

تقرير

هل يوقف «الشورى» مرسوم «الفايبر»؟

كل المؤشرات تدل على أن مجلس شورى الدولة لن يتأخر في بتّ الطعن المقدم في المرسوم الذي يعطي الحق للشركات الخاصة باستعمال شبكة الألياف الضوئية الخاصة بـ«أوجيرو». وتشير المعلومات المسرّبة الى أن المجلس يتجه الى إبطال المرسوم المطعون فيه. فهل يختم رئيس «الشورى» مسيرته بـ«إنجاز» كهذا؟

إيلي الفرزلي

لم يبتّ مجلس شورى الدولة، حتى اليوم، الطعن المقدم من الاتحاد العمالي العام بالمرسوم الرقم 3260 الذي أقره مجلس الوزراء، خلسة، في الجلسة الأخيرة قبل الانتخابات النيابية (26 نيسان)، ونشر في الجريدة الرسمية في 14 حزيران الماضي. ينص المرسوم على إعطاء شركات في القطاع الخاص حق استعمال شبكة الفايبر أوبتيك والمسارات العامة الخاصة بالشبكة، في تأكيد على مضمون قرارات «قريبة الشبه به» سبق لوزير الاتصالات أن أصدرها وأوقف «الشورى» تنفيذها، ثم عاد الوزير مجدداً وأصدرها معدلة (طُعن بها أيضاً ولم يصدر قرار «الشورى» بشأنها بعد).

> **الاتحاد العمالي: لوقف استباحة المال العام بقرارات ومراسيم غير قانونية**

المراحل الثلاث التي أصر فيها وزير الاتصالات على إمرار مضمون المرسوم، كفيلة بتقدير حجم الضغوط التي يتعرض لها «الشورى» لثنيه عن وقف تنفيذ المرسوم، بعدما بدا أن رفض الطعن غير ممكن قانوناً، على ما تجزم مصادر متابعة لمسار القضية. فبالنظر إلى كل المعطيات القانونية التي رافقت الملف، صارت الغرفة الناظرة في الدعوى، والتي يرأسها رئيس المجلس القاضي هنري خوري، بأغلب أعضائها، على اقتناع بعدم قانونية المرسوم. وقد سبق لخوري أن كاشف وزير العدل سليم جريصاتي بهذا التوجه، علماً بأن المعلومات تؤكد أن وزير العدل كان واضحاً في دعمه لحرية قرار المجلس واستقلاليته. كما ذكّر بإصرار رئاسة الجمهورية على مكافحة الفساد والتأكيد على أن لا أحد فوق القانون. وفيما عُلم أن خوري سيلتقي الوزير سليم جريصاتي مجدداً صباح اليوم، فقد وُصف اللقاء بأنه يأتي في إطار سعي رئيس المجلس إلى تحصين نفسه سياسياً وإدارياً تمهيداً للإعلان عن وقف تنفيذ المرسوم.

وهذا يعني أن المجلس يوضع للمرة الثالثة أمام اختبار الاستقلالية، الذي نجح فيه في الطعن الأول، فيما تؤكد مصادره أن قراره بشأن الطعن الثاني سيصدر بالتزامن مع قراره المتعلق بالمرسوم الحكومي.

وليس الدعم الذي تلقاه خوري للسير بقرار يعبّر عن قناعاته القانونية ولا يتأثر بالضغوط المحيطة وحده السبب في إصراره على إعلان القرار قبل تأليف الحكومة الجديدة، بما يسمح لها بإعادة تصويب المسار، إن ارادت. فهو يُصر قبل إحالته على التقاعد بعد نحو شهرين، على إنهاء مسيرته القضائية بقرار سيكون بمثابة الإنجاز. ولذلك لا يكترث حتى إلى الحرج الذي يمكن أو يواجهه من جراء تراجعه عن رأي استشاري أعطاه «الشورى» لمجلس الوزراء في 29 آذار 2018، يؤكد فيه قانونية البند المطروح على جدول الأعمال، واعتمدته الحكومة في بناءاتها للمرسوم الذي أقرته. بالنسبة إلى رئيس «الشورى» الرجوع عن الخطأ فضيلة، علماً بأن مصادر مطلعة أشارت إلى أن ذلك الرأي سبق أن صدر تحت نوعين من الضغط، الضغط السياسي وضغط الوقت.

يرتكز معظم أعضاء الغرفة الناظرة في الدعوى في توجههم هذا إلى كون المرسوم يُخالف المبدأ القانوني العام الذي يقول بعدم جواز «الوكالة عن وكالة».

فالقرار الحكومي لم يعط التراخيص للشركات، إنما أعطاها الحق بأن تتقدم بطلبات إلى وزارة الاتصالات تمهيداً للموافقة عليها من قبل الوزير. وفي ذلك مخالفة للمراسيم التي تحكم هذا النوع من العقود. إذ إن القرار الرقم S/144 الصادر في 10/6/1925 في مادته الرقم 16 ينص على أنه «تُعطى إجازات الإشغال المؤقت على الأملاك العمومية بموجب قرار من رئيس الدولة وفقاً لأحكام هذا الفصل. وتعطى إجازات الإشغال المؤقت على الأملاك العمومية الخاصة بالبلديات وفقاً للقوانين والشرائع المتعلقة بالبلديات».

كما أن المرسوم الاشتراعي الرقم 126 الصادر عام 1959 والقانون الرقم 431 الذي ينظم قطاع الاتصالات والصادر عام 2002 أوكلا حصراً إلى مجلس الوزراء مجتمعاً مهمات إصدار التراخيص والامتيازات للقطاع الخاص والسماح باستعمال أو استثمار البنية التحتية للاتصالات وأملاكها العامة كالمسالك العائدة للشبكة أو التمديدات الهاتفية أو الألياف الضوئية.

واستناداً لذلك، يكون المشرّع، ممثلاً بمجلس النواب، قد منح مجلس الوزراء (رئيس الجمهورية قبل الطائف) حصراً الحق في منح التراخيص بإشغال الممتلكات العامة، وفي الحالة موضوع الطعن هي مسالك وزارة الاتصالات التي تديرها وتصونها هيئة أوجيرو، وبالتالي فإنه لا يجوز لمجلس الوزراء مطلقاً أن يعود فيفوّض هذه الصلاحية الى وزير ليقوم بها بدلاً منه.

وهذه المقاربة يميل إليها رئيس مجلس شورى الدولة القاضي هنري خوري، ويؤيده فيها وزير العدل الذي كان في السابق عضواً في المجلس الدستوري ويدرك تماماً أبعاد هذه القاعدة القانونية الدستورية.

ليس توكيل الوكالة هو المبرر الوحيد لقبول الطعن، بحسب مصادر قانونية، فالطعن المقدم من قبل المحامي علي عباس بوكالته عن الاتحاد العمالي العام، يورد عشرة أسباب للإبطال، منها مخالفة الدستور في المادتين 7 و89، ومخالفة قانون الاتصالات الرقم 2002/431 وقانون الخصخصة الرقم 2000/228، وقانون المحاسبة العمومية...

إلغاء القطاع الخاص؟

لكن في المقابل، فإن وكيل شركة «جي دي أس» الوزير السابق شكيب قرطباوي، يستغرب الهجمة المعلنة على الشركات الخاصة، سائلاً: «هل يريد الاتحاد العمالي العام إلغاء القطاع الخاص؟». يشير إلى أن القرارات الوزارية كما المرسوم الحكومي، تعتمد على مراسيم نافذة، وآخرها المرسوم الرقم 2017/956، المتعلق بإطلاق خدمات الإنترنت عبر الألياف الضوئية. ويوضح قرطباوي أن الإيحاء بأن الشركات تراكم الأموال على حساب المال العام هو قول في غير محله، إذ إن الشركات تدفع بدل استعمال الشبكة (دولار عن كل متر)، وكذلك بدل خطوط الـ E1 وبدل مقطوع لكل عملية ربط بالشبكة. كما فُرض عليها، حيثما تمد الألياف الضوئية الخاصة بها، أن تمد بموازاتها اليافاً لأوجيرو وعلى نفقتها. ويوضح أن هذه الإمكانية ليست محصورة بشركة أو اثنتين إنما مفتوحة لأي شركة تتقدم بطلب. وأكثر من ذلك يذهب قرطباوي إلى التذكير بأن القانون 431 يشرّع دخول القطاع الخاص إلى قطاع الاتصالات، وسبق أن قامت الهيئة الناظمة للاتصالات بالترخيص لعدد من الشركات، وبالتالي، فإن عدم تشكيل الهيئة مجدداً لا يعني تجميد القطاع.

معدّو المرسوم لا ينفذونه

بعيداً عن وجهة قرار «الشورى» المتوقع، فإن المحامي عباس يؤكد أن المرسوم الذي يعتبره الطعن مخالفاً للقانون، لم ينفذ حتى اليوم، بل ما ينفذ هو قرارا الوزير، اللذان أوقف مجلس الشورى تنفيذهما وجاء المرسوم ليؤكد مخالفتهما للقانون. فالأسباب الموجبة للمرسوم تتضمن إعلاناً صريحاً بأن القرارات التي أصدرها الوزير «لم تساو بين الشركات المرخص لها إن من حيث الحقوق او من حيث الواجبات».

وينص المرسوم على وجوب أن تتقدم الشركات بطلبات ترخيص جديدة للوزارة. وهذا تأكيد إضافي على أن الآلية التي نصت عليها قرارات وزير الاتصالات صارت ملغاة. وبالتالي، يجزم المحامي عباس بأن كل ما يُنجز من أعمال حالياً هو مخالف للمرسوم الذي أقر. وحتى لو رد «الشورى» الطعن، فهو سيكون مضطراً إلى إلغاء القرارات الوزارية اعتماداً على المرسوم الحكومي. فمن يضمن أن تحصل الشركات على ترخيص عندما تتقدم بطلب وفقاً للمرسوم، ومن يضمن أن تكون مستوفية للشروط؟ وإذا لم تكن كذلك، فكيف ستُغطى الأعمال التي نفذت سابقاً، قانونياً؟

رحلة الطعون

ليس الطعن في المرسوم الحكومي معزولاً عما سبقه من أحداث. بدأت القضية في 11 أيار 2017. في ذلك اليوم، أصدر وزير الاتصالات قراراً مفاجئاً رقمه 365 يعطي فيه شركة «جي دي أس» حق تمديد ألياف بصرية في المسالك الهاتفية العامة، وكذلك حق الاستفادة من شبكة الألياف الضوئية الخاصة بأوجيرو، لتمديد اشتراكات للمواطنين. وفي 13 حزيران من العام نفسه، عاد الجراح وأصدر قراراً مشابهاً يعطي الحق نفسه لشركة Waves، مع فارق يتعلق بتحديد حصة الدولة من الاشتراكات التي تحصّلها الشركتان. لكن بعدما تقدم المحامي علي عباس بدعوى إبطال، موكلاً من الاتحاد العمالي العام ونقابة عمال أوجيرو، أصدر مجلس شورى الدولة قرارين يوقفان تنفيذ قراري الوزير.

لم يهتم وزير الاتصالات لوقف التنفيذ، وذهب في 5 آذار 2018 إلى استصدار ثلاثة قرارات جديدة تحمل الأرقام 82 و83 و84 تحمل مضمون القرارين الموقف تنفيذهما نفسه، مع تعديلات طفيفة ومع إدخال شركة ثالثة إلى القطاع هي tri sat. لكن الاتحاد العمالي عاد وقدم ثلاث مراجعات إبطال في 25 نيسان، أي قبل يوم واحد من إصدار المرسوم، الذي لم يحد عن مضمون القرارات الموقف تنفيذها، وإن وضع آليات جديدة للترخيص.

«الشورى» مقتنع بوقف تنفيذ المرسوم 3260... ووزير العدل يدعمه (هيثم الموسوي)

تقرير

التيار: علاقتنا بحزب الله على أحسن ما يكون!

قبل نحو شهر، كان يصعب على وزير الخارجية جبران باسيل ملء الحقائب الخاصة بالتيار بالأسماء المناسبة، إلا أنه استفاد من الفراغ الحكومي ليعيد غربلة الأسماء ويحسم معظمها معتمداً آلية عمل جديدة يريد منها ما يسمّيه «تحقيق إنجازات سريعة» في الوزارات. وتقول مصادر التيار إن الحكومة باتت قريبة، مرجّحة خيار الـ32 وزيراً قبيل عيد الميلاد المقبل

رلى إبراهيم

كثيرة هي الطروحات التي حملها وزير الخارجية جبران باسيل لحلّ الأزمة الحكومية العالقة عند تمثيل اللقاء التشاوري بوزير سنّي... الا أن المرجح لدى مصادر التيار الوطني الحر أن يتم اعتماد خيار حكومة الـ 32 وزيراً، تعود فيها المقاعد المارونية الستة الى الأحزاب المسيحية وكذلك الأمر بالنسبة إلى مقاعد الطائفة السنية التي تعود إلى حصة الرئيس سعد الحريري. ليضاف الى الثلاثين وزيراً وزيران، الأول علوي والثاني للأقليات المسيحية. وتقول المصادر إن هذا الإطار إن الحلّ هنا يكون بأربعة مقاعد سنية لرئيس الحكومة سعد الحريري، وواحد للرئيس نجيب ميقاتي، أما المقعد السادس، فيتخلى الحريري عنه للقاء التشاوري، في مقابل حصوله على المقعد العلوي. أما مقعد الاقليات، فيؤول إلى رئيس الجمهورية ميشال عون. وخلافاً لما يحاول البعض إشاعته، «لا صحة أبداً لما يحكى عن نية حزب الله اقتطاع حصة الرئيس حتى لا يحصل على الثلث المعطل»، بل على العكس من ذلك، «العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر من جهة، وحزب الله من جهة أخرى، على أحسن ما يكون». هذه العلاقة ذات أبعاد استراتيجية، تتجاوز اختلافاً في وجهات النظر على كيفية حل أزمة مقعد وزاري. وتعطي المصادر على ذلك مثلاً زيارة باسيل للعراق اليوم في أكثر الأوقات حساسية، أي بعد العقوبات الأميركية على ايران، للتنسيق بشأن واحد من أهم الملفات ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية، أي النفط.

الطبخة الحكومية شبه منتهية، على ما تؤكد المصادر، ولكن تجري معالجة كل الثغرات، بما فيها الحقائب والأسماء حتى تبتر إمكانية العودة الى الوراء هذه المرة، «على أن تبصر النور قبيل عيد الميلاد المقبل». من جهته، استفاد التيار الوطني الحر من هذا الوقت الاضافي لغربلة أسماء وزرائه المقبلين التي كانت قبيل شهر غير محسومة ويحكمها التردد. والحديث هنا عن تسعة وزراء، يضاف اليهم وزير من حزب الطاشناق وآخر درزي متفق عليه مسبقاً بين رئيس الجمهورية والنائبين وليد جنبلاط وطلال أرسلان. النظرية العونية بتسمية الوزراء هذه المرة ترتكز على عنوان واحد: «السرعة في الإنجاز». فمنذ نحو ثلاثة أشهر، طُلب من بعض الأشخاص زيارة القصر الجمهوري، كمرشحين لتولي حقائب في الحكومة المقبلة. وكُلّف كل واحد من هؤلاء بوضع خطة عمل للوزارة التي رُشّح لها، على أن يعود بعد أسبوعين لتقديم ما أنجزه. وكانت النتيجة أن باسيل تمكّن من استبعاد من فشلوا في تقديم طروحات جدية للنهوض بالحقيبة المكلفين بها، فيما أبقى على من تقدم بأفكار عملانية وسريعة للتنفيذ. وفي هذا السياق، تقول المصادر إن ثلاثة من أصل تسعة وزراء سيكونون من «الصقور»، أحدهم الوزير جبران باسيل والاثنان الآخران هما النائبان الياس بو صعب وإبراهيم كنعان (في حال بُتّ خيار توزيره). في ما خصّ بو صعب، ما زالت الحقيبة غير محسومة، ويدور الخيار بين وزارة الاقتصاد أو الدفاع. فإذا تسلم بو صعب الاقتصاد، يرجّح العونيون أن يرسو خيار الدفاع على نجاد فارس، ابن نائب رئيس الحكومة السابق عصام فارس. أما إذا عين بو صعب وزيراً للدفاع، فتعلو أسهم رئيس اتحاد رجال الأعمال للمتوسط جاك صراف. بعض المحيطين بالوزير باسيل يضغطون باتجاه تسليم الاقتصاد الى بو صعب حيث يمكنه العمل على عدة ملفات إصلاحية بخلاف وزارة الدفاع التي يعتبرها هؤلاء «وزارة وجاهة». والواقع أن التيار بدأ «نفضته» في الاقتصاد منذ نحو شهر، حين كلف بعض الحزبيين بمرافقة الوزير رائد خوري للاطلاع عن كثب عما يمكن فعله هناك. من جهة أخرى، يقول المقرّبون من باسيل إن الأخير في صدد إعادة النظر في كل اتفاقيات لبنان الاقتصادية، وسيضعها على جدول أعمال الوزير المكلف ليبلغه بتلك التي ينبغي المحافظة عليها وتلك التي تضرّ بالاقتصاد اللبناني أكثر مما تفيده.

يولي التيار الوطني الحر الأهمية الأكبر لوزارة العدل، على أساس أن «محاربة الفساد تبدأ من إصلاح الوضع القضائي الذي عجز وزير العدل سليم جريصاتي عن إجراء نقلة نوعية فيه»، بحسب المصادر العونية. لذلك يجري التداول بإمكانية استبداله بالنائب إبراهيم كنعان، إذا خُلّت عقدة الحقائب المارونية مع القوات. فالوزراء الستة اليوم مقسّمون على الشكل الآتي: مقعدان للتيار الوطني الحر (وزارتا الخارجية والطاقة) وثالث لرئيس الجمهورية من دون حقيبة، واحد لتيار المردة (وزارة الأشغال العامة والنقل)، ووزيران للقوات اللبنانية (الثقافة والعمل). وهو ما يعني أن لا مكان لماروني ثالث في حصة الرئيس والتيار لتسليمه حقيبة. لكن أحد الحلول المطروحة يقضي بإعادة توزيع الحقائب القواتية بحيث يحصل وزير قواتي ماروني على وزارة دولة، مقابل اسناد حقيبة لوزيرها الأرثوذكسي، أي نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني. فيصبح تعيين كنعان في العدل قابلاً للتحقق، إلا إذا تقرر أن يكون الوزراء الموارنة الستة حاملين جميعاً لحقائب، أو يرتفع عدد المقاعد المارونية إلى سبعة، بدلاً من ستة. أما بالنسبة إلى وزارة الخارجية التي ستبقى في يد باسيل، «فسيقابلها بطريقة جديدة في العمل ترتكز على تخفيف الملفات عن كاهله وتسليمها لمستشاريه مقابل تفرغه أكثر للوضع الحزبي الداخلي».

بعيداً عن «الصقور»، يعتزم التيار تكليف ثلاثة شبان بثلاث حقائب مختلفة. وبات محسوماً أن تحلّ مستشارة وزير الطاقة الحالي سيزار أبي خليل، ندى بستاني، المكلفة بمتابعة ملف الكهرباء، مكانه، في حين رسا الخيار الثاني على رئيس جمعية الطاقة الاغترابية فادي جريصاتي لتسلم حقيبة البيئة، إذا بقيت مع التيار أو الزراعة إذا تمكن التيار من الحصول عليها، وهو ما يسعى باسيل الى تحقيقه. أما الوزير الثالث، والذي يرجح أن يكون من الطائفة الكاثوليكية، فلم يحسم بعد، ولكن تستبعد المصادر أن «يكون من قضاء زحلة على اعتبار أن جريصاتي من القضاء وتستبعد أيضاً أن يكون النائب نقولا صحناوي».

وفي مقارنة بين طريقة عمل وزراء التيار الوطني الحر في الحكومة الحالية وتلك المقبلة، يقول العونيون إن «فريق عمل الوزير سيسبقه الى وزارته هذه المرة، ولن يكون للوزير رفاهية اختيار مستشاريه الذين سيفرضهم عليه رئيس الحزب ضمن آلية عمل واضحة لتحقيق نتيجة عملانية مع حلول الصيف المقبل، لأن أي تلكّؤ في ما سبق سيرتدّ سلباً على وضع التيار. لذلك ستتم معالجة مسألة تقصير أي وزير بسرعة كبيرة». لكن التيار هو نفسه كان قد قرر تأليف ما يشبه «حكومة الظل» عند انطلاق الحكومة الحالية، بحيث يكلّف عدد من النواب بمتابعة ملفات الوزارات التي يشغلها العونيون، لمعاونة الوزير وتصويب عمله، قبل أن يتبيّن أن الفكرة لم تبصر النور، وهو ما يسمح بطرح علامة استفهام حول حقيقة تطبيق ما يُتداول فيه اليوم حول تعيين مستشارين لمتابعة بعض الملفات في الوزارات.

> تنفي مصادر العونيين أن يكون حزب الله في صدد استهداف حصة الرئيس والتيار (11 وزيرا)

يلقي الوزير باسيل بعض ملفات الخارجية عن كاهله ليتفرغ الى وضع الحزب الداخلي (هيثم الموسوي)

علم وخبر

التفتيش والمبيدات المنتهية الصلاحية

بتاريخ 27 تشرين الثاني الماضي، أوصت المُفتشية العامة الصحية والاجتماعية والزراعية في دائرة التفتيش المركزي، بتسلّم 30 طناً من مبيد الأناميد تنتهي صلاحيتها نهاية الشهر الحالي. كذلك، أوصت المُفتشية باستبدال 21 طناً غير مطابقة لدفتر الشروط ـ لجهة التلاعب بالبيانات الملصقة عليها ـ بـ«كمية مطابقة ومع مدة صلاحية أطول». بمعنى آخر، عمدت المُفتشية الى تجزئة صفقة المبيدات المعقودة مع إحدى الشركات عبر تمرير جزء من الكميات التي تنتهي صلاحيتها قريباً واستبدال الكميات المتلاعب بها بكميات أخرى مع مدة صلاحية أطول ما يشي بتنبّهها لمسألة تاريخ الصلاحية للكميات التي قرّرت تمريرها. وبالتالي فإنّ المُفتشية، وعوض أن توصي بمعاقبة الشركة التي تلاعبت بجزء كبير من كميات المبيدات، اكتفت بتوصية استبدالها بكميات أخرى مطابقة، مُكافئة الشركة بتمرير كميات تنتهي صلاحيتها قريباً!

خليل يوقّع مرسومين لـ«الخارجية» ويحتجز واحداً

وقّع وزير المال علي حسن خليل مرسومي تشكيل الدبلوماسيَّين أحمد سويدان من برلين إلى الإدارة المركزية، وإرسال بشير سركيس إلى القنصلية العامة في هيوستن، قبل أن يُرسلهما إلى رئاسة مجلس الوزراء ليوقّع عليهما الرئيس المُكلّف سعد الحريري، ليُنشرا لاحقاً في الجريدة الرسمية. إلا أنّ خليل لم يوقع على المرسوم الثالث المُتعلّق بنقل بشير عزام من بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة إلى برلين، لأنّ حركة أمل تعتبر أنّ موقع القنصل العام في برلين هو «عُرفاً» من حصة الطائفة الشيعية، وهي كانت قد سمّت الدبلوماسي حمزة جمّول لتوليه خلفاً لأحمد سويدان.

ولكنّ وزارة الخارجية اختارت نقل عزّام إلى برلين وتعيين جمّول «الرقم 3» في السفارة اللبنانية لدى المانيا، ما أدّى إلى امتناع وزير المال عن توقيع المرسوم، إلى أن يتمّ حلّ هذا الإشكال.

ملف

اليوم العالمي للأشخاص المعوقين... وطن النجوم أنا هنا!

قبل ثمانية عشر عاماً، خرج اقتراح قانون «حقوق الأشخاص المعوقين» من الهيئة العامة قانوناً نافذاً يحمل الرقم 2000/220. يومها، توّج القانون مسيرة نضالٍ استمرت سنواتٍ لتحصيل حقوق شريحة تعيش دون الحد الأدنى للمستوى المعيشي اللائق. غير أن الانتصار لم يدم طويلاً. سرعان ما اصطدم أصحاب هذه الحقوق بواقعٍ قاسٍ يفرض عليهم نضالاً آخر لتغيير عقلية المجتمع الذي بقي ينظر إليهم بوصفهم «معاقين». بعد تلك السنوات الطويلة من إقرار القانون 2000/220 لا يزال الواقع هو هو، خصوصاً أن غالبية المراسيم التنفيذية المتصلة به لم تصدر بعد. بقي حبراً على ورق. ينصّ على حقوق مكتوبة، لا وجود لها على أرض الواقع. من الطبابة إلى التعليم إلى العمل إلى الترفيه... لا شيء تغيّر. صحيح أن ذوي الاحتياجات الخاصة يملكون بطاقة «معوّق» من الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين (تقدر إحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية وجود 100 ألف بطاقة). إلا أن هذه الوثيقة لا تسمن ولا تغني عن جوع. جلّ ما تعطيهم إياه كرسياً نقّالاً أو عكّازاً أو... «كيس حفّاضات». أما في الاستشفاء والطبابة، فـ«بلّوا البطاقة واشربوا ميتها». وكذلك في التعليم، حيث يضطر صاحب الحاجة الخاصة إلى أن يدفع للمدرسة التي تمنحه «شرف القبول» قسطاً إضافياً على القسط المقرّر للأشخاص «الطبيعيين». أما بالنسبة إلى العمل، فلا الكفاءة ولا الحظ ولا الوساطات قادرة على إيجاد عملٍ لائقٍ لذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل، علماً أنّ القانون يفرض على المؤسسات، العامة منها والخاصة، كوتا تقدّر بـ3%. لكن، لا من يطبّق. بعد أكثر من ربع قرن على إقرار الأمم المتحدة «اليوم العالمي للأشخاص المعوقين»، في الثالث من كانون الأول من كل عام، لا تزال الدولة اللبنانية تفتقر إلى إحصاء دقيق لما تشكله هذه الشريحة لتعرف ما هي حقوقها، لا بل تمعن في إذلالهم. وليس أدلّ على ذلك مما يواجهه هؤلاء لدى إتمام معاملاتهم الرسمية: في الوزارات وفي المؤسسات الرسمية ولدى ممارستهم حقهم الطبيعي بالاقتراع. هل يمكن تخيّل صورة أكثر ذلاً من حمل ذوي الاحتياجات الخاصة على الأدراج من أجل الإدلاء بأصواتهم، في مشهد يكشف عري الدولة الفاشلة وسجلها حقوق هؤلاء، على عين القانون؟
لأن الإعاقة لا تعني العجز، فإن أصحاب الاحتياجات الخاصة هم أصحاب حق في العيش الطبيعي، وفق معايير دامجة.

طفله بـ«حاجة خاصة»

رجانا حمية

قبل خمس سنوات، وُلد أحمد بـ«صحة جيدة». كان طفلاً هادئاً. لكن مع إتمام عامه الأول، تبين أن هدوءه سببه إصابته بـ«الصمم». كان ذلك بداية مشوار طفل يحمل «حاجة خاصة». مشوار خيّبات متعب في بلاد يعيش فيها من لا يملك تلك الحاجة بشقّ النفس، فكيف بمن يحملها؟

الخيبة الأولى أنه كان يمكن تفادي هذه «الحاجة الخاصة»، أو على الأقل التخفيف من وطأتها عند الولادة، بإجراء طبّي في المستشفى «يتنبّأ» بتدهور الحاسة السمعية مع الوقت. هذا ما قاله الطبيب في ما بعد، لكن بعدما فات الأوان. فالمعدّات الطبية التي تشخّص ذلك لا تزال محدودة، وهذا «الفحص» لا يُجرى إلا بناءً على طلب أهل المولود، لأنه ليس مجانياً، ولا يدخل ضمن فاتورة الإستشفاء!

ولأنه لم يحظ بتلك «الفرصة»، كان عليه أن يعيش، يوماً بيوم، قصة تلك «الحاجة» التي لطّفوها وسمّوها «خاصة». سيشتري «سماعة» آذن كي يستعيد سماع الأصوات التي فاتته في بداية طفولته. وسيعي، في وقت مبكر، أن «حاجته الخاصة» دونها تكاليف باهظة للمستشفى والطبيب ومعالج النطق، و... «أكسسوارات». 4 آلاف و200 دولار، مثلاً، ثمن جهازي سمع يعلقهما خلف أذنيه. هنا، لا مكان للتقسيط. الدفع «كاش» كي يأتيه أوّل صوت. هذا المبلغ الذي يساوي ستة أضعاف ونصف ضعف الحد الأدنى للأجور، لم تسترد منه العائلة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سوى 900 دولار، بعد تسعة أشهر من تقديم المعاملة! بعد عام ونصف عام، تبيّن أن سماعتي الآذن لم تفيا بالغرض، فالصوت الواصل إلى أذني أحمد لا يسعفه على تعلّم النطق. المطلوب إجراء جراحي لتركيب جهاز داخلي يوصل الصوت واضحاً، ثمنه 36 ألف دولار، إضافة إلى 11 ألفاً إضافية أتعاب الطبيب والمستشفى. هنا، لا جهة رسمية ضامنة ولا تأمين خاصاً يتكفلان بتسديد جزء ولو يسيراً من هذا المبلغ، لأن الجهاز يُصنّف «أكسسواراً»! أن يستخدم طفل أصمّ جهازاً لمساعدته على السمع والتواصل مع محيطه هو، إذاً، ترف ورفاهية!

> أجهزة السمع تسمّى «إكسسوارات» ولا تعترف بها الجهات الضامنة

«الحاجة الخاصة» يتكشّف عري هذا النظام. اليوم، صار أحمد في الخامسة، وهو العمر الذي يفترض فيه أن يدخل معه إلى المدرسة. لكن، لا خيارات مدرسية كثيرة، فالمدارس التي تعتمد منهاجاً دامجاً، وتحديداً لمن يملكون صعوبات سمعية، محدودة جداً. هنا، أيضاً تسجّل الدولة غياباً، إذ لا تزال تجربة الدمج في مدارس «الدولة» خجولة. لا خيارات أمام عائلة طفل يعاني من الصمم سوى البحث، بين المدارس الخاصة الدامجة، عن مدرسة بمواصفات تعليمية جيّدة وبكلفة مادية «مناسبة». يبدأ البحث على هذا الأساس، ولكن منذ اللحظة الأولى، سيكتشف هؤلاء أن «الحاجة الخاصة» لها «تسعيرة» إضافية فوق القسط الذي يدفعه التلميذ «العادي». طفلٌ أصمّ، ثمة درجات من التدخلات التعليمية (تدخل طفيف أو جزئي أو كلي) تختلف معها «التسعيرة» في المدرسة الواحدة، وبين مدرسة وأخرى، بحسب «المناهج التي تعتمدها كل مدرسة والتقنيات المختلفة»، على ما تقول مسؤولة عن وحدة «ذوي الاحتياجات الخاصة» في إحدى المدارس. وهذا خاضع للتأويل، كما أنه خاضع، بوضوح، لاستغلال أصحاب الاحتياجات الخاصة لتحقيق أرباح طائلة. وإلا فكيف يمكن تفسير الفارق الشاسع في كلفة الدمج بين مدرسة وأخرى؟ ففي مدرسة أولى، تشير العاملة في المحاسبة إلى أن كلفة الدمج تراوح بين مليون ونصف مليون ليرة وأربعة ملايين ونصف مليون، فوق القسط الأساسي، «بحسب حالة الطفل، بعد إجراء التشخيص التربوي». وفي مدرسة ثانية تراوح كلفة الدمج بين خمسة ملايين و200 ألف ليرة، وسبعة ملايين ونصف مليون. وفي مدرسة ثالثة «كلاس» تراوح بين عشرة ملايين ليرة و15 مليوناً! هذه عيّنة بسيطة عن مدارس دامجة خاصة جداً. مدارس يفترض أنها «لا تبغي الربح». صحيح أنه من منظور تلك الإدارات، يحتاج هؤلاء الأطفال إلى تدخلات إضافية عن الطلاب «العاديين»، إلا أن ذلك لا يبرّر الفروقات الشاسعة في «تسعيرة» التدخل التعليمي بين مدرسة وأخرى. ماذا يعني، مثلاً، أن تصل كلفة التدخل الطفيف (الذي يتطلب وجود shadow teacher مع الطفل) إلى 7 ملايين ليرة في مدرسة و9 ملايين في أخرى و12 مليوناً في ثالثة، سوى الجشع، ولو على حساب حق أحمد وأقرانه بالتعلّم.

لا تزال تجربة الدمج في مدارس «الدولة» خجولة (مروان بوحيدر)

مع الوقت، سيكتشف ذوو أصحاب الاحتياجات الخاصة أن ما يسمى بطاقة تأمين أو ضمان لا فائدة منها، بل هي «الترف» في حد ذاته. ومثلها بطاقة «المعوّق» الصادرة عن الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين. فهذه الأخرى لا شيء قد تقدّمه سوى تذكير الأهل بأن طفلهم «معوّق».
مع كل «استحقاق» يواجهه صاحب

> تجهيز المدارس لاستقبال أصحاب الاحتياجات الخاصة لا يكلّف الوزارة سوى 0,8% من ميزانيتها

الأماكن مجهّزة لجميع الناس، أي أن لا يضطر أحد إلى حمل شخص مُقعد لعبور السلالم، وأن تكون المؤسسات مجهّزة بأنظمة تواصل فيها بدائل يمكن استخدامها من قبل الضرير مثلاً». لكنّ الواقع مختلف تماماً، حتى في مدينة بيروت، «ففي مشاريع سوليدير لإعادة الإعمار طلقوا بعض تلك المعايير في الفترة الأولى، لكنّها كانت مشوبة بأخطاء كثيرة». أما فنادق العاصمة «فثمة فنادق معدودة استهدفناها وطبّقت تلك المعايير، غير ذلك ليس كل المطاعم متاح لنا دخولها». هذا جزء صغير من الصورة العامة التي تنبذ كلّ مختلف.

تذكّر اللقيس بما حدث خلال الانتخابات النيابية الأخيرة وبمطالبتها «رئيس الحكومة سعد الحريري بفتح اعتماد خاص وتغذيته سنوياً لدى إقرار الموازنة العامة لتجهيز مراكز الاقتراع وفقاً لمتطلبات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، علماً بأن الموازنة العامة في الأساس لا تحوي بنداً متعلقاً بالتجهيز الدامج». غياب التجهيزات عن مراكز الاقتراع يعني غيابها عن المدارس وخصوصاً الرسمية، وهذا يعني «أن المدرسة أيضاً غير مجهّزة لاستقبال ذوي الاحتياجات».

ووفق دراسة سابقة أعدّها الباحث كمال حمدان، فإنّ تجهيز المدارس لاستقبال التلامذة من أصحاب الاحتياجات الخاصة «لا يكلّف وزارة التربية والتعليم العالي سوى 0,8 في المئة من ميزانيّتها». أنطلاقاً من المدارس، يمكن العبور إلى أمثلة عديدة لا تتوافر فيها شروط دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي بالتالي مراكز ومؤسسات بمبانٍ غير صديقة لهم، ومنها تلك التي لا يزورونها بشكل متواتر مثل: مباني الوزارات وخصوصاً الشؤون الاجتماعية والتربية والعمل والمال، إضافة إلى مراكز البريد (شركة ليبان بوست) ودوائر النفوس. «كلها غير مجهزة ولا أرقام لدينا دقيقة في هذا المجال» تقول اللقيس. وفضلاً عن عدم تطبيق الكوتا الخاصة بتوظيفهم، فإن ذوي الاحتياجات الخاصة يعانون داخل المؤسسات «التي لا توفّر شروط استقبالهم للعمل مثل البرامج الإلكترونية الخاصة وما عداها من الشروط الهندسيّة».

المسألة برمّتها لا تقف عند «باركينغ خاص بالمقعدين» يركن فيه عادة باقي المواطنين سياراتهم. بل تنسحب على «العذاب» في تخليص المعاملات وتجهيز السيارات والتعليم الدامج. كلّ مكان عام يزورونه في هذا البلد يذكّرهم بأنهم في بيئة غير صديقة لكلّ مواطنيها.

(جيهو ـ فرنسا)

ذوو الإعاقة «غير مرئيّين»!

يرتكز ماهر أبي سمرا، مخرج الفيلم القصير «هيك قالوا» حول معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان، على نظرة «فلسفيّة» خاصة ليلخّص تجربته ومشاهداته. يقول: «نحن في مجتمع يحوّل الشخص المعوّق إلى شخص متخيّل وغير مرئي معزول في مؤسسة مخصّصة له». جرى تصوير الفيلم (أنتجه اتحاد المقعدين اللبنانيين) في مركز اتحاد المقعدين في مدينة بعلبك، واستعرض معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة وما يعرقل حياتهم وطموحاتهم ضمن المنزل ومكان الدراسة والعمل. من خلال هذه التجربة، يرى أبي سمرا أن «لا احترام للتنوّع في مجتمعنا. لا مساحة للأشخاص المعوّقين داخل المدينة، كذلك كبار السنّ. لا نراهم في الشارع ولا في المدرسة. هم موجودون في مؤسسات رعاية خاصة بهم، لكنّها مؤسسات عزل تصنّفهم وفق ما لا يقدرون على القيام به، مراكزها غالباً في أماكن بعيدة عن الحياة وكأن من ترعاهم مجموعة غير مرئيّة». أزمة عدم احترام التنوّع برأيه «أزمة مستفحلة في المدينة، وهي أزمة عامة في مدن العالم، لكنها أكثر عمقاً في مجتمعاتنا». المشكلة ناجمة، وفق أبي سمرا، من مؤسسات الرعاية الخاصة التي يسمّيها «مؤسسات العزل والتي يتّخذ المجتمع مفاهيمه على أساس مفاهيمها». ومفاهيم تلك المؤسسات قائمة «على استمرارية المؤسسة بتقاضي الأموال من الدولة والإمعان في نظرة الشفقة إلى ذوي الاحتياجات».

مئة ألف بطاقة... غير «نافعة»

هديل فرفور

تُشير آخر أرقام وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أنّ نحو مئة ألف من ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان يحملون بطاقة الإعاقة التي تمنحها لهم الوزارة بموجب «قانون حقوق المعوقين» (الرقم 220) الصادر عام 2000. وينصّ هذا القانون على تزويد كل مُعوّق ببطاقة تُعد بمثابة مستند يضمن له حقوقاً و«امتيازات» أقرّها القانون، من بينها تأمين العلاجات المرتبطة وغير المرتبطة بالإعاقة، وتغطية الفحوصات المخبرية وعمليات الطبابة والاستشفاء والعمليات الجراحية المختلفة، فضلاً عن خدمات تعليمية والإعفاء من رسوم الجمارك والرسم البلدي ورسوم تسجيل السيارات ورسوم الأملاك المبنيّة وغيرها.

هذا على الورق. أما فعلياً، فيشكو عدد كبير من أهالي ذوي الاحتياجات الخاصة من أن «فعّالية» البطاقة تقتصر على منح بعض المساعدات لذوي الإعاقات الحركية كالكراسي النقالة والعكازات والعصي والـ«واكر» والأحذية الطبية والطراحات والفرش الخاصة للوقاية من الهَقر وسمّاعات الآذن، إضافة إلى بعض المعينات الخاصة بالتعاطي مع السلس كالأميال والحفاضات وأكياس البول والكولوستومبا. واللافت أنّ هذه المعينات قد تنقطع أحياناً بسبب نفاد الموازنات المخصصة لها في الوزارة، كما جرى الأسبوع المنصرم عندما أُبلغ أهالي الأطفال في مدرسة الكفاءات، مثلاً، بضرورة تأمين مستلزمات أطفالهم لأن «موازنة الوزارة خلصت»!

إلا أن مشاكل حملة البطاقة أكبر بكثير من مجرد انقطاع المعينات. فمعظم ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم جهات ضامنة لا يستفيدون صحياً من البطاقة، فيما يُعالج غير المضمونين على نفقة وزارة الصحة «من دون أي خصوصية»، وفق المربية المختصة سميّة دهيني. الأخيرة توضح أن الجهات الضامنة لا تعترف، في كثير من الأحيان، بعدد مهم من العمليات الجراحية التي تتطلبها الإعاقة، ونادراً ما تقوم بتأمين المُستلزمات والتجهيزات التي يحتاجها الشخص المعني «فعلى سبيل المثال، تؤمّن إحدى الجهات الضامنة سماعات للأذن مرة كل خمس سنوات، كما أنّ موافقتها على تجديد الطلب ليست مضمونة». وغالباً ما تحاول شركات التأمين التملّص من تأمين الحاجات الاستشفائية والصحية للشخص المعوّق تحت ذرائع شتّى. أمّا من لا يملكون جهات ضامنة، فإنهم لا يتمتعون بأي خصوصية أو أفضلية لدى وزارة الصحة، ويواجهون عبء تأمين «فرق الوزارة» البالغ 15% من كلفة النفقات الاستشفائية (تغطّي وزارة الصحة نسبة 85%). والحديث هنا عن عمليات دقيقة ومُكلفة، لذلك فإن غير المضمونين غالباً ما يعجزون عن تأمين الفارق المرهق. وتخلص دهيني إلى أنّ البطاقة، إضافة إلى منح حاملها بعض المساعدات والمُعينات، هي مجرّد تذكير له بأنه... مُعوّق!

المعنيون في وزارة الشؤون الاجتماعية يلفتون إلى أنّ القانون فرض على كل وزارة أو مؤسسة عامة تطبيق شق معين منه، و«الشؤون تقوم بالشق المتعلق بها بإصدار البطاقات وتأمين المعينات»، فيما الشق المتعلّق بالعمليات الجراحية والاستشفاء «من مسؤولية وزارة الصحة». وعلى رغم التأكيدات على أن الوزارة تدرس تفعيل البطاقة عبر إيجاد آلية لتمويلها بهدف سدّ الثغرات الحالية، إلا أنهم يُقرّون بأنها، في صورتها الحالية، «غير نافعة» في كثير من الأحيان.

«رئيس» عيتاني... بيروت غير صديقة

أيلده الخصيب

في آب 2016، نظّمت بلدية بيروت لقاءً مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة لينين فولتير مورينو غارسيس، أكّد خلاله رئيسها جمال عيتاني أن «بيروت ستكون مدينة صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة بحلول 2022». ليست بيروت الى اليوم مدينة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا مبانٍ وفق معايير دمجهم، ولا أماكن متاحة لهم على قاعدة المساواة. وعلى العاصمة، بمكنة قياس الوضع في باقي المناطق، خصوصاً تلك النائية حيث تنعدم الخدمات أصلاً.

رغم مرور سنوات على صدور مرسوم التجهيز الهندسي للأماكن ذات الاستخدام العام الذي يعود لعام 2011، وبروتوكول التعاون للبيئة المبنيّة الدامجة بين اتحاد المقعدين اللبنانيين ونقابة المهندسين، وتعميم نقابة المهندسين في هذا الصدد... لم يختلف الوضع كثيراً في تطبيق شروط البناء في لبنان لتكون المباني صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.

بعد كلّ تلك السنوات، تكشف رئيسة الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً سيلفانا اللقيس أن «مكاتب التدقيق الفنيّة في رخص البناء التابعة للتنظيم المدني تقول للمتقدّمين بالرخص إن شروط المرسوم الخاصة لتجهيز الأماكن لتكون دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة غير ملزمة» لذلك فإنّه، وفي حالات المتابعة فقط، «يمكننا إيقاف المخالفين في حال تقدمنا بشكوى لدى المديريّة العامة للتنظيم المدني كما ينصّ المرسوم». لكنّ ذلك، أيضاً، دونه عقبة أخرى وفق اللقيس وهي «عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات لتبيان من هم المخالفون». لذا، فإن نقابة المهندسين مُطالبة بـ«تعيين موظّف على علم بالمعايير الهندسيّة الدامجة تكون وظيفته التدقيق في مدى التزام المشاريع التي ترفع إلى النقابة بتلك المعايير».

وتفرض هذه المعايير أن تكون الأماكن العامة متاحة لجميع الناس بمساواة ومن دون تمييز أو عوائق، منطلقة من مبادئ عامة هي: إمكانية الوصول، الاستخدام، المشاركة، السلامة العامة والأمان. وهي تعني، وفق اللقيس، «أن تكون

> تجهيز المدارس لاستقبال أصحاب الاحتياجات الخاصة لا يكلّف الوزارة سوى 0,8% من ميزانيتها

عالوعد يا «كمّون»

في اللقاء الذي نظمته بلدية بيروت مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة لينين فولتير مورينو غارسيس، في 24 آب 2016، أكّد رئيس بلديتها جمال عيتاني أن العاصمة ستكون «مدينة صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة في إطار برنامج بيروت 2022 الذي سيطلقه المجلس البلدي». وشدّد على «أننا سنعمل على تحقيق هذا الهدف عبر:

أولاً، دعم الجمعيات المتخصصة والفاعلة ومتابعة ما تحققه في هذا المجال.

ثانياً، حملات توعية تنظمها بلدية بيروت أو تشارك فيها لفتح باب التوظيف في القطاع الخاص وتأمين سهولة التنقل في النقل الخاص أو على الأرصفة والطرق.

ثالثاً، منح أولوية في التوظيف داخل دوائر البلدية لذوي الاحتياجات الخاصة، وخصوصاً متى توافرت لديهم الشروط المطلوبة، وتسهيل وسائل ممارستهم لوظائفهم.

رابعاً، إعادة دراسة الشروط المنوطة بالأبنية والطرق وتطويرها بما يتناسب مع تسهيل إمكانية الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة، الأمر الذي يساعد على اندماجهم في المجتمع.

خامساً، الاستفادة من الخبرات الدولية وتوظيفها في إطار برنامج «بيروت مدينة صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة»، على أمل أن تعمم التجربة، لاحقاً، على مختلف المدن اللبنانية.

سادساً، الانفتاح على مختلف الأفكار والاقتراحات والمشاريع التي يقدمها أفراد أو جمعيات أو منظمات، محلية أو دولية، والاستعداد لتبنيها.

الجدير بالذكر أنه منذ ذاك، لم تعلن بلدية بيروت عن تحقيق أي تقدم في أي من البنود الواردة أعلاه!

فوتبول ليكس

الفضائح تلاحق نجوم الملكي
راموس «لم ينجُ» من قضيّة المنشطات!

زهراء رمّال

لم يكد جمهور كرة القدم ينسى قضية «الاغتصاب» التي اتُّهم بها البرتغالي كريستيانو رونالدو في الولايات المتحدة الأميركية، حتى عادت مجلة «دير شبيغل» لتفتح ملفاً جديداً. بطل الرواية هذه المرّة زميل كريستيانو السابق في ريال مدريد سيرخيو راموس، والتهمة إخفاء تعاطيه المنشطات. أظهرت تسريبات «فوتبول ليكس» والتي تنشرها المجلة الألمانية، أنّ قائد منتخب إسبانيا فشل في اختبار المنشطات قبل نهائي دوري أبطال أوروبا عام 2017. إلا أنّ اليويفا أغلق الملف، وراموس نفى وتوعّد بملاحقة المتهمين.

> يريد راموس الادعاء على من روّج هذه الأخبار في الصحافة

جاء في التسريبات أنّ مدافع نادي ريال مدريد تجاوز قواعد حظر المنشّطات في أكثر من مناسبة. وأشارت إلى أنّ اختباره في النهائي ضد يوفنتوس أظهر نتائج إيجابية لمادة منشّطة، وأنّ طبيب ريال مدريد اعترف بذلك. المادة المحظورة من قِبل الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات تعرف بـ«ديكسميثازون»، وهي تستخدم كمضاد للالتهابات حيث تخفف الالتهاب في أجزاء مختلفة من الجسم، وخاصة الالتهابات المرتبطة بآوارم العمود الفقري والدماغ. حينها، كان راموس يعاني من مشكلة في ظهره تكرّرت مطلع عامي 2016 و2017، ودارت الشكوك بفعل ذلك حول مشاركته في نهائي البطولة الأوروبية. فما كان من طبيب النادي إلا أن أعطاه حقنتين من الـ«ديكسميثازون» في الركبة والكتف قبل يوم من المباراة. عادةً، تقوم وكالة مكافحة المنشطات بإعادة النظر في مادة لإضافتها إلى قائمة المحظورات في حال كانت المادة أو طريقة الحصول عليها تستوفي أيّاً من هذه المعايير، «القدرة على تعزيز أو تحسين الأداء الرياضي. أن تسبب مخاطر صحيّة فعليّة أو محتملة للرياضي، أو أن تنتهك الروح الرياضية». أما إذا كان الاستخدام لدواع علاجية أو طبية، فلا مشكلة في تعاطيها. فقرر الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، إغلاق القضيّة حينها، وذلك بعد الحصول على تفسيرات من طبيب النادي الملكي، ومن اللاعب الذي لم ينفِ تعاطيها. كما طلبت من راموس وطبيب النادي «أن يكونا أكثر حذراً في المستقبل والإعلان عن الدواء المستخدم بصورة أدق». بدورها، أكدت الوكالة الدولية للمنشطات أن قرار الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بإغلاق ملف المدافع الإسباني بعد توضيحات الطاقم الطبي للفريق كان قانونياً، رغم أن استعمال المادة كان من المفروض أن يتم إخبار الهيئات الأوروبية به قبل 24 ساعة. ولفتت إلى أنّ المسؤولية تقع على الطاقم الطبي لريال مدريد، لكن الأجوبة التي قدموها كانت مقبولة. إلا أنّ تلك لم تكن الحادثة الوحيدة التي تم التستر فيها على تعاطي راموس للمنشطات بحسب المجلة. المناسبة الثانية كانت أمام نادي ملقا في الدوري الإسباني في شهر نيسان/أبريل الماضي، عندما خرق راموس القواعد، التي تقتضي عدم الاستحمام أو الذهاب إلى المرحاض، قبل اختبار المنشطات. نشرت دير شبيغل جزءاً من تقرير مسؤول مكافحة المنشطات بعد تلك المباراة، الذي قال: «لا أستطيع أن أعطيه الإذن بالاستحمام، واللاعب لم يهتم بتحذيراتي وذهب للاستحمام خلال وجودي في غرفة خلع الملابس، وأخبرته بتدوين هذا في التقرير النهائي ولكنه لم يُظهر أي اهتمام بتعليماتي». عندما يُستدعى اللاعب لإختبار منشطات على الأراضي الإسبانية ويقوم بالاستحمام قبل تقديم العينة، يمكن أن يشكل هذا انتهاكاً لقوانين مكافحة المنشطات، إذ إنّ القانون الإسباني يحظر ذلك بسبب احتمال أن يؤدي الأمر إلى تحريف نتائج الفحص. إلا أنّ راموس كان له رأيٌ آخر في هذا الشأن، معتبراً أنّ المسؤول سمح له بالاستحمام نظراً لضغوط الوقت في رحلة عودة الفريق، قبل أن يقوم بالاختبار الذي تجاوزه. بدورها، كانت الوكالة الإسبانية لمكافحة المنشطات متسامحةً مع المدافع الدولي بسبب عدم وجود أدلة كافية لإدانته، مؤكدةً أنّ «نتائج التحقيق لم تكشف أي شيء يمكن أن يدل على وجود عمل ينتهك قوانين مكافحة المنشطات». ومن جهته قال راموس إنّه لم يرفض يوماً الخضوع لفحص منشطات ولم يخالف أي إجراء خلال الـ15 عاماً التي قضاها كلاعب، ونجح في ما يقارب الـ300 فحص، كما كشف أن «دير شبيغل» هددته قبل شهر ونصف بنشر هذا الخبر. وقال عقب مباراة فريقه أمام إيبار: «هذا يؤلمني، مادة ديكساميثازون مضادة للالتهاب وقمت باستخدامها بسبب معاناتي من مشكلة في الترقوة وأخبرت المسؤولين بذلك، وأما ما يُشار إليه ويعود لمباراة ملقا فتم توضيح الأمر بشكل جيد جداً، لقد قمت بالاستحمام لأنهم أخبروني بأنني أستطيع أن أقوم بهذا، يمكن التعبير عن الكذب بألف طريقة لكنه سيبقى كذباً». وهدد راموس باللجوء إلى القضاء للملاحقة من يطلق هذه الأخبار ليؤثر على مسيرته.

الملف لم يغلق بعد (إسكار دل بوزو ـ أف ب)

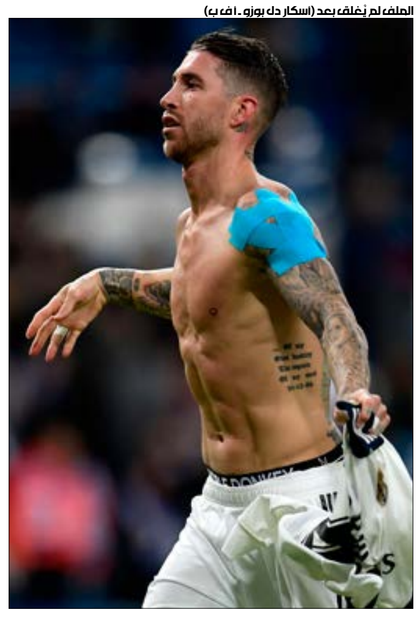

الملف لم يغلق بعد (إسكار دل بوزو ـ أف ب)

أمم أوروبا

تصفيات يورو 2020: ألمانيا في مجموعة هولندا

ستكون المواجهة بين المنتخبين الألماني والهولندي في المجموعة الثالثة، الأبرز في تصفيات كأس أوروبا 2020 في كرة القدم، التي سحبت قرعتها أمس في العاصمة الإيرلندية دبلن. وكانت ألمانيا بطلة العالم 2014، أقوى منتخب في المستوى الثاني بعد هبوطها في مسابقة دوري الأمم الأوروبية، بحلولها ثالثة في المجموعة الأولى للمستوى الأولى التي ضمت هولندا وفرنسا بطلة العالم 2018. وبموجب سحب القرعة، ستكون ألمانيا في المجموعة الثالثة التي ستضم أيضاً هولندا وإيرلندا الشمالية وإستونيا وبيلاروسيا. كذلك سيلاقي المنتخب الألماني بقيادة المدرب يواكيم لوف، إيرلندا الشمالية التي سبق أن التقاها في الدور الأول لمنافسات كأس أوروبا 2016 في فرنسا، وفاز عليها 1-صفر. أما فرنسا بطلة مونديال روسيا التي تفادت الحلول في مجموعة واحدة مع ألمانيا، فستلاقي منتخباً قوياً هو الأيسلندي، وذلك في المجموعة الثامنة التي تضم أيضاً تركيا والبانيا ومولدافيا وأندورا. وقدمت أيسلندا أداءً مفاجئاً في كأس أوروبا 2016 في مشاركتها الأولى في البطولة، وبلغت الدور ربع النهائي قبل أن تخرج أمام فرنسا.

وحلت حاملة اللقب البرتغال في المجموعة الثانية، مع أوكرانيا وصربيا وليتوانيا ولوكسمبورغ، بينما ستكون كرواتيا وصيفة بطلة العالم على رأس المجموعة الخامسة مع ويلز، سلوفاكيا، المجر، وأذربيجان. ووقعت إسبانيا في المجموعة السادسة مع السويد والنروج ورومانيا وجزر فارو ومالطا، بينما كانت إنكلترا على رأس المجموعة الأولى مع الجمهورية التشيكية وبلغاريا ومونتينيغرو وكوسوفو. أما إنكلترا التي بلغت الدور نصف النهائي في مونديال روسيا بقيادة المدرب غاريث ساوثغيت وتشكيلتها الشابة، فتسعى للإفادة إلى أبعد مدى من كون الدور نصف النهائي والمباراة النهائية للبطولة الأوروبية، سيقامان على أرضها في ملعب ويمبلي اللندني. وفي المجموعات الأخرى، ستكون إيطاليا على رأس المجموعة العاشرة مع البوسنة والهرسك، فنلندا، اليونان، أرمينيا وليشتنشتاين، وسويسرا على رأس الرابعة مع الدنمارك وإيرلندا وجورجيا وجبل طارق، وبولندا على رأس السابعة مع النمسا وإسرائيل وسلوفينيا ومقدونيا ولاتفيا، وبلجيكا على رأس التاسعة مع روسيا واسكتلندا وقبرص وكازاخستان وسان مارينو. ووزعت المنتخبات الـ55 على عشر مجموعات كالآتي: خمس مجموعات تضم كل منها خمسة منتخبات، والخمس الأخرى من ستة منتخبات، ويتأهل 20 منتخباً مباشرةً من التصفيات، بينما ستحجز المنتخبات الأربعة الباقية مقاعدها بموجب أدوار نهائية في مسابقة دوري الأمم. وتقام التصفيات المؤهلة بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، تحضيراً للبطولة التي تحتفل في النسخة المقبلة بالذكرى الستين لانطلاقها. وستقام النسخة المقبلة بين 12 حزيران/يونيو و12 تموز/يوليو في 12 مدينة من 12 دولة مختلفة، على أن يستضيف ملعب ويمبلي الشهير في لندن، مباراتي الدور نصف النهائي، إضافة إلى المباراة النهائية. وإضافة إلى لندن، ستقام مباريات البطولة التي تحتفل بعيدها الـ60 في أمستردام (هولندا)، باكو (أذربيجان)، بلباو (إسبانيا)، بوخارست (رومانيا)، بودابست (المجر)، كوبنهاغن (الدانمارك)، دبلن (إيرلندا)، غلاسكو (اسكتلندا)، ميونيخ (ألمانيا)، روما (إيطاليا) وسان بطرسبورغ (روسيا).

يتأهل 20 منتخباً مباشرة من التصفيات (بول فايت ـ أف ب)

تصفيات مونديال السلة

تعرّض منتخب لبنان لكرة السلة لخسارة قاسية أمام نظيره الصيني بنتيجة (52.72) في المرحلة السادسة من التصفيات الآسيوية ـ الأوقيانية المؤهلة إلى نهائيات كأس العالم لكرة السلّة، المقررة العام المقبل في الصين. خسارة جاءت بعد هزيمتين، أولى أمام نيوزيلندا في المرحلة الماضية، وثانية أمام كوريا الجنوبيّة في هذه المرحلة قبل أيّام، لتضع علامات استفهام كبيرة حول أداء المنتخب، فضلاً عن أنها استعقدت الحسابات في مشوار الوصول إلى بكين 2019. اللاعبون لم يقدموا الأداء المطلوب، وكذلك الجهاز الفني الذي بدا عاجزاً عن إيجاد الحلول أمام أصحاب الأرض

خسارة «مذلّة» أمام الصين

لبنان يعود إلى أرض الواقع

حسين سقور

بصورة المهزوم، ظهر منتخب لبنان لكرة السلّة أمام نظيره الصيني. غياب للتركيز، مع «ضياع» في جميع المراكز، كما غياب الروح عن معظم لاعبي المنتخب، الذين لم يقاتلوا على أي كرة خلال اللقاء. «التنين» الصيني الذي لعب المباراة بتشكيلته الأساسيّة، نار من منتخب لبنان، بعد الهزيمة التي تعرض لها بنتيجة (88-92)، في سبتمبر/أيلول الماضي، على ملعب مجمّع نهاد نوفل في ذوق مكايل، خلال مراحل التصفيات. واستفاد منتخب الصين المصنّف 29 عالمياً، وثالثاً أسيوياً، من فوزيه المتتاليين على كلّ من الأردن في المباراة الثانية من المرحلة الماضية بنتيجة (88 . 79)، وعلى المنتخب السوري قبل أيّام بنتيجة (101 . 52). أمّا منتخب لبنان المصنّف 54 عالميّاً، و9 آسيوياً، فقد دخل اللقاء بمعنويات مهزوزة، بعد الخسارة أمام كوريا الجنوبية بنتيجة (84 . 71) قبل أيّام. ومن الأمور التي أثّرت في منتخب لبنان، إصابة علي حيدر في الربع الأوّل، وهو الأمر الذي أجبر المدرب على إشراكه في فترات متقطعة من اللقاء. وكان لافتاً خلال اللقاء حضور جماهيري لبناني، من الجالية اللبنانية المقيمة في مدينة فوشان، حيث أقيمت المباراة.

تفاصيل اللقاء

لم تكن بداية المباراة جيّدة للبنان. المدرب سوبوتيتش بدأ اللقاء بتشكيلة مؤلفة من جان عبد النور، آتر ماجوك، أحمد إبراهيم، علي مزهر وعلي حيدر. في الدقيقة الأولى فقد أحمد إبراهيم الكرة ليُسجّل أوّل «تيرن أوفر» على منتخب لبنان. علي حيدر بدأ المباراة جيّداً، كعادته في اللقاءات الأخيرة، فسجّل 3 نقاط من التسديدة الأولى. لكن مع انتصاف الربع، تعرّض حيدر لإصابة في الركبة، أبعدته عن أرض الملعب حتّى منتصف الربع الثاني. وفي الربع الأوّل أيضاً، كانت نسبة منتخب لبنان ضعيفة جداً من المسافة المتوسطة (21%)، وثلاثية واحدة من أصل 6 محاولات. فيما بلغت نسبة الصينيين من المسافة المتوسطة (47%)، وثلاثية واحدة من 7 محاولات، لينتهي الشوط بفارق سبع نقاط لأصحاب الأرض (17 . 10).

في الربع الثاني كانت البداية قويّة للصينيين، فتمكنوا من رفع الفارق إلى 13 نقطة بوقت قصير. ورقة القوّة لمنتخب الصين كانت عبر الاختراقات تحت السلّة اللبنانيّة، التي عجز الدفاع اللبناني عن وضع حدّ لها. استفاد منتخب الصين من السرعة الكبيرة للاعبين في إخراج الكرة من مناطقهم، مقابل البطء الكبير للاعبين اللبنانيين في الارتداد الدفاعي. في الربع الثاني زاد مدرّب منتخب لبنان من عدد التبديلات لإراحة اللاعبين الأساسيين، ومحاولة تغيير أسلوب اللعب، إلّا أن الخطة لم تنجح، وعجز اللبنانيون عن التسجيل لأكثر من 3 دقائق، فاستقرت النتيجة على 17 نقطة طوال هذه الفترة. وفي الربع الثاني سجّل منتخب لبنان 9 نقاط فقط، مقابل 26 نقطة لمنتخب الصين، لينتهي الشوط الأوّل بنتيجة (43 . 19). وكان لغياب لاعب منتخب لبنان بداية الربع الثالث تأكّدت مشكلة منتخب لبنان في مركز صناعة الألعاب، علي مزهر وروديغ عقل لم يقدما الأداء المطلوب. وحتى منتصف الربع الثالث من اللقاء كان آتير ماجوك عاجزاً عن تسجل أكثر من نقطتين.

> نجح مدرب منتخب الصين بتعطيل مفاتيح لعب منتخب لبنان

بداية الربع الثالث تأكّدت مشكلة منتخب لبنان في مركز صناعة الألعاب، علي مزهر وروديغ عقل لم يقدما الأداء المطلوب. وحتى منتصف الربع الثالث كان أفضل مسجّل لمنتخب لبنان هو إيلي رستم بـ7 نقاط فقط، وهو ما يدل على المستوى الضعيف الذي قدّمه اللبنانيون. في الربع الثالث حسّن لاعبوا المنتخب أرقامهم وسجّلوا 15 نقطة، ولكنهم لم يتمكنوا من الحدّ من الخطورة الصينيّة، فانتهى الربع بنتيجة (65 . 34). ونجح لاعبو منتخب الصين بتسجيل 4 ثلاثيات متتالية، لترتفع نسبتهم إلى 6 من أصل 19 محاولة، مقابل ثلاثية ناجحة للبنان، من أصل 15 محاولة. والمعروف في كرة السلّة أن خسارة الربع الثالث بهذه النتيجة الكبيرة، تعدّ مهمة الفريق الخاسر في الربع الرابع، وهو ما حصل في اللقاء.

انطلاقة الربع الأخير كالعادة كانت قويّة للمنتخب الصيني عبر نقاط متتالية، ردّ عليها علي حيدر وأحمد إبراهيم باختراقات وتسجيل من تحت السلّة، ولكن دون التمكّن من تسكير الفارق. تحسّن أداء منتخب لبنان بشكل طفيف، ولكن كانت النقطة السلبية الأساسية هي بكثرة الـ«تورن أوفر» أو خسارة الكرات، وهو ما أفقد اللاعبين والمنتخب الكثير من النقاط. منتخب الصين حافظ على نسقه العالي، خاصة في الهجمات المرتدة التي تحوّلت جميعها إلى نقاط. ولعب مدرب منتخب الصين لوقت طويل في الربع الأخير بخمسة لاعبين احتياطيين، بعد أن أطمأن إلى النتيجة. وانتهت المباراة لمصلحة أصحاب الأرض بنتيجة (72 . 52).

شارك في مباراة الصين كل من جاد خليل وشارل ثابت للمرّة الأولى في هذه المرحلة، فيما كان لافتاً عدم إشراك المدرب للاعب أمير سعود. وهو أمر ردّته بعض المصادر السلّوية إلى عدم التزام سعود تعليمات المدرّب في مباراة كوريا الجنوبيّة، واتخاذه قرارات متسرّعة، خاصة عبر التسجيل من خارج القوس (3 نقاط).

في المرحلة السابعة والأخيرة من التصفيات، والمقررة في شباط/فبراير عام 2019، سيكون المنتخب اللبناني مطالباً بتحقيق فوزين على كلّ من كوريا الجنوبية، ونيوزيلندا. وفي تلك المرحلة سيكون صانع ألعاب نادي الرياضي بيروت والمنتخب وائل عرقجي، قد عاد من الإصابة ليساعد المنتخب على تحقيق نتيجة إيجابية. والمنتخبات التي حسمت تأهلها عن قارّة آسيا، هي: نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، أوستراليا والبلد المستضيف الصين. وكانت كوريا الجنوبية قد حسمت تأهلها صباح الأحد بفوزها على منتخب الأردن بنتيجة (88 . 67)، بينما فازت نيوزيلندا على سوريا (97 . 74). وبعد هذه الخسارة يكون لبنان قد خسر آخر 3 مباريات له أمام نيوزيلندا وكوريا والصين. وبالتأكيد سيستفيد لبنان من خسارة الأردن، ليحجز المركز الرابع من المجموعة ويتأهل إلى كأس العلم للمرة الرابعة بعد 2002 . 2006 و2010.

وبعد هذه الخسارات الثلاث، لا بد من التذكير بكلام رئيس الاتحاد اللبناني لكرة السلّة، الذي قال بعد الخسارة أمام منتخب كوريا الجنوبية إن «كرة السلة اللبنانية تحتاج إلى عملية جراحية لعلاج النفسيّة المدمرة التي تعيشها قبل خوض أي لقاء دولي». وأضاف حينها: «نحتاج لجيل جديد من اللاعبين يحبون لبنان ويعرفون قيمة وطنهم. الخسارة تتعوض، لكن النفسية المدمرة الموجودة عند البعض، أصبح يلزمها عملية جراحية، لأنها سرطان منتشر». وربما انطبق هذا الكلام أيضاً على الروح التي لعب بها لاعبوا المنتخب مباراة الصين، والتي كان يمكن الخروج منها بصورة أفضل، لو تمتع بعض اللاعبين بالروح القتالية العالية.

ظهر منتخب لبنان بلا روح (عن موقع الفيبا)

الكرة اللبنانيّة

تراجع مستوى نجوم الفريق

السلام زغرتا يبحث عن مركز بين النخبة!

علي زين الدين

لا فارق كبير بين الصفاء والسلام زغرتا في بطولة لبنان هذا الموسم، سوى أن الأضواء سُلّطت على الأول كونه الفريق الذي تُوّج باللقب قبل ثلاث سنوات، وحلوله في المركز الأخير لثمانية أسابيع كان مستغرباً، بين المركز الأخير والسلام الثامن، نقطتان فقط، وبينه وبين طرابلس التاسع، فارق هدفين، لكن طرابلس الذي عانى من ضائقة مالية ويخوض الدوري بواحدة من أضعف الميزانيات، لم يدخل البطولة منافساً على اللقب، كما أشار رئيس نادي السلام الأب اسطفان فرنجية قبل انطلاق الموسم. الفريق الشمالي اكتفى بفوز واحد على أرضه، تعادل في خمس مباريات وخسر ثلاثاً أخرى، والمنافسة على اللقب تحوّلت إلى سعي للحفاظ على أحد مراكز النخبة الذي خسره الفريق. لم تطرأ تغييرات جذرية على فريق السلام هذا الموسم، إذ حافظ على نجومه باستثناء عمر زين الدين الذي انتقل إلى النجمة، وضمّ المدافع الدولي وليد إسماعيل والمهاجم عدنان ملحم إلى جانب عدد من اللاعبين الشباب ولاعب الوسط السنغالي بو بكر مسالي، بعد التعاقد مع المدرب التونسي طارق ثابت. الفريق الذي كان يتحضّر لأول مشاركة له في بطولة الأندية العربية للأبطال، خرج من مسابقة كأس النخبة بخسارتين وتعادل، لكنّه عوّض الإخفاق بتعادل مع الرجاء المغربي بعد الخسارة بفارق هدف. ما كان يبدو أنه فريق سينافس فعلاً على اللقب المحلّي، لم يظهر خصماً صعباً حتّى على الفرق المنافسة، بل أهدى الشباب الغازية الصاعد إلى الدرجة الأولى ثلاث نقاط كما فعل الصفاء، حتّى حلّ في المركز الثامن.

لا شكّ أن السلام تأثّر بغياب المهاجم الصريح بعد إصابة عدنان ملحم، الذي كان من المفترض أن يُعوّض ابتعاد اليكس بطرس عن الفريق، إلا أن الأخير الذي كان ركيزة أساسية في تشكيلة المدرب السابق ماهر سديري، لم يكن كذلك مع المدرب الأسبق طارق جرايا، الذي اعتمد على الموريتاني مامادو نياس كرأس حربة، وهو لا يزال ضمن صفوف الفريق. مُشكلة الفريق الزغرتاوي الأساسية تبدو في التحفّظ الدفاعي المبالغ فيه. خلال تسع مباريات، لم يدخل السلام بالتشكيلة الأساسية عينها مرّتين، إذ بدّل المدرب في الرسم التكتيكي وفي مراكز اللاعبين حتى يصل إلى النتيجة التي يريدها من دون أن ينجح. أمرٌ آخر يؤثّر في النتائج، هو تراجع مستوى نجوم الفريق، أبرزهم إدمون شحادة، الذي اكتفى بصناعة هدف واحد، في حين سجل أربعة أهداف وصنع هدفين في الموسم الماضي.

لا تقدم فرق المقدمة الاداء المطلوب (عدنان الحاج علي)

> شهدت هذه الجولة اول مباراة من دون جمهور هذا الموسم
>
> فوزٌ أول لطرابلس

على رغم الغيابات التي عانى منها الفريق في بعض المباريات، إلا أن ذلك ليس مبرراً للأداء والنتائج، فالفريق الذي حلّ ثانياً قبل موسمين، لم يتغيّر عليه الكثير، بل يبدو أفضل على صعيد الأسماء، فجرابا كان يعتمد على البرازيلي ليوناردو دي أوليفيرا وشادي سكاف إلى جانب أحمد المصري وحمزة الخير، وحلّ بدلاً منهما البوسني ماركو ميهايلوفيتش ووليد إسماعيل، في حين أن السنغالي مسالي يلعب بدلاً من الغاني مايكل هيليغبي، فيما بقي نياس وشحادة على الطرفين، ومن خلفهما جان جاك يمين وعامر محفوض والحارس مصطفى مطر.

مواجهة السلام المقبلة لن تكون أسهل من مباراته مع الغازية، إذ يستضيف الأنصار، قبل لقاء طرابلس في المباراة الأخيرة من مرحلة الذهاب. الفريق الشمالي بات بحاجة لفوز يُغنيه عن الدخول في حسابات البقاء والهبوط قبل الإياب، خصوصاً أن الفرق المتأخرة في الترتيب تبدأ مبارياتها بمواجهة فرق النخبة.

> فوزٌ أول لطرابلس

قبل المواجهة المرتقبة بينهما ضمن الأسبوع العاشر، حافظ النجمة على صدارة الدوري بتغلبه على الراسينغ بهدف وحيد، وبقي العهد خلفه بفارق الأهداف بعد تخطّي شباب الساحل بالنتيجة عينها. «النبيذي» كسب عودة نجمه حسن معتوق إلى التهديف ولو من ركلة جزاء، فيما استعاد «الأصفر» هدّافه مارتن توشيف الذي أهداه الفوز. في المقابل، نجح الأنصار في الفوز على الأخاء الأهلي عاليه بهدف واحد أيضاً سجّله السنغالي الحاج مالك تال، على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية. كما منافسيه، لم يُقدّم الفريق الذي خاض المباراة من دون جمهوره بسبب العقوبة، أفضل مبارياته، فاكتفى بهدف انفرد من خلاله بالمركز الثالث، محافظاً على فارق النقاط الثماني مع النجمة والعهد.

الصفاء من جانبه حقق فوزه الأول في البطولة على حساب التضامن صور بهدفي الكاميروني إرنست أنانغ وحسين العوطة، إلا أن فوزه لم يُسعفه بالخروج من المركزين المهددين بالهبوط، إثر تغلّب طرابلس على مضيفه البقاع الرياضي بهدف وحيد سجّله محمد مقصود، وهو الفوز الأول أيضاً للفريق الشمالي، الذي يبدو أنه استعاد عافيته، محققاً أربع نقاط في المباراتين الماضيتين، ومُسجلاً ثلاثة أهداف، فيما تراجع البقاع إلى المركز الأخير.

وكان الشباب الغازية أسقط السلام زغرتا بهدفين من دون رد على ملعب كفرجوز في النبطية. ويدين الفريق الجنوبي بفوزه الثاني في البطولة إلى حمزة سلامي وجيان كيكي، مُسجّلا الهدفين.

الصفاء يحقق انتصاره الأوّل

إميل رستم: القصة ليست ON/OFF

عبد القادر سعد

تلقى الصفاء جرعة معنوية بعد تحقيق فوزه الأول على مضيفه التضامن صور بثنائية نظيفة ضمن الأسبوع التاسع من الدوري اللبناني لكرة القدم. غادر الصفاء المركز الأخير تاركاً إياه للبقاع، لكن في الوقت عينه نجح منافساه طرابلس والغازية في الفوز والتقدم في الترتيب. التقط الصفاء بعض أنفاسه لكن ما زال يصارع على الهبوط من الهبوط. لم يكن أكثر المتشائمين في النادي يتوقع أن تكون حال الفريق بعد تسعة أسابيع على انطلاق الدوري على هذه الشاكلة. الفريق البطل قبل سنوات يحتلّ المركز ما قبل الأخير في الترتيب العام. سبع نقاط جمعها الصفاويون من أصل 27 ممكنة. صحيح أنه خسر بعض النقاط لأخطاء تحكيمية، لكن في النهاية حصد سبع نقاط من فوز وحيد وأربع تعادلات وأربع خسارات.

أنهى الصفاء الموسم الماضي في المركز الثالث على رغم الظروف الصعبة التي كان يمر بها الفريق على الصعيد المادي. حمل جنود مجهولون في النادي الأمور على عاتقهم والتقوا مع إرادة اللاعبين بأن يتميّز الصفاء على رغم الصعوبات. أمرٌ لا يبدو أنه انسحب على الموسم الحالي في ظل أخطاء إدارية واستبعاد أشخاص وتحديداً مدير الفريق يوسف بعلبكي ما أدى إلى «تركيب» الفريق بطريقة خاطئة، بحسب البعض. هي ليست وجهة نظر إنما حقيقة يعبّر عنها المدير الفني إميل رستم في حديثه لـ«الأخبار». المدرب الوطني أتى في مهمة إنقاذية إلى الفريق ومعه مساعده وارطان غازاريان الذي أثبت بدوره إمكانات تدريبية عالية خلال تجربته مع طرابلس قبل سنتين.

خلف رستم المدرب الروماني تيتا فاليريو قبل نحو الشهر. قاد الفريق في ثلاث مباريات حتى الآن فتعادل مع السلام زغرتا ومع طرابلس وخسر من النجمة. لم ينجح رستم وغازاريان في قيادة الفريق نحو الانتصار الأول إلا بعد ثلاث مباريات، لكنهما نجحا في إحداث صدمة فنية إيجابية تمثّلت في ارتفاع مستوى الفريق وإن لم يكن بالشكل المطلوب. لا شك أن الفريق في مأزق. هذا المأزق أو المشكلة كما يسميها رستم هي السبب وراء استلامه مهمة التدريب. «القصة ليست ON/OFF. المسألة تحتاج إلى عمل كبير» يقول رستم. «المشكلة الأساسية أننا نلعب بفريق فاضٍ. مفرّغ من اللاعبين بطريقة لم ليسوا بمستواهم الحقيقي. سبب ذلك أنهم كانوا يسيرون على السكة الخاطئة وبالتالي نحاول إعادة الأمور إلى السكة الصحيحة وهذا ليس بالعمل السهل».

يعود رستم في حديثه إلى كيفية توليف الفريق. «أحياناً أكون أنا ووطران نفكّر في الفريق. نتساءل كيف تم تفريغ الفريق بهذه الطريقة؟ كيف ذهب هؤلاء اللاعبين». لا شك أن الصورة ستكون مختلفة في الصفاء في مرحلة الإياب. تعاقدات عدة سيشهدها الفريق إن كان على الصعيد الأجنبي أو اللبناني. فالفريق يحتاج إلى تدعيمات كي يتفادى الهبوط إلى الدرجة الثانية. هذا الأمر هو هاجس محبي الصفاء، لكن المدير الفني للفريق يبدو واثقاً ويؤكّد بأن الفريق لن يسقط. تأكيدٌ ليس من باب الكلام، بل انطلاقاً من خطة موضوعة لتدعيم الفريق على جميع الصعد، خصوصاً أن النادي يعيش استقراراً إدارياً في ظل تأمين جميع مستلزمات العمل.

> يتحضّر النادي للتعاقد مع لاعبين محليين وأجانب خلال الانتقالات الشتوية

مرحلتان متبقيتان على نهاية الذهاب. ست نقاط ممكنة يأمل القيمون على النادي حصدها حين يواجهون البقاع والراسينغ تواليا. مباراتان قبل فترة توقف طويلة قد تلامس الخمسين يوماً قبل انطلاق الإياب بسبب مشاركة منتخب لبنان في كأس آسيا. فترة ستكون كافية للقيّمين على الفريق لمعالجة المشاكل العديدة التي يعاني منها الفريق لاستعادة مكانته. فالمركز الأخير لا يليق بالصفاء العريق الذي لم يخيّم عليه شبح الهبوط في أي فترة عاشها النادي في الكرة اللبنانية.

أحرز الصفاء 7 نقاط من 27 ممكنة (عدنان الحاج علي)

ترتيب الدوري بعد الأسبوع التاسع

#		الفريق	لعب	فاز	تعادل	خسر	له	عليه	الفارق	النقاط
1		النجمة	9	8	1	0	19	4	15	25
2		العهد	9	8	1	0	18	3	15	25
3		الانصار	9	5	2	2	16	9	7	17
4		الإخاء الاهلي عاليه	9	4	2	3	10	11	1-	14
5		شباب الساحل	9	3	2	4	12	11	1	11
6		التضامن صور	9	2	3	4	6	9	3-	9
7		الشباب الغازية	9	2	2	5	10	14	4-	8
8		السلام زغرتا	9	1	5	3	4	7	3-	8
9		طرابلس الرياضي	9	1	5	3	4	9	5-	8
10		الراسينغ بيروت	9	1	4	4	9	13	4-	7
11		الصفاء	9	1	4	4	6	17	11-	7
12		البقاع الرياضي	9	1	3	5	6	13	7-	6

استراحة

كلمات متقاطعة 3030

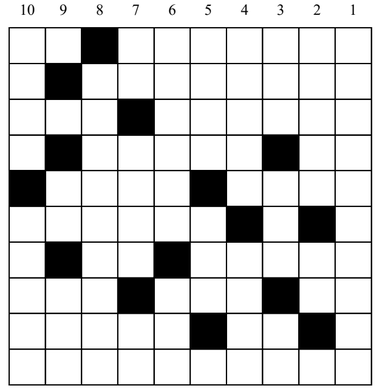

أفقيا

1- من صحاري أوستراليا – طائر وهمي كبير – 2- متحف شهير في مدينة اسطنبول التركية – 3- مؤسس روما الأسطوري وأول ملوكها غذته ذئبة بحليبها مع أخيه التوأم واحتضنته أحد الرعاة – قبر ورمس – 4- عيب – أصابهم الهواء من شدّة العاصفة أو اللهيب من شدة النار – 5- ماركة سيارات – آلة موسيقية – 6- مدينة في بورما على نهر إيراوادي – 7- من الحيوانات – متشابهان – 8- للندبة – أرمي الشراب من فمي – أبعدَ الموظف نهائياً عن عمله في الشركة – 9- للإستدراك – من الكائنات الحيّة – 10- والد يوسف وأخوته الذين تُنسب إليهم أسباط إسرائيل الإثنا عشر كما جاء في التوراة

عمودياً

1- سياسي ومفكر سوري ورئيس حكومة راحل – 2- مدينة بابانية – ضمير متصل – 3- كامل ومنجز – خاط الثوب بواسطة آلة الخياطة – جنس حشرات تمتص دم الإنسان – 4- طمّاع يسعى الى بلوغ غايته مهماً كلفه الأمر – نهر بين منشوريا وكوريا – 5- عائلة لأعب كرة قدم ألماني سابق – قبر الفرعون – 6- يوسّعان المكان أو تُباعدان الخطو – رجل أسطوري إشتُهر بالحماقة تُنسب إليه بعض النوادر – 7- للتفسير – من أسماء النسر – صرخة بالأجنبية – 8- سلالةٌ من البربر أسست دولة إسلامية في المغرب غرفوا بالمثلثين – 9- بعد اليوم – نوع من الغناء وأحد فروع ثقافة الهيب هوب الرئيسية – 10- موقع مطار بيروت – نسبة الى مواطن من بلد عربي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- هوغو تشافيز – 2- يال – مرصيان – 3- ريال – حبر – 4- ملل – عاهد – 5- كد – لاهاي – 6- ل ب ل – الرجل – 7- الألب – رس – 8- وحل – كينا – 9- نبوغي – صخر – 10- سعيد فريحة

عمودياً

1- هيراكليون – 2- واي – دب – حبْس – 3- غلام – بالوع – 4- ل ل ل ل – غيّ – 5- تمّ – لا – أكيد – 6- شرح – هالي – 7- إصبع البنصر – 8- فبراير – أخي – 9- يا – جرّ – رُح – 10- زنود الست

sudoku 3030

8				1			2	
4	6					7		9
	3	1	7		6	4		
			2					
1			4	5		2		6
	4		6				7	1
6					2	8		5
		8						
3	7		5		8		4	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3029

3	9	8	1	7	5	2	4	6
2	7	1	8	4	6	3	9	5
4	5	6	9	3	2	1	8	7
6	3	2	4	5	9	7	1	8
9	8	4	7	1	3	6	5	2
7	1	5	2	6	8	4	3	9
1	6	7	5	9	4	8	2	3
5	2	3	6	8	1	9	7	4
8	4	9	3	2	7	5	6	1

مشاهير 3030

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب قصة مغربي اصدر مؤخرا مجموعة قصصية جديدة تحمل عنوان « الشركة المغربية لنقل الأموات «. من أعماله «علبة البندورة « و» فضائح فوق الشبهات «

5+6+4+3+2 = نهر فرنسي ■ 9+7+11+10 = خلاف ثخين ■ 1+3+8 = حرف نداء للبعيد

حل الشبكة الماضية: سيرجيو راموس

إعداد
نعوم مسعود

لقطات من الجولة

■ حافظ فريق شباب النجمة على لقب بطولة لبنان بعد فوزهم أمس على

الأنصار (3 – 1) على ملعب الصفاء ليحسم الدوري بعدما كان يحتاج الى تعادل فقط أمام غريمه اللدود. ويقود شباب النجمة لاعب الفريق السابق بلال فيلفل الذي له الفضل الرئيسي في محافظة فريقه على اللقب.

■ يترقب جمهور السلام زغرتا بشكل خاص والجمهور اللبناني بشكل عام نتائج الصورة المغناطيسية التي سيجريها اليوم حارس مرمى فريق السلام زغرتا مصطفى مطر بعد اصابته في لقاء فريقه مع الشباب الغازية يوم السبت، حيث خرج لقطع كرة وسقوطه وحيداً على أرض الملعب. ويسود القلق من احتمال أن تكون الإصابة عبارة عن ضرر في الرباط الصليبي، ما سيبعد الحارس عن فريقه الذي هو في أمسّ الحاجة إليه، في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها. كما سيغيب عن منتخب لبنان في استحقاقه الآسيوي، حيث إن مطرح هو الحارس الثالث في التشكيلة اللبنانية بعد مهدي خليل وعباس حسن.

■ بعد صدور قرارات الاتحاد اللبناني لكرة القدم وخصوصاً تلك المتعلقة بنادي الأنصار، من المفترض أن تكون هناك ردة فعل من النادي على أكثر من خط. فمن جهة، سيكون هناك تقديم طلب استئناف للعقوبات على اعتبار أن الأنصاريين يعتبرون أنها مخالفة للقانون. وفي الوقت عينه، علمت «الأخبار» أن هناك محاولات للتهدئة من جانب مسؤولين في النادي ومعالجة الأمور، الى جانب النية لتقديم ورقة عمل يعتبرها الأنصاريون بداية لحل المشكلات.

■ استعاد فريق الأنصار لاعبه عباس عطوي «أونيكا» الذي دخل في الشوط الثاني من لقاء فريقه مع الإخاء الأهلي عاليه، فكانت عودته خيراً مع فوز فريقه، لكن «الأخضر» خسر جهود لاعبه علاء البابا الذي تابع المباراة من على المدرجات نتيجة تعرّضه لإصابة.

■ تم تطبيق قرار منع حضور الجمهور في لقاء الأنصار والإخاء الأهلي عاليه على ملعب المدينة الرياضية، حيث لم يتجاوز عدد الأشخاص الحاضرين في المنصة الرئيسية العشرين شخصاً الى جانب الزملاء الإعلاميين.

■ حسم فريق البرج لقب بطل الذهاب في الدرجة الثانية بعد فوزه على الإصلاح البرج الشمالي (1 – 0) على ملعب صور في لقاء شهد حضوراً جماهيرياً كبيراً من جانب البرج، رغم أن المباراة خارج أرضه. ويحتل البرج المركز الأول برصيد 23 نقطة أمام غريمه شباب البرج بفارق أربع نقاط. أما النهضة بر الياس فيحتل المركز الثالث بفارق الأهداف عن شباب البرج.

سوريا

نشاطٌ لـ«ضامني أستانا»: نحو دفعٍ ملفّي إدلب و«الدستورية»

تعطي موسكو «شريكتها» أنقرة كل الوقت اللازم لاستعادة الزخم في تنفيذ «اتفاق سوتشي» في إدلب، وتتعاون معها وطهران على تشكيل «اللجنة الدستورية» بما يترك باب التنسيق مفتوحاً مع المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا

تشير التصريحات التي خرجت عقب لقاء الرئيسين الروسي والتركي على هامش «قمة العشرين» في الأرجنتين، إلى أن القنوات الدبلوماسية والعسكرية بين أنقرة وموسكو سوف تشهد نشاطاً مكثفاً في الفترة المقبلة، لدفع تنفيذ «اتفاق سوتشي» في إدلب ومحيطها، بعد مطالبات روسية متكررة باتخاذ تدابير تعزز الهدنة هناك. ورغم التصعيد على الأرض، التزمت موسكو بلغة التعاون والشراكة مع الجانب التركي، مع الإشارة إلى ضرورة منع الهجمات التي تنطلق من ضمن المنطقة «المنزوعة السلاح»، وذلك في مقابل لهجة تصعيد تجاه الوجود العسكري الأميركي في شرقي نهر الفرات. التصريح الأوضح في هذا الشأن جاء من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي أعرب عن أمله في أن تقوم وزارتا الدفاع والأجهزة الأمنية بحل «ملف إدلب» في أقرب وقت ممكن. وذهبت وزارة الخارجية الروسية إلى اعتبار الانتهاكات في منطقة «خفض التصعيد» حول إدلب محاولة لنسف «مسار أستانا»، الذي هُوجم صراحةً من الجانب الأميركي. ووفق التصريحات الروسية والتركية المتقاطعة، يتوقع أن يعقد الرئيسان فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان لقاءً جديداً حول الوضع في إدلب وملف «اللجنة الدستورية». وجاء مقترح القمة المفترضة بدعوة من الرئاسة التركية، فيما ترتّب وزارة الخارجية الروسية لقاءً ثلاثياً، روسياً إيرانياً تركياً، على مستوى وزراء الخارجية. وينتظر أن يركّز الاجتماع الوزاري على ملف «اللجنة الدستورية» ومحاولة إطلاق عملها قبل نهاية العام الجاري. ويأتي هذا النشاط لضامني «أستانا» بعد فشل جولة المحادثات الأخيرة في الوصول إلى توافقات حول هذه النقطة. كما يعدّ محاولة جديدة تسبق انتهاء مهام المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، الذي وعد مجلس الأمن بتقديم إحاطة حول تشكيل «اللجنة» أو حول «الأسباب والأطراف» الذين عطّلوا هذا المسار. وبينما تضغط دول غربية لتحميل دمشق وحلفائها المسؤولية الكاملة عن هذا الفشل، يسعى الجانب الروسي إلى مواصلة التعاون مع دي ميستورا، حتى الأيام الأخيرة من مهامه. ويتقاطع الضغط الغربي في هذا الملف مع طويلة لم تقدّم أي مقترحات بنّاءة بديلة لما عملت عليه الدول الضامنة، روسيا وتركيا وإيران، في أستانا». وركّز في تصريحات لقناة «روسيا 1» التلفزيونية على أن الإجراءات الأميركية في مناطق شرقي الفرات «تنتهك القرارات الدولية التي تشدد على وحدة الأراضي السورية»، موضحاً أن الأميركيين هناك «يلعبون لعبة خطرة خاصة بالأكراد، من دون مراعاة حساسية هذه المسألة، ليس فقط لسوريا، بل للعراق وإيران وتركيا».

رئيس «الهلال الأحمر التركي» خلال افتتاح مدرسة وورشة خياطة في خان شيخوت (الأناضول)

التركيز الروسي على خطورة الخطط الأميركية في الشرق السوري، يتماشى والتعاون القائم مع أنقرة، لا سيما أن الأخيرة تخوض نقاشاً طويلاً مع واشنطن حول مصير شرق الفرات والتعاون مع «وحدات حماية الشعب» الكردية. وكانت «قمة العشرين» آخر محطات تلك المحادثات، حيث التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الأميركي دونالد ترامب، لبحث ملف منبج وإدلب وغيرهما. وعقب اللقاء، نقلت وسائل الإعلام التركية عن أردوغان تأكيده أن بلاده «لن تسمح» بتهديد أمنها من «أي كيان» في شمال سوريا. ووفق وكالة «الأناضول»، تعهّد الرئيس التركي بـ«تخليص» تلك المنطقة من «احتلال واضطهاد حزب العمال الكردستاني الإرهابي».

وكان المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف قد أعلن أن الرئيس بوتين والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بحثا «بشكل مفصّل» الأوضاع في سوريا، على هامش «قمة العشرين»، مضيفاً أن الجانبين أكدا استمرارية العمل من أجل تشكيل «اللجنة الدستورية» على ضوء توافقات «القمة الرباعية» التي عقدت في إسطنبول. وذكر أن بلاده «متفائلة بخصوص تشكيل اللجنة الدستورية في أقرب وقت، وأن يتفق جميع الممثلين عليها».

(الأخبار)

لافروف: لعبة الأميركيين الخاصة بالأكراد لا تراعي حساسية المسألة لدول المنطقة

ما طالب به بيان لوزارة الخارجية الأميركية، بضرورة تحميل المجتمع الدولي الحكومة السورية مسؤولية تعطيل مسار «التسوية السياسية». وزير الخارجية سيرغي لافروف أكد في معرض الرد على بيان الخارجية الأميركية، الذي اعتبر ايضاً أن صيغة أستانا «وصلت إلى طريق مسدود»، أن «الدول الغربية لسنوات

اعتداء أميركي جديد في محيط التنف

استهدفت القوات الأميركية المتمركزة في محيط منطقة التنف، قوات الجيش السوري في بادية حمص الشرقية، بعدد من القذائف الصاروخية، أمس. ونقلت وكالة «سانا» عن مصدر عسكري قوله إن «قوات التحالف الأميركي اعتدت حوالى الساعة الثامنة ليلاً (أمس) بعدة صواريخ على بعض مواقع تشكيلاتنا في جبل الغراب جنوب السخنة» مضيفاً إن الأضرار اقتصرت على الماديات.

وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن القوات الأميركية أطلقت أكثر من عشرة صواريخ باتجاه دورية للقوات السورية في منطقة جبل الغراب، على الحدود الشمالية الغربية لمنطقة الـ 55 كيلومتراً التي فرضها «التحالف الدولي» في محيط قاعدة التنف. وتوضح أن القصف كان تحذيرياً لمنع دخول الدورية إلى حدود «المنطقة الآمنة» بعد توقفها لمدة زمنية على خلاف مسارها الروتيني.

(الأخبار)

العراق

ساعات حاسمة أمام عبد المهدي: سيناريو «المعركة البرلمانية» يتقدّم

يُنتظر أن يحسم عادل عبد المهدي، في الجلسة البرلمانية المنتظرة غداً ما تبقّى من «كابينته» الوزارية. وفيما تتضاءل إمكانية التوافق في غضون الساعات المقبلة، يتقدّم سيناريو الحسم بالتصويت، في ظلّ اطمئنان لدى غالبية الفيّاض إلى نيل حقيبة الداخلية

على أمل حسم الحقائب الثمانية المتبقية، بمضي رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، الساعات الـ24 المقبلة في إجراء اتصالاته مع قيادتَي تحالفَي «البناء» و«الإصلاح»، لتقريب وجهات النظر، وحلّ العقد الشائكة، التي لا تزال تعيق إتمام «كابينته» الوزارية، لكن ذلك الأمل يبدو ضعيفاً إلى حدّ بعيد. وفقاً لقيادي في «الفتح» تحدث إلى «الأخبار»، فإن «التمسّك بالرأي سيّد الموقف في الوقت الراهن، وما من أحد مستعد للتنازل عنه، وعليه فإن الكتل ستلجأ إلى التصويت السرّي لحسم مرشحَي وزارتَي الداخلية والدفاع». وعلى هذا الأساس، تبدي مصادر المرشّح لحقيبة الداخلية، فالح الفيّاض، ارتياحها، خصوصاً وأن «القرار قد حُسم، والتحشيد النيابي في ذروته لصالح الفيّاض»، مؤكدة أن «البناء» حصر خياراته في رجل واحد، وأن الحديث عن مرشّحين آخرين تم طرحهم كبدائل من الفيّاض «لا أساس له من الصحة».

وفي السياق نفسه، أكد «ائتلاف دولة القانون» أن «التصويت بالأغلبية سيكون خاتمة الحل لخلافات الكتل السياسية حول مرشّحي الحقائب الشاغرة، والمتوقّع استكمال التصويت عليها خلال الأسبوع الحالي»، لافتاً في تصريح لمتحدّثه بهاء الدين النوري، إلى أن «الكتل السياسية رفضت تجزئة عملية منح الثقة، سعياً للتوافق على الجميع، ومنعاً للإبقاء على ملف حقيبتَي الداخلية والدفاع مفتوحاً للإدارة بالوكالة». وأضاف أنه «إذا لم يتمّ التوافق بين الكتل السياسية على مرشحي الحقيبتين، سيتم طرح مرشحي الحقائب الوزارية للتصويت عليهم أمام البرلمان بالأغلبية ودون توافق مسبق»، موضحاً أن «الخلاف على حقيبة وزارة العدل هو خلاف داخل المكوّن الكردي فقط، بين حزبَي الاتحاد الوطني والديموقراطي الكردستاني».

إزاء ذلك، يعتصم تحالف «الإصلاح»، وتحديداً كتلة «سائرون» (المدعومة من زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر) بالتحذير من أن «كسر البناء لحاجز التوافق بين الصدر وزعيم «الفتح» هادي» العامري لن يمرّ دون عواقب، ويمكن أن تؤثّر على العملية السياسية برمتها» وفقاً لما أدلى به نواب في «سائرون»، اتهموا «البناء» بأنه «يسعى إلى فرض إرادة معينة باسم الأغلبية، ما سيبعث شعوراً سلبياً لدى جماهيرنا بأنها باتت مهمّشة، بينما الطرف الآخر سيكون له تأثير في الساحة». هذه التحذيرات ردّت عليها مصادر من «الفتح» بأن «الشراكة بين الفتح وسائرون ليست بالقدر المرسوم»، أي أنها ليست متينة بالمقدار الذي تمّ تظهيرها به سابقاً، بل أثبتت الأيام الماضية أن الخلافات بين الجانبين «عميقة جداً»، وأن «فضّ الشراكة ليس بالأمر المستبعد»، وفقاً لما نقلته وسائل إعلام محلية عن تلك المصادر. والظاهر أن احتمال الافتراق سيكون متقدماً على غيره في المرحلة المقبلة، التي ستشهد ـ بحسب بعض التوقعات ـ اشتباكاً سياسياً على ملفات عدة (أمنية واقتصادية وخدمية...)، حتى داخل التحالف الواحد.

حذّرت «سائرون» من عواقب «كسر التوافق» على العملية السياسية

وينسحب الأمر نفسه على «البيت السنّي»، الذي لا تزال قواه مختلفة على حقيبة الدفاع. وفيما طُرح مجدداً اسم فيصل الجربا مع تبرئته قضائياً من الانتماء إلى «حزب البعث»، أعلن خمسة عشر نائباً من «ائتلاف الوطنية» (الجهة المرشّحة للجربا) رفضهم ترشيح الرجل، مطالبين عبد المهدي بعدم «الخضوع للرغبات الشخصية» في القائمة، واختيار الشخصيات الوطنية والكفوءة. وفي خضم ذلك، تتواصل التحذيرات الموجّهة إلى عبد المهدي من مغبّة الاستمرار في تأجيل حسم «الكابينة» تحت طائلة «انهيار الحكومة».

(الأخبار)

وجهة نظر

أردوغان بين الحليف الاستراتيجي والصديق الموثوق

إسطنبول ـ **حسني محلي**

وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بعد لقائه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأميركية بـ«التحالف الاستراتيجي»، فيما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد لقائه أردوغان إن تركيا «دولة صديقة موثوق بها». بوتين الذي اعتبر أنبوب الغاز بين روسيا وتركيا «إثباتاً واضحاً على استقلالية السياسة الخارجية التركية»، لم يمنع أردوغان من الحديث مع ترامب عن الوضع في إدلب ومنبج والشمال السوري عموماً، وهي قضايا من اهتمامات بوتين وأردوغان والرئيس الإيراني حسن روحاني، قبل ترامب الذي سيستضيف اليوم في واشنطن ممثلين عن مصر والسعودية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والأردن لبحث الوضع في سوريا. واكتسبت أقوال بوتين عن تركيا وحديث أردوغان عن التحالف الاستراتيجي مع واشنطن أهمية إضافية لتوقيتها بالتزامن مع المعلومات التي تتحدث عن ضغوط أميركية على أنقرة لإقناعها أو إجبارها على إلغاء صفقة صواريخ «أس 400» الروسية، كما سبق لها أن ألغت عام 2015، وتحت ضغوط مماثلة، صفقة الصواريخ الصينية «HQ9». وتحدثت المعلومات أيضاً عن مساعي الكونغرس الأميركي لإلغاء أو تأخير تسليم تركيا طائرات «أف 35» الأميركية (لا تملكها الآن سوى إسرائيل)، علماً أن تركيا مساهمة في تصنيع هذه الطائرات. وتقول مصادر الكونغرس إن أميركا لا يمكن لها أن تقبل بصفقة «أس 400» الروسية، باعتبار أن تركيا عضو في حلف «شمال الأطلسي». وهذه الصواريخ تتناقض مع أنظمة التسليح الأطلسية. كما يهدد الكونغرس، بتحريض من اللوبي اليهودي، بإلغاء العديد من الاتفاقيات المحتملة لتطوير وتحديث وبيع تركيا طائرات «أف 16» ومروحيات «سيكورسكي» وصواريخ «باتريوت». ويدفع الموقف الأميركي هذا أنقرة للاستعجال في تنفيذ مشاريع عملية لتطوير الصناعات العسكرية التركية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة والمروحيات والدبابات والمدرعات والطائرات المسيّرة التي يتم تصنيعها في تركيا من قبل شركة يملكها سلجوق بايراقدار، الصهر الثاني للرئيس أردوغان.

يعرف الجميع أن للفتور والتوتر بين أنقرة وواشنطن العديد من الأسباب، من بينها الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، وعلاقة تركيا مع إيران، واستمرار الدعم الأميركي لوحدات الحماية الكردية شرق الفرات، وهو الدعم الذي قال عنه أردوغان: «إن ذلك لا يليق بدولة حليفة كأميركا». ذلك في الوقت الذي لا تجد المعارضة أي تفسير لعدم إغلاق القواعد الأميركية ـ الأطلسية الموجودة في تركيا، وعددها عشر قواعد، أهمها قاعدة «إنجرليك» القريبة من الحدود مع سوريا والعراق، وقاعدة «ملاطيا» التي تتجسس وتتنصت على كل التحركات والاتصالات العسكرية في إيران وسوريا والعراق وجنوب روسيا. يرى الإعلام المعارض في كل هذه المعطيات تناقضاً بارزاً في سياسات الرئيس أردوغان الذي تحالف مع الدول الغربية، في مقدمها أميركا، ومعها الدول الخليجية في سوريا، ثم اضطر للتقارب مع روسيا وإيران لحل الأزمة السورية، بعد أن أصبح طرفاً مباشراً فيها، حيث تخلت عنه الدول الغربية ومعها السعودية والبحرين والإمارات ومصر التي تحولت إلى دول معادية بعد أن كانت إيران «العدو الطائفي الفارسي» كما كانت روسيا العدو الأكبر «الذي لولاه لسقط النظام في سوريا» على حد قول المسؤولين الأتراك. يفسّر ذلك التوتر الخطير بين أنقرة وموسكو بعد إسقاط الطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، حين دفعت كل تلك التطورات أردوغان في 27 حزيران/ يونيو 2016 للاعتذار من بوتين بما يتعلق بإسقاط الطائرة الروسية، ليكون هذا الاعتذار كافياً لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بعد القمة الأولى في 9 آب/ أغسطس 2016. وسمح بوتين، بعد هذه القمة بأسبوعين، بدخول القوات التركية إلى جرابلس في 24 آب/ أغسطس (وهو الذكرى الـ 500 لدخول السلطان سليم إلى مرج دابق عام 1516). كان هذا اللقاء بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الروسية التركية ببعديها الثنائي والإقليمي. فقد عاد السياح الروس إلى تركيا (حوالى خمسة ملايين سائح سنوياً)، كما عادت المنتجات الزراعية التركية إلى الأسواق الروسية. ثم عادت الشركات التركية إلى نشاطها العادي في روسيا. وهي نفّذت وتنفّذ منذ عام 1990مشاريع إنشائية زاد حجمها على 50 مليار دولار، مقابل 35 مليار دولار لحجم التبادل التجاري السنوي بين الدولتين. ودشّن الرئيسان بوتين وأردوغان في الـ19 من الشهر الماضي بتدشين القسم البحري لأنبوب الغاز الروسي الذي سينقل سنوياً 32 مليار متر مكعب من الغاز من روسيا إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. وتستورد تركيا نحو 56 في المئة من حاجتها من الغاز من روسيا ونحو 12 في المئة من إيران. وجاء قرار أردوغان بشراء صواريخ «أس 400» من روسيا ليثير الكثير من التساؤلات في ما يتعلق بتناقضات السياسة التركية، لأن تركيا دولة أطلسية ونظام التسليح فيها أميركي ـ أطلسي، ومن ثم ضد من ستستخدم تركيا إجبارها على إلغاء صفقة صواريخ «أس 400» الروسية؟ فقد تحولت إيران «العدو التقليدي» إلى صديق في إطار الحوار الروسي التركي الإيراني من أجل الحل السياسي للأزمة السورية عبر أستانا وسوتشي، على رغم تشكيك البعض بأهداف الرئيس أردوغان ومخططاته ومشاريعه في سوريا.

وتتحدث المعلومات باستمرار عن مساعي أنقرة لـ«تتريك» الشمال السوري غرب الفرات، حيث تتواجد القوات التركية مع ما لا يقل عن 50 ألف عنصر من الفصائل الإسلامية المختلفة، البعض منها تركماني تم تنظيمها من قبل المجلس التركي مباشرة. وكان قادة هذه الفصائل قد التقوا في الـ 19 من الشهر الماضي في مدينة الراعي غرب جرابلس مع قيادات العشائر التركمانية، وأعلن المجتمعون عن اختيار عضو عن ولاية كلس وتشكيل مجلس تركماني سيتحمل مسؤولية إدارة المناطق التركمانية غرب الفرات، كما تدير المجالس الكردية أمور مناطق شرق الفرات. وتستبعد المعلومات أي مواجهة، بل حتى توتر، مع «النصرة» وأمثالها، باعتبار أنها مجموعات إسلامية لا ولن يفكر أردوغان بمعاداتها طالما أنه يقول إنه زعيم الأمة الإسلامية والمسلمين، أي الإسلاميين في سوريا والعالم أجمع. فكل قيادات «الإخوان» الهاربة من بلدانها موجودة في إسطنبول مع العشرات من وسائل الإعلام الموالية لهم. تدفع هذه المعطيات المتناقضة العديد من الديبلوماسيين لطرح العديد من التساؤلات عن الموقف المحتمل للرئيس بوتين مع استمرار الرفض أو التأخر التركي في تطبيق اتفاق سوتشي في ما يتعلق بإدلب، وبالتالي الاستمرار في مساعي أردوغان لتتريك الشمال السوري وكسب ود وتضامن ودعم السوريين المقيمين في تركيا لأي مشروع تركي مستقبلي خاص بالشمال السوري أو سوريا عموماً. هذا في حال خروج القوات التركية من الشمال السوري، وهو ما تستبعده بعض الأوساط العسكرية التي تقول إنه حتى إن خرجت هذه القوات ـ وهو ما تسعى وستسعى أنقرة لتأخيره ـ فإن السلطات التركية ستترك خلفها من يمثلها في الداخل السوري من عناصر الفصائل المختلفة والمدنيين الذين وظفتهم تركيا خلال الفترة الماضية. وهذا ما تتحدث عنه كل المعلومات الواردة من مناطق وجود القوات التركية. وذلك من دون أن يكون واضحاً بعد الموقف المحتمل للرئيس بوتين الذي لا يدري أحد كم الأوراق التي يملكها في مساوماته مع الرئيس أردوغان، ليس فقط في ما يخص إخراج الجيش التركي من سوريا، بل أيضاً لإبعاد تركيا عن حليفتها الاستراتيجية واشنطن. وسينعكس ذلك على علاقات روسيا الاقتصادية الحالية والمستقبلية مع تركيا التي تبني أول مفاعل نووي بالاتفاق مع روسيا، وهو بقيمة 22 مليار دولار. ويتساءل البعض في ما إذا ستكون سوريا ورقة للمساومة بين أردوغان وبوتين الذي يسعى لضم تركيا إلى «منظمة شانغهاي» ومجموعة «البريكس»، ليساهم ذلك في كسب أنقرة إلى جانبه ضمن خطة روسية ذكية تساهم في إخراج تركيا من الحلبة الأميركية الغربية التي كانت كافية لرهن إرادتها السياسية والعسكرية بانعكاسات ذلك على مجمل السياسات التركية، الداخلية منها والخارجية، منذ عام 1946، ومن ثم انضمام تركيا لحلف «شمال الأطلسي» ومن بعده حلف بغداد، والاعتراف بإسرائيل. وعلاقات أنقرة بإسرائيل، هي الأخرى، شهدت أخيراً سلسلة من التناقضات الغريبة، فقد هدد وتوعد الرئيس أردوغان إسرائيل في كل مناسبة، إلا أنه عاد وأرسل إليها إشارات ودية عبر لقاءاته مع قيادات اللوبي اليهودي في أميركا. كما أمر بإسقاط الدعاوى المقامة ضد الضباط الإسرائيليين في المحاكم التركية، بعد أن تبرعت تل أبيب بعشرين مليون دولار لضحايا سفينة مرمرة التي هاجمها الجيش الإسرائيلي وهي في طريقها إلى غزة نهاية أيار/ مايو 2010. وسبق هذا العدوان بعدة أيام قرار الحكومة التركية يوم 10 أيار/ مايو 2010 بعدم استخدام حق الفيتو ضد انضمام إسرائيل لمنظمة «التعاون والتنمية العالمية» (OECD)، ثبت طيلة 16 عاماً من حكمه أنه ليس سهلاً. كما أنه هو الآخر يملك العديد من الأوراق التي يمكن أن يساوم بها بوتين وترامب، ومن دون أن يكون واضحاً مدى تأثير هذه الأوراق في واشنطن وموسكو اللتين تتنافسان في سوريا، وعبرها في المنطقة، التي بات واضحاً أن أردوغان وعبر سياساته في سوريا بات لاعباً أساسياً فيها، في البداية بفضل أميركا وبعدها بالضوء الأخضر الروسي!

يسعى بوتين عبر خطة ذكية لكسب أنقرة وإخراجها من الحلبة الغربية

الحدث

استانف محمد بن سلمان، أمس، جولته العربية، في أعقاب اختتام «قمة العشرين»، التي ظلّ ولي العهد قادراً على التعامل مع أضرارها الجانبية. لكن التحدي الحقيقي سيبدأ مع الاستحقاقات السياسية والاقتصادية الجدية، التي ستجد السعودية نفسها ملزمة بإرضاء حلفائها فيها، وخصوصاً أن «التهديد» الأميركي لم ينته بعد، والطوق التركي لا يزال محيطاً بالرياض

استحقاقات ما بعد «قمة العشرين»: ثمن حماية ابن سلمان إرضاء الحلفاء

أجرى ولي العهد السعودي، أمس، مباحثات في نواكشوط مع الرئيس الموريتاني (أ ف ب)

تجاوز ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، قطوع حضوره في «قمة العشرين»، من دون أن تعني خسارته المحتملة انتهاء المأزق الذي وضع نفسه فيه منذ واقعة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، قرابة عشرة أيام. مرّت على مغادرة ابن سلمان أراضي المملكة، لم تظهر خلالها مؤشرات إلى محاولات لاستغلال غيابه في إحداث تبدلات على مستوى هيكلية الحكم، وهو ما يمنحه عنصر طمأنة داخلياً، أقله على المدى المنظور. على المستوى الخارجي، وعلى الرغم من محاولات الزعماء الغربيين التظاهر بالحزم، إلا أن حديث المصالح والصفقات ظلّ غالباً على ما سواه. مع ذلك، فإن أمام ولي العهد استحقاقات سياسية واقتصادية يتعيّن عليه تخطّيها تحت الضغط المتواصل من الحلفاء، في وقت لم توحِ فيه تركيا باستعدادها لقلب الصفحة.

وحظّ ابن سلمان، أمس، في موريتانيا، التي كان قد أعلن أكبر ائتلاف معارض فيها رفضه الزيارة، داعياً إلى عدم استقبال «سند إسرائيل القوي». إلا أن الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز، استقبل ولي العهد، ووقّع معه سلسلة اتفاقيات بدأ بعضها أشهه بمحاولة لاستبقاء ولاء نواكشوط، وتعزيز انخراطها في المعسكر السعودي، نموذج من ذلك ما كشفه وزير الإعلام السعودي، عواد العواد، من أن ابن سلمان قرّر إنشاء مستشفى جامعي يحمل اسمه في العاصمة الموريتانية. ومن موريتانيا، توجّه الأمير الشاب إلى الجزائر، حيث يجري مباحثات تتناول «رفع حجم التبادل التجاري، وتوسيع الشراكة الاقتصادية»، وفق ما أعلنت الرئاسة الجزائرية التي تحاشت الإشارة إلى موضوع أسعار النفط، على رغم أنه يشكّل مادة خلافية بين الجانبين. وسبق وصولَ ابن سلمان إصدار شخصيات إعلامية وثقافية بياناً رافضاً لاستقبال «الأمير المجرم» فظيعة في حق خاشقجي»، توازياً مع دعوة أحزاب معارضة إلى عدم استقبال «المسؤول عن قتل أعداد هائلة من الأطفال والمدنيين في اليمن».

هذه الصورة بدا، يومَي الجمعة والسبت الماضيين، أنها تلاحق ابن سلمان في «قمة العشرين» أيضاً، لكن الزعماء الغربيين الذين حرصوا على تجلية نفورهم منها ظهر سلوكهم أقرب إلى الحركات الدعائية منه إلى التعامل الجدي. إذ لو كان في نية هؤلاء، وفي مقدّمهم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، معاقبة ولي العهد لأمكنهم فعل ذلك منذ زمن، لكنهم لا يفتأون يغطون ممالأتهم إن من النفط.

> يُتوقّع أن تحاول السعودية الدفع نحو اتفاق «غامض» على خفض إنتاج النفط

سلمان بمظلّة «العلاقات التاريخية» مع السعودية، فيما لا تجد واشنطن حرجاً في القول إنها تريد بقاء الرجل «بنقطة ومن أول السطور». مظلة لن تكون من دون ثمن طبعاً، وخصوصاً أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تعتمد في تنظيرها للداخل الأميركي على ضرورة حماية ولي العهد على «فوائد» الأخير لمشاريع الولايات المتحدة في المنطقة. في هذا الإطار، يُفترض أن تكشف المفاوضات اليمنية، المنتظر انطلاقها أواسط الأسبوع الجاري، مدى جدية الدفع الغربي نحو إنهاء الحرب في اليمن، في حين يشكّل الاجتماع المرتقب لمنظمة «أوبك» في فيينا في الموعد نفسه محطة مفصلية في تحديد كيفية تعامل السعودية مع الضغط الأميركي عليها لناحية رفع إنتاجها من النفط.

يرى الخبراء المتابعون لشؤون «أوبك» أن السعودية واقعة بين نارَين: الاستمرار في زيادة الإنتاج، مع ما يعنيه الأمر من انعكاسات سلبية على الموازنة السعودية التي يحتاج تحقيق التوازن فيها إلى سعر لا يقلّ عن 73 دولاراً للبرميل، أو المجازفة باستثارة غضب ترامب عبر تخفيض الإنتاج. ما بين الخيارين، يقدّر المحللون أن تلجأ المملكة إلى نوع من الحيلة، عبر الدفع نحو اتخاذ قرار داخل «أوبك» بالتخفيض، من دون أن يُعلَن ذلك صراحة (يمكن المنظمة، مثلاً، تعليل قرارها بانخفاض متوقّع في مستويات الطلب). لكن، ومن أجل تحقيق هدفها، يتعيّن على الرياض أن تقنع موسكو بتخفيض إنتاجها هي الأخرى، علماً بأن روسيا لا تجد ضيراً في انخفاض أسعار النفط، وهو ما كان قد أعلنه الرئيس فلاديمير بوتين عندما وصف تراجع الأسعار إلى 60 دولاراً للبرميل بأنه كان «رائعاً للغاية». وعليه، يبدو أنه لا يزال أمام السعودية مفاوضات «صعبة» مع الجانب الروسي، إلا أن الوصول إلى اتفاق لا يظهر مستحيلاً، في ظلّ إعلان بوتين ـ خلال «قمة العشرين» ـ أن بلاده ستواصل المساهمة في خفض الإنتاج.

مع ذلك، وحتى لو توصّلت السعودية، عبر «أوبك»، إلى اتفاق «غامض» يُخليها من المسؤولية أمام ترامب، إلا أنها لن تتمكن ـ وفقاً لمراقبي «أوبك» ـ من تحقيق ما تصبو إليه اقتصادياً. فشل متوقّع من شأنه أن يزيد موقف الرياض ضعفاً، في ظلّ عملية ابتزاز واضحة يمارسها الرئيس الأميركي تجاهها. وهي عملية لا شيء يحول دون سلوكها مساراً تصاعدياً، بالنظر إلى أن ثمة انقساماً داخل المؤسسات الأميركية حول كيفية التعامل مع ابن سلمان، عاد وتجلّى أول من أمس في تسريب وكالة الاستخبارات المركزية معلومات عن أنها رصدت 11 اتصالاً بين ولي العهد والمستشار في الديوان الملكي سعود القحطاني، في الساعات التي سبقت اغتيال خاشقجي وتلك التي أعقبتها. وما يفاقم حجمَ المأزق السعودي هو إصرار تركيا ـ إلى الآن على إبقاء قضية خاشقجي حية أطول فترة ممكنة، والاستفادة منها في مواجهة الأمير الشاب، ولعلّ التصريحات التي أدلى بها، السبت، الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، على هامش «قمة العشرين»، والتي وصف فيها تفسيرات ابن سلمان لحادثة القنصلية بأنها «لا تُصدَّق»، مجدداً أن مطالبة بلاده بتسليمها المتورطين في قتل خاشقجي تدلّ على أنه ليس لدى أنقرة حالياً رغبة في التهدئة.

(الأخبار)

اليمن

واشنطن تسابق المفاوضات: حراك مكثّف لتعزيز أوراق «التحالف»

على بعد أيام من انطلاق جولة تفاوضية جديدة بين الأطراف اليمنيين في السويد، يُفترض أن تبدأ يوم الخميس المقبل، تتخذ المؤشرات السياسية والميدانية منحىً سلبياً لا ينبئ بمصير مختلف للجولة الجديدة عما سبقها. لكن، في الوقت نفسه، يمكن أن تكون تلك المؤشرات في إطار الضغوط المتضادة التي تسبق الجلوس إلى الطاولة، وخصوصاً أن ثمة دخولاً أميركياً مباشراً على خط الترتيب للمشاورات المقبلة، ما يشي بأن واشنطن قد تكون انتقلت من مربع الالمبالاة إلى دائرة التكتيك السياسي الهادف.

على المستوى الميداني، عاد التوتر إلى مدينة الحديدة (غرب)، في ظلّ استمرار الحكومة الموالية للرياض في إطلاق المواقف التصعيدية حيال الخطة الأممية لتحييد ميناء المدينة. واستأنف طيران «التحالف»، أمس، غاراته على الحديدة، في وقت أعلنت فيه قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية تنفيذ عملية ضد المليشيات المدعومة إماراتياً في محيط منطقة كيلو 16، جنوبي شرقي المدينة. وأكد مصدر في تلك القوات أن العملية «حققت أهدافها بنجاح، وكبّدت القوات المعادية خسائر بشرية كبيرة»، وأسفرت عن «إحراق 3 آليات عسكرية». وترافق ذلك مع تنفيذ سلاح الجو المسير ووحدة المدفعية في الجيش واللجان «عملية مشتركة» استهدفت تجمعات القوات الموالية لـ«التحالف» في الساحل الغربي، و«حققت إصابة مباشرة في صفوفها». وكان محيط الحديدة قد شهد، أول من أمس، مواجهات بين الطرفين، عقب محاولة المليشيات المدعومة إماراتياً التقدم داخل المدينة.

> هذه المحاولات، التي لم تصل إلى حدّ كسر الهدنة، رافقها استمرار الجانب الأميركي في محاولة تحسين

استانف طيران «التحالف»، أمس، غاراته على الحديدة

المؤشرات الاقتصادية، أملاً بتعزيز الأوراق التفاوضية للجبهة الموالية لـ«التحالف». في هذا الإطار، جاء اجتماع السفير الأميركي لدى اليمن، ماثيو تولر، أمس، بمحافظ البنك المركزي المعيّن من قِبل الرئيس المنتهية ولايته، محمد زمام، في الرياض، حيث طالب زمام بـ«استخدام قنوات البنك المركزي لجميع التحويلات المالية للمنظمات الدولية والإقليمية»، في حين أعلن تولر أن بعثة من صندوق النقد الدولي ستناقش، هذا الأسبوع، مع حكومة هادي «السياسات المالية والنقدية». وكان زمام قد أعلن، أول من أمس، أن البنك المركزي ينتظر ودائع بقيمة ثلاثة مليارات دولار من مصادر أجنبية، مؤكداً «(أننا) سنتخذ العديد من القرارات ليستمر التحسّن في سعر صرف العملة الوطنية». وهو تحسّن يسود اعتقاد واسع في صنعاء بأنه ناجم عن تكتيكات مقصودة تستهدف الانقضاض على مطلب تحييد البنك المركزي، الذي يعتزم وفد «أنصار الله» طرحه في مفاوضات السويد.

ويصاحب الدفعَ الأميركي نحو تلميع صورة «التحالف» والقوى المحلية الموالية له، تأكيدٌ متكرر على استمرار الدعم العسكري للسعودية والإمارات، في ما قد يكون محاولة للشدّ من عضد الدولتين قبيل المفاوضات. وفي آخر تجليات ذلك الدعم، أعلن وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أول من أمس، أن بلاده تعتزم «الاستمرار في البرنامج الذي ننخرط فيه الآن»، على الرغم من أن الأزمة الإنسانية وصلت إلى «مستويات خيالية» بحسب تعبيره.

(الأخبار)

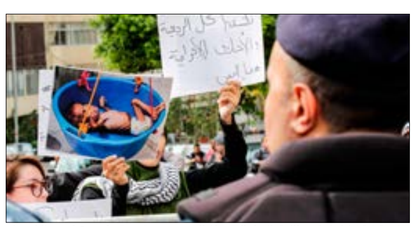
من وقفة تضامنية مطالبة بإنهاء العدوان السعودي، شهدتها بيروت أمس (أ ف ب)

كيوسك الصحافة

جذور جريمة قتل خاشقجي:
الصراع الوحشي داخل آل سعود

يقف وراء جريمة قتل جمال خاشقجي الوحشية صراع على السلطة داخل العائلة المالكة السعودية. ساهم في تغذيتها جنون ارتياب وتهور ولي العهد محمد بن سلمان. في نهاية المطاف، أدى هذا الغضب الرائج في البلاط الملكي إلى مقتل أحد صحافيي «واشنطن بوست» وبتر أعضائه. بدأت المشاهد الافتتاحية لهذه العداوة العائلية في يناير/ كانون الثاني 2015 داخل جناح مستشفى كبار الشخصيات في الرياض، بينما كان الملك عبد الله على فراش الموت. ووفقاً لسعودي كان في المستشفى آنذاك، فإنّ أبناء عبد الله وحاشيته أجّلوا لفترة وجيزة إبلاغ خليفته الملك سلمان بأنّ المنية قد وافت الملك – ربما كانوا يأملون في إحكام السيطرة على أموال البلاط الملكي والحفاظ على المناصب القوية لأفراد العائلة من فرع الملك عبد الله.

وصف لي هذه الدراما الواقعية سعوديون بارزون وخبراء أميركيون وأوروبيون في سلسلة من المقابلات التي أُجريَت في الولايات المتحدة والخارج خلال الأسابيع التي تلَت وفاة خاشقجي. كان لدى هذه المصادر معرفة مباشرة بالأحداث، ولكنهم طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن القضية تتعلق بمسائل دولية حساسة. تم التأكد من صحة هذه المعلومات عن طريق مصادر أميركية مطّلعة.

إليكم الخلاصة التي توصل لها الخبراء الأميركيون والسعوديون الذين راجعوا النتائج الاستخباراتية: قُتِلَ خاشقجي على يد فريق أرسله البلاط الملكي في الرياض كان جزءاً من قوة العمل السريع التي نُظِّمَت قبل هذه العملية بـ18 شهراً. مقالات خاشقجي الاستفزازية وعلاقاته بقطر وتركيا جعلت ولي العهد الذي يستبد بشكل متزايد يشعر بالإهانة، وأصدر أمرا «بإعادته» في يوليو/ تموز 2018، وهو أمر لم تُدرك الاستخبارات الأميركية معناه إلا بعد ثلاثة أشهر عندما اختفى خاشقجي في إسطنبول.

راقبت الولايات المتحدة هذه الحرب الطاحنة عن كثب. أصبح صهر الرئيس ترامب ومستشاره جاريد كوشنر مستشاراً مقرباً من ابن سلمان. زار كوشنر ابن سلمان في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2017 خلال رحلة خاصة. لم يكشف أي من الطرفين عن تفاصيل المحادثاتها، ولكن من الوارد أنها ناقشا مكانة العائلة المالكة. بعد مرور أسبوع على زيارة كوشنر، دبّر ابن سلمان ما يرقى إلى انقلاب داخلي يوم الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني واعتقل أكثر من 200 شخص بين أمراء سعوديين ورجال أعمال واحتجزهم في فندق ريتز كارلتون في الرياض. خَطَّطَ أقرب المقربين من ابن سلمان في البلاط الملكي بعناية لهذه الاعتقالات.

تَصَدَّر الابن الطموح للملك الراحل الأمير تركي بن عبد الله قائمة أعداء ابن سلمان في انقلاب ريتز كارلتون، وكان قد أعرب في وقت سابق إلى معارفه الأميركيين والصينيين عن مخاوفه من القرارات المتهورة التي اتخذها ابن سلمان. لا يزال تركي رهن الاحتجاز وتوفي كبير مساعديه العسكريين الأمير بندر بن عبد الله، احتجازه في الفندق في العام الماضي.

صراع على الخلافة

بدأت دسيسة القصر في مطلع يناير/ كانون الثاني 2015 عندما تدهورت الحالة الصحية للملك عبد الله حيث قالت تقارير إخبارية إنّ الأطباء شخّصوه بمرض سرطان الرئة في العام السابق. هرعت به طائرة هليكوبتر من معسكره الصحراوي في روضة خريم إلى جناح كبار الشخصيات في مستشفى الحرس الوطني في الرياض محاطاً بأبنائه ومساعديه في القصر. عندما دخل الملك في غيبوبة حاول الديوان الملكي أن يُبقي مرضه القاتل سراً بينما كان يتكهن حول مآلات الخلافة، بما في ذلك احتمالية أن يصبح ابن الملك ورئيس الحرس الوطني متعب ملكاً.

عندما وصل ولي العهد آنذاك الأمير سلمان إلى المستشفى في 23 يناير/ كانون الثاني وطالب: «أين أخي؟»، أخبره رئيس الديوان الملكي وحامي أموال العائلة خالد التويجري أنّ عبد الله «يستريح». الواقع أنّ عبد الله كان قد توفي بالفعل وفقاً لسعودي كان حاضراً في المستشفى حينئذ وطلب عدم ذكر اسمه. غضب سلمان عندما علم بالحقيقة، وترددت أصداء ضربات قوية في ممر المستشفى عندما صفع الملك الجديد رئيس الديوان الملكي المخلوع. اعتُقِلَ التويجري ونُقِلَ إلى فندق ريتز كارلتون في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، وهو الآن تحت رهن ما يوصف بالإقامة الجبرية بعد سداد الجزء الأكبر من الأموال التي اختلسها في عهد الملك عبد الله، بحسب ما ذكرت المصادر السعودية.

كان أفراد العائلة المالكة يتجسسون على بعضهم البعض عندما بدأ الصراع على الخلافة يلوح في الأفق. وصف أحد أبناء الملك عبد الله عملية التنصت على هواتف العديد من كبار الأمراء. كما اشترى معسكر عبد الله جهازاً صيني الصنع يمكنه الكشف سرياً عن رموز الدخول للهواتف الواقعة في نطاق 100 ياردة من دون الحاجة للوصول إلى الهواتف مباشرة. كانت أجهزة المراقبة مخبأة في منافض السجائر وغيرها من القطع المتناثرة حول القصور في الرياض من أجل التقاط المؤامرات السياسية والإشاعات.

أحد أعضاء الحاشية الذين ساعدوا الملك سلمان وابنه محمد على تعزيز سلطتهم خلال تلك الأشهر الأولى كان سعود القحطاني، محام وعضو سابق في القوات الجوية يميل للقرصنة الإلكترونية ووسائل الإعلام الاجتماعي. كان معسكر سلمان يشك في ولاء القحطاني في أول الأمر لأنه كان أحد مساعدي التويجري في البلاط الملكي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وقد تعرّض القحطاني للاستجواب والضرب في الأيام الأولى بعد تولّي سلمان مقاليد الحكم، بحسب قول شخص من داخل القصر. لكنه سرعان ما أثبت ولاءه لابن سلمان بقوة. بصفته مديراً لمركز الدراسات والشؤون الإعلامية في البلاط الملكي، كان القحطاني يثير هواجس ابن سلمان الدائرة حول منافسين محتملين ومخططين لانقلاب متوقع. بدأ القحطاني بجمع أسلحة الكترونية لاستخدامها بالنيابة عن ابن سلمان. في يونيو/ حزيران 2015، اتصل القحطاني بمجموعة إيطالية غامضة تُعرَف باسم «فريق القرصنة» للحصول على أدوات إنترنت سرية. في 29 يونيو/ حزيران 2015، راسل القحطاني زعيم فريق القرصنة قائلاً: «إنّ الديوان الملكي السعودي (مكتب الملك) يود أن يكون في تعاون مثمر معكم وأن يطور شراكة طويلة واستراتيجية».

خلص المحققون السعوديون والأميركيون إلى أنّ القحطاني، بصفته قائد العمليات المتعلقة بالمعلومات، ساعد في تنظيم جريمة قتل خاشقجي.

بدأ فريق الملك سلمان يلعب السياسة العائلية الصارمة منذ الأسبوع الأول لتوليه السلطة. في أواخر يناير/ كانون الثاني، عزل مرسوم ملكي اثنين من أبناء عبد الله، تركي ومشعل، من منصبيهما كحاكمَين لإمارتَيّ الرياض ومكة على التوالي. تركت الإطاحة بهما جروحاً لم تلتئم. نُصِّبَ محمد بن سلمان ذو الثلاثة والعشرين آنذاك وزيراً للدفاع، وعُيِّنَ الابن المرن لوزير الداخلية السابق، والشخص القوي والمفضل لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية محمد بن نايف نائباً لولي العهد الأمير مقرن، ورئيساً سابقاً متواضعاً للاستخبارات السعودية.

أحكم سلمان وابنه محمد سيطرتهما في أبريل/ نيسان 2015. أُطيحَ بمقرن كولي للعهد ليحل محله محمد بن نايف (قدم الملك يختاً فاخراً اسمه «سولاندج» يبلغ طوله 280 قدماً كهدية وداع لمقرن بعد عام من عزله، بالإضافة إلى منحه امتيازات أخرى، وفقاً لسعودي كان على اطلاع بهذه المعاملات)، وأصبح ابن سلمان نائباً لرئيس مجلس الوزراء وانضم رسمياً إلى تسلسل الخلافة.

على رغم أنّ ابن سلمان لم يكن يبلغ سن الثلاثين حتى ذلك الحين، إلّا أنّه كان أميراً ماكراً بالفعل، وقد شجّعه نائب ولي عهد الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد وكبير مسؤولي الاستخبارات الإماراتية الشيخ طحنون الذي زار يخت ابن سلمان مراراً وتكراراً في عطلة نهاية الأسبوع خلال السنة الأولى تلك. كان ابن سلمان قد اكتسب سمعةً في الرياض كشخص سريع الغضب، حيث قام في صغره بترهيب مسؤول تسجيل الأراضي الذي كان يعيق نقل الملكية التي كان يريدها الأمير الشاب بإرسال رصاصة له كرسالة تحذير.

كان يفترض أن ينتبه المراقبون إلى علامتي تحذير في سبتمبر/ أيلول 2015 كشفتا أنّ ابن سلمان «كان أميراً سعودياً يمكنه إعادة إنعاش المملكة – أو إسقاطها في الهاوية»، كما جاء في أحد العناوين الرئيسية لإحدى مقالاتي المنشورة عام 2016. سافر السفير الأميركي السابق لدى الرياض جوزيف ويستفال إلى جدة في ذلك الشهر، حيث خطط لمقابلة محمد بن نايف، ولكن أُعيدَ توجيهه في المطار وأُرسِل لمقابلة ابن سلمان بدلاً من ذلك – كان ذلك بمثابة تلميح بشأن هوية من يدير الأمور حقاً. في الشهر ذاته، زار مسؤول استخبارات سعودي مكث في منصبه لفترة طويلة يدعى سعد الجبري مدير «سي آي أيه» آنذاك جون برينان في واشنطن خلال زيارة شخصية للبلاد. الجبري، مستشار مقرب لمحمد بن نايف، لم يخبر سلمان عن تلك الرحلة. فُصِلَ الجبري من عمله فور عودته للبلاد، والآن يعيش في المنفى.

لم تكن تلك الاجتماعات مؤامرة سرية كما تصورها ابن سلمان. على مدى عدة أيام في مايو/ أيار 2016، التقى الأمير تركي بن عبد الله وأقرب مستشاريه رجل الأعمال السعودي طارق عبيد بمجموعة من مسؤولي «سي آي أيه» ووزارة الخارجية السابقين في جناح في فندق «فورسيزونز» في حي جورجتاون. رافقهم المستشار العسكري وحامي تركي وأبناء الملك الراحل عبد الله اللواء علي القحطاني، الرجل الذي سينتهي به الحال ميتاً في نهاية المطاف بعد عام من الزيارة واحتجازه في فندق ريتز كارلتون في الرياض.

وصف عبيد خلال مقابلة أُجريَت معه معارف تركي أيام شهر مايو/ أيار 2016 في واشنطن على هذا النحو: «كان الهدف من جولة الاجتماعات هو الحصول على تقييم استراتيجي حول وجهات النظر الأميركية تجاه المملكة ومكانتها من خلال مسؤولي الدفاع والأمن القومي الأميركيين المطّلعين».

جاء ابن سلمان إلى واشنطن الشهر التالي في يونيو/ حزيران 2016 للاجتماع بالرئيس باراك أوباما ومسؤولين آخرين. حتى ذلك الحين، كانت الإدارة محايدة بشكل مدروس وسط التوتر المتصاعد في أوساط العائلة المالكة، على رغم ما كان يبدو كمسار تصادمي بين ولي العهد ونائبه. لكن أوباما أُعجِبَ بالرسالة والطاقة التي جلبها ابن سلمان إلى أجندته الإصلاحية. وبعد زيارة يونيو/ حزيران، كانت الولايات المتحدة تميل نحو المصلح العصبي الشاب.

(...)

ابتداءً من ربيع عام 2017، أنشأ السعوديون برنامجاً سرياً لخطف المنشقّين واحتجازهم في مواقع سرية، وفقاً لخبراء أميركيين وسعوديين مطّلعين. اشتمل البرنامج على «فريق نمور» خاص يعمل بالتنسيق مع مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في البلاط الملكي برئاسة القحطاني. ساعد مستشار آخر لابن سلمان يُدعى تركي الشيخ في الإشراف على مواقع الاستجواب، وفقاً للخبراء الأميركيين والسعوديين.

وقد اكتسب الانقلاب الداخلي الذي دبّره ابن سلمان زخماً خلال العام الماضي، حيث بدأ يخشى ولي العهد على حياته. في يونيو/ حزيران 2017، خُلِعَ محمد بن نايف من منصبه كولي للعهد بطريقة مُذِلّة واستُبدِلَ بابن سلمان. في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، بعد أسبوع من زيارة كوشنر، اعتقل ابن سلمان أعداءه الملكيين بدءاً بتركي بن عبد الله واحتجزهم في فندق ريتز كارلتون.

تم اعتقال عدة ناشطات سعوديات في مجال حقوق المرأة في مايو/ أيار 2018، أي قبل شهر واحد فقط من إلغاء ابن سلمان الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارة. يقول منتقدو ابن سلمان إنّ ولي العهد لم يرغب في أن تحصل الناشطات على فضل إصلاحاته. كانت إحدى الناشطات مصدومة للغاية إزاء معاملتها القاسية لدرجة أنّها حاولت الانتحار. وفقاً لأحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، الذي نقل أنّها حاولت شق معصمَيها بشفرة حلاقة.

جنوح ارتياب وحشي

المزيج حول قصة التنافس العائلي هذه هو أنّها ساعدت في إثارة جنون الارتياب الذي أدى إلى وفاة خاشقجي. ويبدو أن العملية نظمت من قبل خلية خاصة داخل البلاط الملكي حيث كان القحطاني مشرفاً رئيسياً وليس من قبل الاستخبارات. وهذا يُطمئِن المسؤولين الأميركيين الذين ينظرون للحميدان وزميله رئيس جهاز الأمن الداخلي (المباحث) عبد العزيز الهويريني كقوتَين محتملتَين تدفعان للاستقرار.

أوقف المدعي العام 18 سعودياً تحت ذمة هذه القضية، من بينهم ضابط استخبارات سابق وأحياناً حارس شخصي لابن سلمان يُدعى ماهر مطرب اتهمه المسؤولون السعوديون بأنّه قائد الفريق الذي قتل خاشقجي. وقد طُرِدَ كل من القحطاني والعسيري من منصبَيهما، وكان القحطاني من بين 17 سعودياً فرضت عليهم وزارة المالية الأميركية عقوبات بسبب أدوارهم المزعومة في وفاة الكاتب.

تحكم عائلة آل سعود بيدٍ دموية أحياناً. باعتبارها حليف المملكة الرئيسي، فعلى الولايات المتحدة الالتزام بتهدئة هذا الخلاف العائلي قبل أنْ يُلحِق ضرراً أكبر بالسعودية والعالم.

(ديفيد أغناتيوس/ «واشنطن بوست»)

بريطانيا

ثمانية أيام أمام ماي لإنقاذ «بريكست»... ومنصبها

بينما تتوافق أغلب القوى السياسيّة الفاعلة في بريطانيا - بما فيها كتلة وازنة من نواب حزب «المحافظين» الحاكم - على تحدّي مشروع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في شأن «بريكست» الذي توصلت إليه تيريزا ماي، بدا أن رئيسة الوزراء ستقاتل حتى اللحظة الأخيرة دفاعاً عن مشروعها (وبالضرورة عن منصبها). وهي لذلك أطلقت فريقاً موسعاً من المستشارين والخبراء لمحاولة التأثير في أهواء النواب قبل التصويت (الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر)... أقله للتقليل من هامش الخسارة

لندن ـ **سعيد محمد**

تبدو رئيس الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، عازمة على القتال حتى الرمق الأخير دفاعاً عن مشروع الاتفاق الذي توصلت إليه أخيراً مع الاتحاد الأوروبي في شأن تنظيم خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد («بريكست»).

في المقابل، يتلاقى عدد كبير من

يعمل جيش من المستشارين والخبراء الحكوميين للضغط لمصلحة تمرير الاتفاق

القوى السياسيّة الفاعلة على رفض الاتفاق، لا سيّما حزب «العمال» المعارض والحزب القومي الإسكتلندي (يتولى إدارة الإقليم الشمالي المتطلّع للاستقلال عن لندن)، وكتلة وازنة من نواب حزب «المحافظين» الحاكم يُرجح أنها تجاوزت ثلث تمثيل الحزب في مجلس العموم، ترفض مشروع الاتفاق علناً على أرضيّة أنّه لا يحقق «خروجاً» حقيقياً أو يستعيد سيادة براهما هؤلاء انتقلت ذات يوم إلى بروكسيل (في العام 1973).

وتتحدث أوساط مقربة من «10 داونينغ ستريت» (مقر رئاسة الوزراء في لندن) عن انطلاق جيش من المستشارين والخبراء الحكوميين في مهمات عاجلة للوصول إلى تفاهمات مع أكبر عدد ممكن من النواب واستمالتهم إلى التصويت لمصلحة تمرير اتفاق ماي. ولا يستبعد أن هؤلاء يمتلكون صلاحيات لتقديم صفقات تساعد موقف الرئيسة التي قد تدفعها نتيجة حاسمة بالتصويت ضد مشروعها إلى الاستقالة من منصبها، وربما الدعوة إلى انتخابات جديدة لا تبدو حظوظ الحزب الحاكم كبيرة بالفوز بها.

ومع أن أجواء مقرّ الرئاسة توحي بإصرار على المواجهة، فإن لا أوهام لدى أحد من الفريق العامل في شأن نتيجة التصويت، إذ يبدو التفاؤل هو الاتجاه الغالب لإمكانية تحقيق خسارة بهامش ضيّق تبرّر استمرار ماي في منصبها، ومن ثم المناورة قانونياً وسياسيّاً لإنقاذ معظم بنود اتفاقها العتيد.

وقد شنّت الرئيسة، وفق نصيحة مستشاريها المقربين، هجوماً لكسب العقول والقلوب تضمّن خطاباً مكتوباً وجهته إلى الشعب، ودعوة علنيّة إلى النواب للرجوع لقواعدهم الانتخابيّة واستمزاج مواقفها بدلاً من التصويت سياسياً، وضغوطاً على قيادة حزب المحافظين بغرض توجيه تعليمات صارمة لنوابهم بدعم اتفاقها يوم التصويت خوفاً من فقدان السلطة لمصلحة حزب «العمّال».

لكن هذه الجهود المنسّقة لا تبدو إلى الآن كافية لاحتواء الانتقادات الشديدة الموجهة لمشروع الاتفاق، سواء من المؤيدين أو المعارضين على حد سواء. فجيريمي كوربن كان واضحاً برفضه المشروع في جلسة البرلمان الأسبوع الماضي، وتبدو كتلة

فشل البرلمان في التصديق على اتفاق قد يكون فرصة لإعادة طرح فكرة استفتاء شعبي جديد (أ ف ب)

حزب العمّال (المخترقة من اليمين عبر أنصار توني بلير) متماسكة في أغلبها حول رفض الاتفاق، ويلتقي معها القوميّون الاسكتلنديون، وحزب الليبراليين الأحرار، وحزب الخضر وكذلك حزب الديموقراطيين المتحدين الإيرلندي الشمالي (الحليف الصغير للمحافظين في السلطة). وبحسبة بسيطة فإن مجموع هؤلاء تكفي لإسقاط مشروع القرار من دون الحاجة إلى أصوات المتمردين المتزايدة في صفوف «المحافظين».

وكان ماي بحاجة إلى مزيد من المصاعب، ليسرع «النجدة» الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي عبّر عن خيبة أمله من مشروع الاتفاق، إذ اعتبر أنه «ربما جيّد لمصلحة الأوروبيين لكنه ليس كذلك لبريطانيا»، ومتوقعاً أن يصبح في حكم المستحيل عملياً توقيع اتفاقيات تجارة ثنائيّة بين بلاده والمملكة المتحدة نتيجة له. وعلى رغم نفي مكتب رئاسة الوزراء لمضمون تصريح ترامب والتأكيد على أن «الإعلان السياسي المرافق لمشروع الاتفاق يحدد بوضوح امتلاك بريطانيا حق التوصل إلى اتفاقات تجاريّة ثنائيّة مع أي من الأطراف»، فإن تصريحات الرئيس الأميركي عزّزت من موقف «البريكستيين» المتعنتين الذين يرون في مشروع ماي أقلّ من نصف «خروج» وخضوعاً ضمنياً لهيمنة بروكسيل.

وزير الخارجيّة السابق، بوريس جونسون، سارع إلى البناء على هذا التصريح، والتحذير من «اتفاق سيء تقودنا إليه السيّدة ماي قد يكون عدم التوصل إلى اتفاق أفضل منه»، بينما دعا وزير «بريكست» السابق، ديفيس ديفيس، إلى عدم تحويل فاتورة الطلاق التي بلغت 39 مليار جنيه استرليني قبل التوافق على ترتيبات محددة بخصوص التجارة والجمارك البينية كما اتفاقات التجارة الدوليّة. وبالفعل فإن المملكة المتحدة ستكون في خطر مواجهة أزمة قانونيّة وإجرائيّة متسعة الأبعاد نهاية آذار/ مارس المقبل إن فشلت في التوصل إلى اتفاق لتنظيم خروجها من عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد يتسبب ذلك بأزمات لوجستيّة على نقاط الحدود والمطارات، كما انقطاعات في إمدادات الغذاء والدواء وتوقف للصادرات البريطانيّة نحو القارة الأوروبيّة – الشريك التجاري الأكبر للمملكة بما يزيد على 50% من مجمل تجارتها مع العالم.

مهما كانت نتيجة التصويت يوم الحادي عشر من الشهر الجاري، فإنه لا خلاف بين المراقبين على أن خريف لندن الساخن سيتمخض بالضرورة عن تحولات جذريّة في شأن مستقبل المملكة المتحدة والقارة الأوروبيّة عموماً، لا سيما على المدَيين القصير والمتوسط. يأتي ذلك مع توقعات بانكماش الناتج القومي البريطاني بنسب غير مسبوقة تتجاوز الخمسة في المئة في حال تنفيذ «بريكست» وفق مشروع ماي كما هو، أو حتى بعد إجراء تعديلات شكليّة عليه.

ومع ذلك فإن بعض المتفائلين يقولون إن فشل البرلمان في التصديق على الاتفاق قد يكون فرصة لإعادة طرح فكرة استفتاء شعبي جديد يُعتقد أنه سيكون لمصلحة الأحتفاظ بعضوية الاتحاد الأوروبي هذه المرّة، وقد يعيد الأمور إلى موضعها قبل استفتاء 23 حزيران/ يونيو 2016 الذي تمخض عن غالبية بسيطة لمؤيدي مغادرة بريطانيا عضوية الاتحاد الأوروبي، ما تسبب إلى حد كبير في الأزمة السياسيّة الخانقة التي تعيشها البلاد.

بينما يميل آخرون إلى الاعتقاد بأن الصدوع الداخليّة في بيت حزب المحافظين حول «بريكست» تحديداً ستؤدي إلى فقدانه الغالبيّة في البرلمان مما قد يفتح الأفق القريب على احتمالين أحلاهما مر: استدعاء زعيم المعارضة جيريمي كوربن إلى تشكيل حكومة تحالف وطني تدير مسألة «بريكست» برمتها سواء بإلغائه أو إعادة التفاوض من حوله على أسس جديدة مؤيداً بشرعيّة لم تتمتع بحصة كافية منها الرئيسة الحاليّة، أو خسارة شبه أكيدة لانتخابات عامة في مثل هذا التوقيت السيء بالنسبة للحزب الذي يشهد «حرباً أهليّة» سافرة بين مراكز قوى متعددة داخله.

لندن إذن على مفترق طرق، وكل الخيارات قائمة ما لم تسفر جهود ماي وجيش مستشاريها عن تغيير جذري لمصلحة مشروع اتفاقها مع الأوروبيين خلال ثمانية أيام تالية، وهو أمر يشبه انتظار معجزة تنقذ الرئيسة من خسارة محتمة لمنصبها.

فرنسا

تمرّد المواطنين يُثير الخوف لدى ماكرون: «السترات الصفراء» لا تتراجع

بات خيار فرض حالة الطوارئ في فرنسا مطروحاً بعد يوم من التظاهرات الغاضبة رفضاً لإجراءات اقتصادية يراها إيمانويل ماكرون «ضرورية»

يقف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمام موجة غضب شعبي متصاعدة وغير مسبوقة، بدأت على إثر زيادة أسعار الوقود. زيادة يراها «حاكم الإليزيه» ضرورية «لمكافحة تغيّر المناخ»، بعد تعهداته الانتخابية حيال البيئة. غير أن «التمرد»، كما وصفته رئيسة بلدية الدائرة الثامنة في باريس، اليمينية جان دوستير، أمس، خرج عن دائرته الضيقة، واتسع ليشمل مطالب تتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام ومطالب اجتماعية وأخرى سياسية. مطالب اتخذت أشكالاً أكثر حدّة، كإحراق عشرات السيارات واستهداف بعض المحتجين («قوس النصر»، ليكتبوا على واجهته عبارة: «ستنتصر السترات الصفراء»)، فيما كتب آخرون على «دار الأوبرا»: «ماكرون = لويس السادس عشر»، آخر ملوك فرنسا قبل الثورة.

هذا الحراك الشعبي الذي تفجّر في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، وانتشر بسرعة كبيرة، أدى حتى أمس إلى مقتل ثلاثة وإصابة 133 شخصاً بجروح، وإلى توقيف 378 على ذمة التحقيق، بحسب حصيلة رسمية، أمس، فيما لا يُرجّح المراقبون أن تتوقف الاحتجاجات قريباً، كما قال المتخصّص في السياسة البيئية، في معهد الدراسات السياسية في باريس، فرانسوا جومين، خصوصاً أن الحكومة لم تغيّر حتى الآن موقفها.

يمثل هذا الاضطراب، الأسوأ منذ عام 1968، التحدي الأصعب الذي يواجهه ماكرون منذ توليه رئاسة البلاد، إذ فتح نقاشاً سياسياً، بين الرئيس وحكومته من جهة، واليسار واليمين المتطرفين من جهة أخرى. ففيما أكد ماكرون، من بوينس آيرس، في ختام قمة «مجموعة العشرين»، أنه لن يرضى «أبداً بالعنف لأنه لا يمت بصلة إلى التعبير عن غضب مشروع»، اتهم عدد من القادة، بينهم القائد اليساري جان لوك ميلانشون، وزعيمة اليمين المتطرف مارين لوبن، الحكومة، بأنها هي من سمحت بحصول أعمال العنف، بهدف ضرب مصداقية غضب شعبي تعجز عن تهدئته.

يواجه ماكرون مطالبات بالاستقالة وإجراء انتخابات مبكرة

ووسط صرخات بعض الواقفين قرب شارع الشانزليزيه بهتافات طالبت ماكرون بالاستقالة، قبل توجهه إلى حضور اجتماع مع مسؤولي الأمن وكبار مساعديه، أمس، طالب ميلانشون ولوبان الرئيس بالاستقالة، وبحل البرلمان، وإجراء انتخابات مبكرة. ورغم أن مثل هذا السيناريو لن يتم على الأرجح، كون ماكرون لديه أغلبية قوية في البرلمان، ولا يزال أمامه ثلاثة أعوام ونصف عام في السلطة، إلا أن ذلك يزيد من الضغوط عليه. في المقابل، يحثّه المحتجون على التراجع عن قرار زيادة ضرائب الوقود، بل بات مُطالباً باستقاء حول السياسة البيئية والضريبية، كما دعا زعيم الجمهوريين لوران فوكيه، من صفوف اليمين، وبإطلاق حوار وطني مع «السترات الصفراء» والنقابات والمنظمات غير الحكومية حول القدرة الشرائية وتوزيع الثروات وعملية الإنتقال البيئية، كما دعا السياسي بونوا أمون، فضلاً عن مطالبات أخرى، كتشكيل لجان حول القدرة الشرائية، كما طلب زعيم الحزب «الاشتراكي» أوليفييه فور، وإعادة فرض الضريبة على الثروة، كما دعا زعيم حركة «فرنسا المتمردة»، جان لوك ميلانشون، مشيداً بـ«تمرد المواطنين الذي يثير الخوف لدى ماكرون والأثرياء».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

كتب متظاهرون على «دار الأوبرا»: ماكرون = لويس السادس عشر (أ ف ب)

تقرير

بوتين يتوقّع استمرار «الحرب»: حكّام كييف لا يريدون حلاً!

أسبوع مضى والأزمة بين روسيا وأوكرانيا على حالها. وفق موسكو، فإن «الحرب» ستستمر مادام الفريق الحاكم في كييف في السلطة. أما أوروبياً، فيتواصل الحرص على التهدئة وسط تجدد الحديث عن الوساطة الألمانية ـ الفرنسية

بعد أسبوع من تجدد التوتر بين البلدين الجارين، لخّص الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الأزمة بين بلاده وكييف بالقول: «الحرب ستستمر ما دامت السلطات الأوكرانية الحالية باقية في الحكم». وجدد بوتين التنديد بـ«الاستفزاز الذي قامت به السُفن الحربية الأوكرانية الثلاث». وفي ختام قمة «مجموعة العشرين»، اتهم الرئيس الروسي الحزب الحاكم في كييف بـ«إطالة أمد النزاع» القائم بين البلدين منذ أربع سنوات، مضيفاً إنه «لا مصلحة للسلطات الأوكرانية الحالية في تسوية النزاع، وخصوصاً بوسائل سلمية». ورأى أن «من السهل دوماً تبرير الإخفاقات الاقتصادية بالحرب» من خلال إلقاء المسؤولية على «معتد خارجي».

وعلى الرغم من إلغاء القمة التي كان من المفترض إجراؤها السبت بين الرئيس الروسي ونظيره الأميركي دونالد ترامب، بطلب من الأخير، أوضح بوتين أنه التقى ترامب على هامش عشاء ليل الجمعة في بوينس آيرس، وشرح خلال اللقاء القصير الوضع بين موسكو وكييف. وقال: «تحدثنا وقوفاً. أجبت عن أسئلته المتعلقة بالحادثة في البحر الأسود». وعلّق على سبب إلغاء اللقاء بالقول: «لا أعتقد أن الرئيس ترامب يخاف من شيء ما، إنه شخص ذو خبرة كبيرة، شخص بالغ». وكان المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، قد شدد أمس على أن بلاده «ترفض فرض شروط من قبل واشنطن لعقد لقاء بين الرئيس الروسي ونظيره الأميركي، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاقات الروسية ـ الأوكرانية»، مشيراً إلى أن واشنطن تحتاج إلى هذا اللقاء مثلما تحتاج إليه موسكو. وفي تعليق على اشتراط واشنطن إطلاق سراح البحارة الأوكرانيين المعتقلين بمضيق كيرتش كشرط لعقد اللقاء بين الرئيسين، قال بيسكوف: «هذا ليس شرطاً، ولا يمكن وضع شروط مسبقة لهذا اللقاء».

بوتين عن لقائه بترامب: أجبت عن أسئلته المتعلقة بالحادثة

في الأثناء، تجدد الحديث عن الوساطة الألمانية ـ الفرنسية لتسوية الوضع المتعلق في حادثة بحر آزوف، إذ نقلت وسائل إعلام ألمانية أنجيلا ميركل، اتفقت وبوتين على إجراء مفاوضات رباعية حول الأزمة على مستوى المستشارين بين أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا. هذه الأنباء أتت بعد لقاء بوتين وميركل في الأرجنتين، أول من أمس، كما طلبت المستشارة من بوتين احتواء التوتر بين موسكو وكييف. وقال المتحدث باسم المستشارة شتيفان سيبرت، للصحافيين، إن «المستشارة أعربت مجدداً عن قلقها حيال التصعيد... والتزامها في موضوع حرية الحركة البحرية في بحر آزوف. لقد اتفقت مع الرئيس الروسي على إجراء محادثات لاحقة في إطار مجموعة النورماندي». وتضم «مجموعة النورماندي» كلاً من ألمانيا وفرنسا وروسيا وأوكرانيا، وهدفها السهر على حسن تنفيذ عملية السلام التي أطلقتها اتفاقات مينسك التي وقعتها الدول الأربع في شباط/ فبراير 2015. وأفاد المتحدث باسم الكرملين أنه خلال اللقاء «أدلى الرئيس الروسي بتوضيحات مسهبة حول هذا الحادث في البحر الأسود، شارحاً كل شيء بالتفصيل، تماماً كما فعل بالأمس خلال لقائه الرئيس الفرنسي (إيمانويل) ماكرون» الجمعة.

وكان الرئيس الفرنسي قد أبلغ نظيره الروسي «وجوب الدخول في مرحلة نزع فتيل التصعيد»، مطالباً بـ«القيام بخطوات ضرورية» لتحقيق ذلك، وفق الإليزيه. واستبعد الكرملين إمكانية أن تكون هناك أي وساطة بين روسيا وأوكرانيا لتسوية الوضع المتعلق بالحادثة الأخيرة في مضيق كيرتش. وأكد بيسكوف أن «ميركل تحدثت عن رغبتها في تسوية هذا الوضع، لكن كلمة وساطة لم تذكر. وعلى الأرجح هذا غير ممكن لأن الحديث يدور حول انتهاك حدود الدولة، وتحقيق قضائي وإجراءات قضائية بحق المخالفين. ولذلك أعتقد أنه لا يمكن الحديث عن وساطة ما». وذكر بيسكوف أن ميركل وماكرون أبديا أثناء اللقاء مع بوتين اهتماماً بشأن الإفراج عن البحارة الأوكرانيين الذين تم احتجازهم بعد خرقهم الحدود الروسية. وأوضح بوتين لميركل أن الحديث في هذا الصدد يدور حول «قرار المحكمة وإجراءات التحقيق، ولذلك سيتطلب هذا الأمر بعض الوقت».

(الأخبار، أ ف ب)

اتفقت ميركل مع بوتين على إجراء محادثات في إطار «مجموعة النورماندي» (أ ف ب)

الشرطة توصي بمحاكمة نتنياهو... لكنه باقٍ في منصبه

أوصت الشرطة الإسرائيلية بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وزوجته، سارة، لمحاكمته على تهم الرشوة الموجهة إليه، بخصوص القضية التي تحمل رقم 4000. وشملت التوصيات مالك شركة الاتصالات الأرضية الإسرائيلية «بيزيك»، شاؤول إليوفيتش، وزوجته إيريس، وعدداً من المسؤولين السابقين في الشركة، ووزارة الاتصالات. بهذه التوصيات، يكون الملف 4000 هو الثالث الذي تقدم فيه الشرطة توصياتها بعدما فعلت ذلك بخصوص الملفين 1000، و2000. وتشتبه الشرطة في هذا الملف (4000) بأن نتنياهو عندما كان وزيراً للاتصالات (إلى جانب رئاسته الحكومة) عام 2015 منح تسهيلات ضريبية لإليوفيتش مقابل أن يعطيه الأخير «تغطية صحافية ودودة» بصفته مالك موقع «والا» الإخباري.

وعلى رغم توصيات الشرطة، فإن «قانون أساس» الحكومة يسمح لنتنياهو بمواصلة مهماته رئيساً إلا إذا تمت إدانته جنائياً بعد محاكمته على تفصيل في محله، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد لهذه التوصية أي مفاعيل قانونية في هذه المرحلة. أيضاً، من يملك القرار الحاسم بتقديم لائحة اتهام ضد «بيبي» هو المستشار القضائي للحكومة الذي باستطاعته رفض توصية الشرطة أو تبنيها. وحتى لو تبنى المستشار التوصية، يستطيع نتنياهو مواصلة مهماته في منصبه، لكن في هذه الحالة يمكن تقديم لائحة اتهام ضده في المحكمة العليا، فيصبح القرار النهائي لديها. ويُشار إلى أن هذه القضية أخذت منحى مختلفاً بعد أن تحول مستشار نتنياهو، الإعلامي نير حيفتس، والمدير العام لوزارة الاتصالات، شلومو فِلبير، إلى «شهود ملك» ضده في القضية. وكما نُشر، بين عامي 2012 و2017 كانت هناك علاقة رشوة بين نتنياهو وإيلوفيتش، سمحت لمقربي الأول بتعيينات بعض الوظائف هناك.

في المقابل، كان نتنياهو، وما زال، ينفي جميع الشبهات ضده، ويعمّ من جهة أنها نتيجة حملة مدروسة، مشيراً إلى أنه تم تحديدها وتسريبها حتى من قبل أن تبدأ التحقيقات. كما شدد على أنه ليس لتوصيات الشرطة أي مكانة قانونية. وأوضح أنه «لم يفاجأ» من مضمون توصيات الشرطة، بل ربط بين توقيت نشر التوصيات وبين إنهاء ولاية قائد الشرطة، روني الشيخ، المتهم بأنه يقف وراء دفع ملفات التحقيقات ضد نتنياهو إلى واجهة الأحداث. كذلك، يرى حزب «الليكود» أن ملفات الفساد ضد نتنياهو «فبركات» من جهات يسارية تسيطر على مؤسسات الشرطة بهدف الإطاحة بحكم نتنياهو اليميني.

مع ذلك، طالبت أحزاب المعارضة نتنياهو بالاستقالة، إذ أعلنت رئيسة «ميرتس»، تمار زندبرغ، عزمها الأربعاء المقبل تقديم مشروع قانون لحل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة على خلفية ملفات الفساد التي يخضع رئيس الحكومة بسببها للتحقيق. الموقف نفسه عبرت عنه رئيسة المعارضة، تسيبي ليفني، التي دعت للعمل من أجل رحيل نتنياهو في «أقرب وقت»، قبل أن يقوّض سلطات إنفاذ القانون، على حد تعبيرها. ودعت ليفني إلى حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة. كذلك، قال رئيس حزب «العمل»، آفي غباي، إن «نتنياهو أصبح عبئاً على إسرائيل. يجب أن يستقيل. لا يمكن أن يكون رئيساً للوزراء لديه الكثير من شؤون الفساد من حوله. الشخص الذي يحركه هاجس الرعب بما سيقولون عنه في وسائل الإعلام لا يمكنه أن يقود دولة إسرائيل».

حتى لو تبنى المستشار القانوني التوصية، يستطيع نتنياهو مواصلة مهماته (أ ف ب)

العالم
تقرير

تصر واشنطن على ان تتعهد بكين بشراء كميات من السلع الاميركية (أ ف ب)

بكين وواشنطن: هدنة تجارية مؤقتة ومشروطة!

بعد حربٍ تجارية دامت لاشهر بين اكبر اقتصادين في العالم، اخيراً اعلنت واشنطن وبكين «هدنة مؤقتة»، هدنة تقضي بتعليق الولايات المتحدة قرارها بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصينية لمدة ثلاثة اشهر، مقابل شراء بكين المزيد من المنتجات الأميركية

توصّل الرئيسان الأميركي دونالد ترامب، والصيني شي جين بينغ، إلى هدنة في الحرب التجارية القائمة بين بلديهما منذ إعلان واشنطن فرض رسوم جمركية على واردات صينية تفوق قيمتها 200 مليار دولار. وهي الخطوة التي ردّت عليها الصين بفرض ضرائب على منتجات أميركية مستوردة، ما أشعل التوتر بين البلدين.

وفي ختام قمة «مجموعة العشرين» في بوينس آيرس، قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي، بعد «عشاء عمل» استغرق أكثر من ساعتين بين شي وترامب ومستشاريهما، أن الرئيسين «توصّلا إلى اتفاق لوضع حدّ لفرض رسوم جمركية جديدة». وأوضح نائب وزير التجارة الصيني وانغ شوان، في مؤتمر صحافي مشترك مع وانغ، أن واشنطن «تخلّت عن قرارها رفع الرسوم الجمركية من 10 في المئة إلى 25 في المئة على بضائع صينية بقيمة مئتي مليار دولار (نصف الكمية الإجمالية) اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير». لكنّ البيت الأبيض لم ينتظر كثيراً حتى يعود ويهدد بكين ويعلن عن تفاصيل الاتفاق المرهون، إذ أكد أن هذا القرار «معلّق» فقط، وبالتحديد لمدة تسعين يوماً.

وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق جديد خلال تسعين يوماً، سترفع واشنطن الرسوم الجمركية من 10 إلى 25 في المئة. ووفق بيان البيت الأبيض، فإن واشنطن تسعى لإجراء «تغييرات هيكلية على العلاقات التجارية مع بكين»، لا سيما في ما يتعلّق بما سمّته «عمليات النقل القيصرية للتكنولوجيا» والملكية

> تعهدت 19 من الدول العشرين تطبيع اتفاق باريس بشأن المناخ

الفكرية. وتصرّ واشنطن، أيضاً، على أن تتعهد بكين بشراء كمّيات «لم تحدّد بعد، لكنّها كبيرة جداً» من السلع الأميركية لتقليص الخلل الضخم في الميزان التجاري بين البلدين، مشيرةً خصوصاً إلى أن الصين ستبدأ «على الفور» بشراء منتجات زراعية أميركية.

وصرّح ترامب للصحافيين في الطائرة الرئاسية التي كانت تقله إلى الولايات المتحدة بأنه «اتفاق استثنائي»، موضحاً أنه «سيكون له تأثير إيجابي كبير» على المزارعين الأميركيين. بدوره، تحدث الناطق باسم الخارجية الصينية عن اجتماع «ربح فيه الجميع».

شكّل اللقاء بين ترامب وشي المحطة الأساسية في «قمة العشرين» التي تمكنت خلالها الاقتصادات الكبرى من إنقاذ الظاهر فقط، عبر إصدار بيان مشترك. وقال المشاركون في هذا البيان إنهم «يشيرون إلى المشاكل التجارية الحالية» من دون إدانة الحمائية، وهي صيغة اعتمدت لتجنب الحديث عن الحمائية المتمثلة في شعار ترامب «أميركا أولاً» بضغط من الرئيس الأميركي. وأكدت 19 من الدول العشرين أنها «تتعهد التطبيق الكامل» لاتفاق باريس بشأن المناخ، إذ إن الولايات المتحدة ذكّرت برفضها لهذا الاتفاق. كما جدد البيان تأكيده أن صندوق النقد الدولي يمثّل لبنة الأساس في شبكة الأمان الاقتصادي العالمي، ودعمه مالياً لتعزيز دوره داخل الدول الأعضاء. وساندت «الاصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية». ودعت المجموعة إلى إعادة تأهيل وتدريب العمال والموظفين، لإدماجهم في التطور التكنولوجي، لاستمرار نمو الوظائف في الاقتصاد العالمي وتجنب مزاحمة التكنولوجيا، إلى جانب الدعوة إلى تحفيز الاستثمار في البنى التحتية بمختلف القطاعات الصحية والتكنولوجية والنقل والصناعة، لتعزيز رفاهية الإنسان. وقالت إن التجارة المتعددة والمتحررة لم تحقق أهدافها بتحفيز النمو الاقتصادي العالمي وخلق مزيد من فرص العمل.

(الأخبار، أ ف ب)

◄ وفيات ►

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا المستدعى ضده نصوحي الحاج محي الدين حشيشو والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2018/1623 المقامة من شركة النسيم العقارية ش.م.ل. بموضوع ازالة شيوع على العقار 791 من منطقة الوسطاني العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر والا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتقديم وتركيب مجموعتي تبريد قدرة الواحدة 80 طن تبريد في محطة الوسط التجاري - كومرسيال، موضوع استدراج العروض رقم ث4/10239 تاريخ 2018/10/16، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/1/4 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 50/000 ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.

بيروت في 2018/11/28

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 2435

إعلان عن إجراء استدراج عروض

تعلن وزارة الثقافة - المديرية العامة للشؤون الثقافية، عن اجراء استدراج عروض لتلزيم اعمال التنظيفات في مبنى المديرية العامة للشؤون الثقافية، مكاتبها ومستودعاتها ومرائبها، وذلك في مبنى الوزارة الكائن في بيروت - شارع مدام كوري - بناية حطب - مقابل فندق البريستول، يوم الجمعة الواقع فيه 2018/12/14 الساعة العاشرة صباحاً.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض هذا، الحصول على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم من قلم المديرية العامة للشؤون الثقافية الكائن في الطابق السابع.

تقدم العروض باليد المضمون المقفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم المديرية العامة للشؤون الثقافية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء استدراج العروض.

مدير عام الشؤون الثقافية
د. علي قاسم الصمد
التكليف 2429

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد أحمد قنديل بوكالته عن عبد الغني فؤاد الشماع لمورثه فؤاد عبد الغني الشماع سند تمليك بدل ضائع للعقار 60/ 25 مدينة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب فاروق ابراهيم طالب بالاصالة عن نفسه ولوكلته ناديا ابراهيم طالب سندي تمليك بدل ضائع للعقار 439 زرارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب ابراهيم محمد فقيه بوكالته عن صفيه احمد فقيه لمورثها احمد صالح فقيه سندات بدل ضائع للعقارات 120 - 212 - 244 انصاريه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت ايمان يوسف معتوق لموكلها الياس جوزف باسيل شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3/208 صبّاح.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب فادي موريس ابو نصر وكيل ملحم حسيب ابو نصر سند ملكيه بدل ضائع عن حصته في العقار 425 الناعمه.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت جميلة حسين فاعور المرخصة لها من القاضي المشرف بموجب قرار من محكمة الابتدائية الثانية في جبل لبنان الافلاسية عدد 16/99 بالحصول على سندات تمليك بدل عن ضائع للعقار 1961 اقسام 8 و9 و10 E الشياح.
للمعترض خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بطرس ميشال غنيمه لموكليه رندا محمود الحسيني ومحمود محمد علي الحسيني سندي تمليك بدل ضائع للعقار 703 محليب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2015/387 غرفة الرئيس القاضي راني صادق لبيع اسهم المنفذ عليه في العقار رقم 724 قنارييت بالمزاد العلني،
المنفذ: الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
بوكالة المحامي مارون زين
المنفذ عليه: احمد محمد غدار
السند التنفيذي: سندات دين بقيمة 483,766,84/ د.أ. عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
تاريخ تبليغ الانذار: 2015/9/12
تاريخ قرار الحجز: 2015/12/14
تاريخ تسجيله 2015/12/21
تاريخ محضر الوصف: 2016/1/30
تاريخ تسجيله 2016/3/11
محتويات العقار رقم 724 قنارييت: عبارة عن قطعة ارض قائم عليها بناء مؤلف من سفلي وارضي وطابق اول وطابق ثاني، السفلي عبارة عن ثلاث شقق سكنية مؤلفة من 2 نوم وصالون وسفرة وشرفتان وحمامان ومطبخ يشغلها السيد محمد شهاب بموجب عقد بيع والثانية والثالثة يشغلها رمزي جلول، الارضي يتألف من شقتين مؤلفة كل شقة من ثلاث غرف نوم وصالون وسفرة وثلاث شرفات وحمامان ومطبخ يسكنهم محمد الزيناتي من آل الشامي بموجب عقد بيع، الطابق الاول مؤلف من ثلاث شقق سكنية كل شقة مؤلفة من ثلاث غرف نوم وصالون وسفرة ومطبخ وحمامات وثلاث شرفات، الاولى مشغولة من علي الدر والثانية رمزي جمول والثالثة علي خليل، طابق ثاني مؤلف من ثلاث شقق تتألف كل شقة ذات مواصفات الشقق في الطابق الاول مشغولة جميعها من منى البغدادي بموجب عقد بيع ممسوح.
مساحته: 198 1 م2
بدل التخمين: 1,576,000/ د.أ.
بدل الطرح: بعض التخفيض 559,918,35/ د.أ.
حدوده شمالاً: العقار رقم 723، جنوباً: العقار رقم 742 و743، شرقاً: العقار رقم 726، غرباً: العقار رقم 723
تاريخ وموعد البيع: لقد تحدد نهار الخميس الواقع في 2019/1/24 الساعة العاشرة صباحاً موعداً للبيع بالمزاد العلني أمام رئيس دائرة تنفيذ صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء ان يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ قبل المباشرة بالمزايدة في صندوق الخزينة او في أحد المصارف المقبولة من الدولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو أن يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وعلى ان يتخذ محل اقامة مختاراً له ضمن نطاق الدائرة اذا لم يكن له مقاماً مختاراً فيه وعلى المشتري ايداع كامل الثمن ورسم الدلالة خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الاحالة والا تعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.

رئيس القلم
احمد عبدالله

إعلان بيع بالمعاملة 2018/210

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/12/17 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليها جوزيان جوزيف الخوري ماركة نيسان SENTRA موديل 2014 رقم 468905/ب الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ 12321,76/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 8676/ $ والمطروحة بسعر 6200/ $ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم ميكانيك قد بلغت حوالي 2300000/ ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب البنك في بيروت مقابل نقابة المحامين قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2018/557

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/12/17 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه حسن عارف برو ماركة مرسيدس C300 موديل 2008 رقم 206645/ و الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ فرنسبنك ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ 15075/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 9000/ $ والمطروحة بسعر 6300/ $ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية ولا يترتب عليها رسوم مكانيك.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى المرآب العائد في بيروت مقابل نقابة المحامين قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2018/46

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/12/17 الساعة 3:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه عمر سعيد نعيم ماركة كيا CERATO موديل 2010 رقم 432350/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عوده ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ 7764,24/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 3810/ $ والمطروحة بسعر 2600/ $. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي 600,000/ ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب المدور في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب يوسف فارس الحاج حسن لموكله جان صعب البراك سندات تمليك بدل ضائع بالعقارات 639، 641، 635، 412 شليفا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت جمانه عبدو المقداد لموكلها محمود صالح الرفاعي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1153 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب عباس علي شكر سندات تمليك بدل ضائع بحصص مورث موكله محمد ديب احمد الديراني بالعقار 657 قصرنبا، ومورث موكله مرشد سعدون الديراني بالعقار 708 قصرنبا، ومورثة موكله حورية مرشد خنجر بالعقار 498 قصرنبا، وموكله علي بن حمد اسماعيل ابو صابر الديراني بالعقار 495 قصرنبا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مطانس تركي ضاهر لمورث موكلته عطا مخايل شحود سندات تمليك بدل ضائع بالعقارات 593 القاع البنجكية وبالعقارين 2، 3 تكميلي 1 و12 و55 وبالعقار رقم 1 تكميلي 34 و98 القاع وادي الخنزير.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب خضر اسعد حمزه لمورث موكله علي خليفه عوده سند تمليك بدل ضائع بالعقار 359 الخضر.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

◄ ذكرى ►

في الذكرى الخامسة عشرة لغيابه
عائلة
الأمين عبد الله محسن
تتمنى أن تكون المبادئ التي بها أمن ومن أجلها ناضل حيّة في النفوس.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد أحمد قنديل بوكالته عن عبد الغني فؤاد الشماع لمورثه فؤاد عبد الغني الشماع سند تمليك بدل ضائع للعقار 60/ 25 مدينة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب فاروق ابراهيم طالب بالاصالة عن نفسه ولوكلته ناديا ابراهيم طالب سندي تمليك بدل ضائع للعقار 439 زرارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب ابراهيم محمد فقيه بوكالته عن صفيه احمد فقيه لمورثها احمد صالح فقيه سندات بدل ضائع للعقارات 120 - 212 - 244 انصاريه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت ايمان يوسف معتوق لموكلها الياس جوزف باسيل شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3/208 صبّاح.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب فادي موريس ابو نصر وكيل ملحم حسيب ابو نصر سند ملكيه بدل ضائع عن حصته في العقار 425 الناعمه.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت جميلة حسين فاعور المرخصة لها من القاضي المشرف بموجب قرار من محكمة الابتدائية الثانية في جبل لبنان الافلاسية عدد 16/99 بالحصول على سندات تمليك بدل عن ضائع للعقار 1961 اقسام 8 و9 و10 E الشياح.
للمعترض خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بطرس ميشال غنيمه لموكليه رندا محمود الحسيني ومحمود محمد علي الحسيني سندي تمليك بدل ضائع للعقار 703 محليب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2015/387 غرفة الرئيس القاضي راني صادق لبيع اسهم المنفذ عليه في العقار رقم 724 قنارييت بالمزاد العلني،
المنفذ: الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
بوكالة المحامي مارون زين
المنفذ عليه: احمد محمد غدار
السند التنفيذي: سندات دين بقيمة 483,766,84/ د.أ. عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
تاريخ تبليغ الانذار: 2015/9/12
تاريخ قرار الحجز: 2015/12/14
تاريخ تسجيله 2015/12/21
تاريخ محضر الوصف: 2016/1/30
تاريخ تسجيله 2016/3/11
محتويات العقار رقم 724 قنارييت: عبارة عن قطعة ارض قائم عليها بناء مؤلف من سفلي وارضي وطابق اول وطابق ثاني، السفلي عبارة عن ثلاث شقق سكنية مؤلفة من 2 نوم وصالون وسفرة وشرفتان وحمامان ومطبخ يشغلها السيد محمد شهاب بموجب عقد بيع والثانية والثالثة يشغلها رمزي جلول، الارضي يتألف من شقتين مؤلفة كل شقة من ثلاث غرف نوم وصالون وسفرة وثلاث شرفات وحمامان ومطبخ يسكنهم محمد الزيناتي من آل الشامي بموجب عقد بيع، الطابق الاول مؤلف من ثلاث شقق سكنية كل شقة مؤلفة من ثلاث غرف نوم وصالون وسفرة ومطبخ وحمامات وثلاث شرفات، الاولى مشغولة من علي الدر والثانية رمزي جمول والثالثة علي خليل، طابق ثاني مؤلف من ثلاث شقق تتألف كل شقة ذات مواصفات الشقق في الطابق الاول مشغولة جميعها من منى البغدادي بموجب عقد بيع ممسوح.
مساحته: 198 1 م2
بدل التخمين: 1,576,000/ د.أ.
بدل الطرح: بعض التخفيض 559,918,35/ د.أ.
حدوده شمالاً: العقار رقم 723، جنوباً: العقار رقم 742 و743، شرقاً: العقار رقم 726، غرباً: العقار رقم 723
تاريخ وموعد البيع: لقد تحدد نهار الخميس الواقع في 2019/1/24 الساعة العاشرة صباحاً موعداً للبيع بالمزاد العلني أمام رئيس دائرة تنفيذ صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء ان يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ قبل المباشرة بالمزايدة في صندوق الخزينة او في أحد المصارف المقبولة من الدولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو أن يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وعلى ان يتخذ محل اقامة مختاراً له ضمن نطاق الدائرة اذا لم يكن له مقاماً مختاراً فيه وعلى المشتري ايداع كامل الثمن ورسم الدلالة خلال مهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الاحالة والا تعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.

رئيس القلم
احمد عبدالله

إعلان بيع بالمعاملة 2018/210

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/12/17 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليها جوزيان جوزيف الخوري ماركة نيسان SENTRA موديل 2014 رقم 468905/ب الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ 12321,76/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 8676/ $ والمطروحة بسعر 6200/ $ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم ميكانيك قد بلغت حوالي 2300000/ ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب البنك في بيروت مقابل نقابة المحامين قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2018/557

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/12/17 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه حسن عارف برو ماركة مرسيدس C300 موديل 2008 رقم 206645/ و الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ فرنسبنك ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ 15075/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 9000/ $ والمطروحة بسعر 6300/ $ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية ولا يترتب عليها رسوم مكانيك.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى المرآب العائد في بيروت مقابل نقابة المحامين قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2018/46

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2018/12/17 الساعة 3:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه عمر سعيد نعيم ماركة كيا CERATO موديل 2010 رقم 432350/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عوده ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ 7764,24/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 3810/ $ والمطروحة بسعر 2600/ $. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي 600,000/ ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب المدور في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب يوسف فارس الحاج حسن لموكله جان صعب البراك سندات تمليك بدل ضائع بالعقارات 639، 641، 635، 412 شليفا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت جمانه عبدو المقداد لموكلها محمود صالح الرفاعي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1153 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب عباس علي شكر سندات تمليك بدل ضائع بحصص مورث موكله محمد ديب احمد الديراني بالعقار 657 قصرنبا، ومورث موكله مرشد سعدون الديراني بالعقار 708 قصرنبا، ومورثة موكله حورية مرشد خنجر بالعقار 498 قصرنبا، وموكله علي بن حمد اسماعيل ابو صابر الديراني بالعقار 495 قصرنبا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مطانس تركي ضاهر لمورث موكلته عطا مخايل شحود سندات تمليك بدل ضائع بالعقارات 593 القاع البنجكية وبالعقارين 2، 3 تكميلي 1 و12 و55 وبالعقار رقم 1 تكميلي 34 و98 القاع وادي الخنزير.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان

لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب خضر اسعد حمزه لمورث موكله علي خليفه عوده سند تمليك بدل ضائع بالعقار 359 الخضر.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

◄ خرج ولم يعد ►

غادر العامل البنغلادشي
Ahad Miah
والعامل السوداني
Reyad Ahmad
من عند مخدومهما، الرجاء ممن يعرف عنهما شيئاً الإتصال على الرقم 70/766733

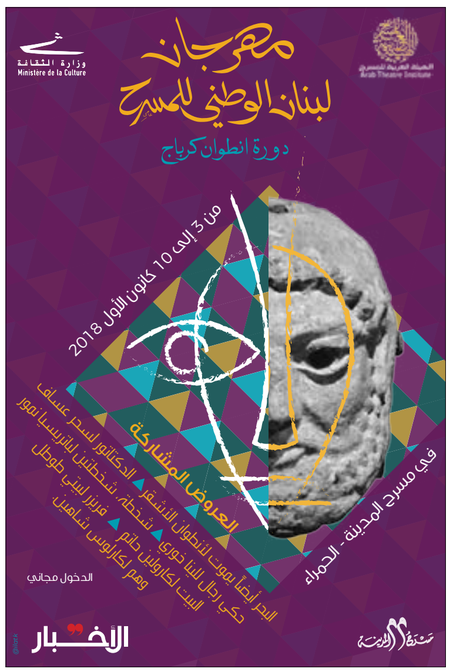

فنون مشهدية

هالة أنطوان كرباج تخيّم على مهرجان المسرح اللبناني

سبع تجارب تبشّر بانطلاقة جديدة وتراهن على الجمهور

نادين كنعان

انتظر اللبنانيون مبادرة خارجية، وتحديداً من حاكم إمارة الشارقة سلطان بن محمد القاسمي، لتنظيم مهرجان وطني خاص بالمسرح، القطاع الثقافي المهدّد كما غيره في هذه البلاد. أفضى الاتفاق بين «الهيئة العربية للمسرح» ووزارة الثقافة اللبنانية قبل أشهر إلى ولادة «مهرجان لبنان الوطني للمسرح» الذي يديره الممثل رفيق علي أحمد. كما تشكّلت لجنة عليا للإشراف والتنفيذ، تتألف من مدير عام الشؤون الثقافية علي الصمد، وأمين السرّ عبيدو باشا، والأعضاء: فائق حميصي، وإحسان صادق، ونعمة بدوي، ونقولا دانيال، وبديع أبو شقرا. أما لجنة المشاهدة التي حدّدت العروض التي سنشاهدها بدءاً من الليلة (20:00) على خشبة «مسرح المدينة»، فضمّت المسرحية عليّة الخالدي، والمخرج جاك مارون، والصحافي جوزيف طوق.

الدورة الأولى المستمرّة لغاية العاشر من كانون الأوّل (ديسمبر)، تحمل اسم المسرحي والممثّل اللبناني أنطوان كرباج (1935 ـ راجع مقال الشاعر زاهي وهبي في الصفحة)، فيما يتألّف البرنامج من سبعة عروض (راجع «البرنامج») مختارة من بين الإنتاجات التي احتضنتها المسارح اللبنانية في الأمس القريب، على أن تتبعها ندوات ونقاشات.

البداية ستكون مع «البحر أيضاً يموت» (2018) لأنطوان الأشقر، بليه غداً الثلاثاء «وهم» (2018) لكارلوس شاهين، قبل أن يحين دور «البيت» (2018 . الأربعاء) لكارولين حاتم. في 6 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، تقدّم بيتي توتل مسرحيّتها «فريزر» (2017)، تتبعها باتريسيا نمور في اليوم التالي مع «شَخْطة شخطتين» (2018)، ثم «حكي رجال» (12/8. 2018) للينا خوري، فـ«الجنرال» (2016. 12/9) لسحر عسّاف. أما الاحتفال الختامي، فسيضم إلى جانب إعلان الفائزَين عرضاً خاصاً من خارج المسابقة لمسرحية «مأساتي» (2018) لعصام بو خالد، على أن تُقسَّم الجوائز على الفئات التالية: أفضل تأليف، وأفضل إخراج، وأفضل سينوغرافيا، وأفضل ممثّل، وأفضل ممثلة، وأفضل تأليف موسيقي ومؤثرات، بالإضافة إلى جائزة «الهيئة العربية للمسرح» لأفضل عمل. مهمّة اختيار الرابحين سنُلقي على عاتق أربع أعضاء «حرص» المنظمون على أن يكونوا مسؤولي أقسام في كل أربع جامعات لبنانية، هم: المخرجة لينا أبيض من «الجامعة اللبنانية الأميركية»، والممثل والمخرج ميشال جبر من «جامعة القديس يوسف»، ولينا سعادة جبران من «جامعة الروح القدس» (الكسليك)، والممثلة جوليا قصّار من «الجامعة اللبنانية»، برئاسة الشاعر والصحافي عبده وازن.

في اتصال مع «الأخبار»، يوضح رفيق علي أحمد أنّ لجنة المشاهدة انتقت مسرحيات محلية خالصة أُنتجت خلال السنتين الماضيتين وتوخّت «الحفاظ على مستوى معيّن من مقوّمات العمل المسرحي الجدّي»، فجاءت النتيجة باقة «غنيّة ومنوّعة» لناحية المواضيع (المشاعر الإنسانية ـ العلاقات بين الناس ـ الصعوبات والضغوط الاجتماعية ـ سياسة...)، والأسلوب، والنوع، متارجحة بين الواقع والخيال. لكن لمَ أُطلق اسم القدير أنطوان كرباج على الدورة الأولى؟ «كنّا نريد أن نكرّم في الانطلاقة روّاد المسرح اللبناني الأحياء، غير أنّنا فضّلنا ألا نعلّي السقف لأنّنا لا نزال في بداية المشوار. وحين اقترحنا اختيار اسم واحد فقط، أجمعنا على كرباج الذي لطالما كان مثلي الأعلى»، يقول علي أحمد، مضيفاً: «باختصار، إنّه من أيقونات الخشبة اللبنانية، ورافق مرحلتها الذهبية، كما أنّه ممثل تلفزيوني ومسرحي استثنائي، فضلاً عن حضوره الاجتماعي ومواقفه البارزة على مختلف الأصعدة».

وعن إطلاق مهرجان مسرحي لبناني في ظلّ تردّي وضع المسرح العربي عموماً والمحلي خصوصاً، يشدّد بطل مسرحية «الجرس» على أنّ هذا الواقع هو انعكاس طبيعي لحال المنطقة ككل في ظل «تغييب مقصود للثقافة العربية وكل ما يمت للعقل العربي بصلة... هناك تعمّد لتطييف وتجهيل شعوبنا وإبعادها عن تاريخها وحضارتها. هذه ليست نظرية مؤامرة، بل واقع معاش». إلا أنّه يشير في الوقت نفسه إلى وجود «شباب يتمتعون بمنسوب عالٍ من الطاقة والحماس والشغف للعمل على الخشبة وإنتاج الفنّ ولو باللحم الحي. وهذا واضح في زيادة أعداد الأعمال في السنوات الأخيرة، تزامناً مع تأسيس فضاءات مسرحية في أطراف بيروت وخارجها، رغم الغياب شبه التام للدولة». ويرأى رفيق علي أحمد، من المفيد والضروري مساندة هذه التجارب وربّما في المستقبل دعمها عن طريق الإنتاج أيضاً، مؤكداً أنّ على أهل المهنة «عدم الانكفاء والاستسلام للإحباط والأوضاع المزرية الحالية»، داعياً إلى «التحلّق حول هذه التجربة، أملاً من طلّاب ومحبّي المسرح المشاركة في الحدث».

تبقى هناك علامات استفهام حول معنى ارتباط مهرجان المسرح اللبناني بوزارة الثقافة، علماً أن دورها الفعلي معدوم، تمويلاً وبرمجة وتنظيماً ورسماً للسياسات الثقافية. فالأرجح أن حضورها هنا يبقى صوَرياً، إذ تشترط الجهة الممولة في مثل هذه الحالات («الهيئة العربية للمسرح» في الشارقة، هنا) وجود شريك رسمي لها في لبنان. وللأسف، هذا يسمح للوزارة أن تعوّض بطريقة شكليّة واستعراضية، عن غيابها المديد وتقصيرها وانقطاعها عن دعم الإنتاج الثقافي في لبنان، ولعب دورها في خلق فضاءات التفاعل، وإيصال الثقافة إلى الجمهور. وقد تكون النتيجة الوحيدة لحضورها الصوَري المقحم في «مهرجان المسرح»، هو خوّة الأمر الواقع، وممارسة الكيدية والرقابة، من خلال استبعاد الأسماء والإبداعات والنصوص التي لا تروق لمعالي الوزير وخليّته الرقابية.

أنطوان الأشقر ويارا زخور في «البحر يموت أيضاً» التي تفتتح المهرجان الليلة

البرنامج

اليوم ■ س: 20:00

«البحر يموت أيضاً» ـ أنطوان الأشقر

توقّف «البحر يموت أيضاً» (60 د. ـ إخراج أنطوان الأشقر) عند الساعة الأخيرة من حياة لوركا (1898 ـ 1936). إنّها لحظة حاسمة ومصيرية قضاها الشاعر الإسباني قبل اغتياله على يد الفاشيين في 19 آب (أغسطس) عام 1936، حين لم يكن عمره يتجاوز الثامنة والثلاثين من دون أن يُعثر على جثّته. انطلاقاً من هذه اللحظة التي توازي حياة الشاعر المولود في غرناطة بأكملها، يرسم المخرج والأكاديمي اللبناني سيرة الشاعر الشهير ومحطات جوهرية من حياته المطبوعة بالتأثيرات الأندلسيّة. أنجز الأشقر العمل تلبية لطلب «المركز الثقافي الإسباني» (بيروت). استناداً إلى مقاطع مختارة من أربع من أشهر مسرحيات لوركا، هي: «بيت بيرناردا ألبا» (1936)، و«عرس الدم» (1933)، و«ماريانا بينيدا» (1927)، و«يرما» (1934).

غداً ■ س: 20:00

«وهم» ـ كارلوس شاهين

بعد «مجزرة» و«بستان الكرز» و«كيف كان العشا؟»، أبصرت «وهم» (أداء جوزيف زيتوني، سيرينا شامي، كارول الحاج، ووسام فارس ـ كتابة إيفان فيربيايف ـ ترجمة) لبدئة جوزيف زيتوني. النور هذه السنة، لتُصبح الرابعة التي تحمل توقيع الممثل والمخرج المسرحي والسينمائي اللبناني كارلوس شاهين. يغوص الأخير مجدداً في المشاعر الإنسانية والعلاقات المتشابكة، متناولاً الحب بلا مواربة، وطارحاً أسئلة صعبة. يروي العمل التجريبي قصّة أربعة أشخاص ناهزوا الثمانين (داني والبرت ومارغريت وساندرا) تجمعهم صداقة قديمة. باختصار، يقدّم «وهم» حكاية أرادها صاحب النص الأصلي الروسي إيفان فيربيايف (1974) مزيجاً من المباشر الواقعي والمتخيّل والمستعاد من الذاكرة.

12/5 ■ س: 20:00

«البيت» ـ كارولين حاتم

في 2007، كتبت أرزة خضر مسرحية «البيت» في لندن وقدّمتها ضمن أسبوع القراءات المسرحيّة على مسرح الـ«رويال كورت» في العام التالي، ثمّ في تونس في 2009، قبل أن تحط في مهرجان PEN العالمي World Voices Festival النيويوركي عام 2010. بعدها، نشر النص في كتب عدّة وتُرجم إلى الفرنسية والإنكليزية والألمانية وعرض في ألمانيا (2014) بإخراج اكسل كراوس سنة 2014. وفي بداية العام الحالي، عاد «البيت» بنسخة مطوّرة وإخراج جديد (كارولين حاتم). يحكي العمل قصة أختَيْن واخ يتنازعون على إرث والدهم بعد وفاة الأم. ضمن قالب درامي سلس، يظهر التفاوت في تركيب الشخصيات جليّاً. أجواء درامية، عاكساً وضع «البيت اللبناني» اليوم. «البيت» من بطولة يارا أبو حيدر، وجيسي يوسف خليل، وطارق يعقوب.

12/6 ■ س: 20:00

«فريزر» ـ بيتي توتل

بعدما تناولت مواضيع اجتماعية وحياتية واقتصادية بأسلوب كوميدي، طرقت الممثلة والمخرجة اللبنانية في مسرحية «فريزر» باب العلاقات الأسرية والغُربة بين أفراد العائلة الواحدة. تولّت بيتي كتابة النص، وتشاركت البطولة في هذه الكوميديا الواقعية مع هاغوب ديرغرغسيان، وهشام خدّاج وجاك مخباط، كما تشارك عبر «الشاشة» مجموعة من الوجوه الشابة والجديدة. عن فكرة المسرحية التي استغرق العمل عليها سنة ونصف السنة، سبق أن قالت توتل لـ «الأخبار»: إنّها كانت في طريقها إلى الشارقة حين صادفت امرأة بحوزتها بزّادات صغيرة تحوي طعاماً تحمله إلى ابنتها وأحفادها المغتربين: «هذه المرأة المشابهة لكثيرات... شعرت أنّ الفريزر (الثلاجة) ليست مليئة بالطعام، بل بالحنان والشوق المكدّسَيْن داخلها».

12/7 ■ س: 20:00

«شخطة شخطتين» ـ باتريسيا نمور

عادة، تواجه النساء ضغوطاً اجتماعية هائلة تتعلّق بضرورة الزواج والإنجاب ونوع الجنين وغيرها. لكنّ الكاتبة ستقع حين لا يحصل الحمل. وهذا هو تحديداً جوهر العرض. إذ يتمحور «شخطة شخطتين» حول امرأة في منتصف الثلاثينات، متحرّرة ومستقلّة مادياً ومعنوياً، تستعرض معاناتها على مختلف المستويات بسبب محاولاتها المتكرّرة للإنجاب.

في شباط (فبراير) 2018، عادت الممثلة اللبنانية باتريسيا نمور إلى الخشبة بمونولوج مترجم للكاتبة الفرنسية ـ الإيطالية كارلوتا كليريشي، تحت عنوان «شخطة شخطتين» (ترجمة وتمثيل باتريسيا نمور، إخراج نمور وكالين برنوتي). في 2013، شاهدت نمور مسرحية ce soir j'ovule في أفينيون الفرنسية، وأغرمت بها، وبدأت التفكير في تقديمها على المسرح.

12/8 ■ س: 20:00

«حكي رجال» ـ لينا خوري

منذ انطلاقتها في الأوّل من آذار (مارس) 2018، حصدت «حكي رجال» (إخراج لينا خوري ـ سينوغرافيا حسن صادق) أصداء إيجابية. بعد عشر سنوات على ولادة مسرحية «حكي نسوان» تلج خوري عالم الرجال في محاولة لاكتشاف أسرارهم، ورغباتهم، وأفكارهم، وأوجاعهم، وهواجسهم... على المسرح تلعب دور مخرجة تعدّ عملاً عن رجال «يجرؤون على التكلم والتعبير». هذه المرّة، غيّرت لينا عادتها ولم تقتبس النص، إنّما تعاونت في كتابته مع الجنس الآخر، وتحديداً مع رامي طويل وفؤاد يمين الذي شارك في التمثيل مع غبريال يمّين، وطارق تميم، وطوني معلوف، وجوزف زيتوني. الواقعية هنا تدفع إلى تغيير نظرتهم تجاه الرجل وإعادة تقييم أولئك المحيطين بهم يومياً، بالمختصر تشكيل رؤية جديدة إلى هذا الواقع.

12/9 ■ س: 20:00

«الجنرال» ـ سحر عساف

في 1968، حاول الشاعر والكاتب المسرحي اللبناني الراحل عصام محفوظ (1939 ـ 2006) تقديم مسرحية بعنوان «الجنرال»، غير أنّه أُرغم على استبدال الاسم بـ «الديكتاتور». يعدّ العمل من النصوص المرجعية في المسرح اللبناني، تطرّق إلى الفرد والسلطة العادلة في ظلّ الانقلابات العسكرية التي شهدها العالم العربي في الستينيات، وقدّمه على المسرح يومها قبل أنطوان كرباج وميشال نبعة. ارتأت الممثلة والمخرجة سحر عسّاف إحياء المسرحية باسمها الأصلي «الجنرال»، مستبدلة أحد البطلَيْن بأنثى، ومُجريةً بعض التعديلات على القصة. شاركت عسّاف في التمثيل، وساعدت في كتابة بعض فواصل العمل الملي، بالاستعارات والتشبيهات المستقاة من واقعنا. يؤدي رافي فغالي دور الحاكم الموهوم بأنّه منقذ البشرية. فيما تلعب سحر دور خادمه «سعدون».

12/10 ■ س: 20:00

«ماساتي» ـ عصام بو خالد

خارج إطار المسابقة، وقبل توزيع الجوائز، يُخصّص المهرجان في ليلته الأخيرة مساحة لسرح الدمى. منفردة على الخشبة، تؤدّي الدمية الإسفنجية الهستيرية (تصنيع وليد دكروب ـ أداء وتحريك: رشاد زعيتر) مونولوغاً طويلاً وساخراً، يحمل في طيّاته نقداً سياسياً واجتماعياً لاذعاً. استناداً إلى نصّ مترجَم، وتحملنا نبرة صوته إلى فضاءات لا تسعها إلا سماء المسرح المرفوعة على أعمدة من عرق المهنة، عرق الممثل المتوتر المشدود مثل وتر القوس لحظة انطلاق السهم، النازف روحه أثناء العرض، الباحث كل مرة عمّا يجعل جذوة النصّ والمنصة متّقدة على الدوام. وكيف لها ألا تفعل ما دامت جمرة الروح متّقدة رغم رماد الحروب والخراب والعمر المديد الذي جعلَ صاحبه بأدواره المختلفة أعماراً لا تُعدّ ولا تُحصى.

نكتب عن واحد متعدد، وعن ثابت متحوّل. واحدٌ في تفرّده، متعددٌ في موهبته، ثابتٌ في مبادئه والتزامه ومهنيته، ومتحوّل في ادواره وشخصياته وأعماله التي تشكّل مع أعمال نظرائه عمارة المسرح اللبناني المعاصر. وحين نذكر رعيل المؤسسين، نذكر أعمدة رفعت سماء الإبداع عالياً، أعمدة من لحم ودم وأحلام ورؤى طليعية سبّاقة، حملت المسرح ومشاغله على اكتاف ما كَلّت ولا هانت. وأنطوان كرباج واحدٌ من أبرزها وأجملها، تارةً يرتقي بنا إلى الأعالي الشاهقة المُشرفة والمُشرِّفة، وطوراً يغوص بنا إلى أعماق سحيقة تُريّة كمناجم الألماس والذهب، أعماق لا يجيد سبر أغوارها غير أبي الفنون جميعها، وبايدي صُنّاعه المهَرَة الذين هم على صورة كرباج ومثاله.

أن يكرّم مهرجان المسرح اللبناني في دورته الأولى مسرحياً برتبة «الكرباج» كما يناديه أصدقاؤه وزملاؤه، وأن تحمل هذه الانطلاقة التي طال انتظارها اسم الكرباج، فهذا يعني أن المسرح يُكرّم نفسه، يُكرّم الموهبة والشغف والتجربة والخبرة والمراس والإصرار ومغالبة التاريخ والجغرافيا معاً في أوطانٍ أشبه بالرمال المتحركة، ويُكرّم ذاكرةً معتّقة في بلاد مصابة بمرض فقدان الذاكرة حيال علاماتها الفارقة ومبدعيها الكبار الذين تتركهم وحيدين مستوحشين على قارعة التجاهل والنسيان، فيما يكتفي «حرّاس الذاكرة» الرسميون (والمُفترضون) بحفلات الاستقبال المضجرة، وبتقويظ الخطابات الباهتة المكتوبة بأقلام «المستشارين» البائسة.

تكريم أنطوان كرباج بشارة أمل ورجاء بأن هذا المهرجان يبدأ مشوار الألف ميل بخطوة تبدو طريقها في لحظة تكريم الكرباج مضاءةً بالحب والتقدير لهذا العلَم الذي جسّد عشرات الشخصيات والأدوار، وحمل من الأسماء ما ينوء به رجل واحد، وظلّ الأخ الأكبر والنجم الأجمل: أنطوان كرباج.

* سُطِّرَت هذه الكلمة كافتتاحية للكُتَيب الخاص بالدورة الأولى لـ «مهرجان لبنان الوطني للمسرح» التي تحمل اسم الرائد المسرحي أنطوان كرباج، بناءً على طلب من مدير المهرجان الفنان رفيق علي أحمد وزوجة أنطوان كرباج السيدة لور غريب، ولكن لـ «سببٍ ما» طالها مقص «الرقيب الثقافي» قبيل دفعها إلى المطبعة!

** شاعر وإعلامي لبناني

الأخ الأكبر *

زاهي وهبي **

هذا رجلٌ كنبيذ الأديرة كلّما تعتَّقَ وتخضّرمَ كلما ازداد سحراً وتوهّجاً، وهو في الإبداع اللبنانيّ أشبه بخميرةٍ مباركة، حضوره في أي عملٍ مسرحي، سينمائي، إذاعي أو تلفزيوني يُشكّل قيمة مُضافةً له (للعمل)، وبطاقة عبور نحو التصفيق قبيل إسدال الستارة أو إطفاء الشاشة. وجهه يُعلق في الذاكرة، وبصمة صوته لا تُمحى، وعيناه علامتا استفهام دائمتا الشك والسؤال، وأداؤه ساحرٌ، ساخرٌ أحياناً، أسرّ على الدوام. إنه ببساطة: ممثلٌ لا يُنسى ولا يتكرر. لا يمكن اختصاره وتكثيف تجربته في سطور مهما كثُرت وطالت. فالبحر لا يُملأ بقارورة!

واحدٌ من جيل الرواد الطليعيين ومؤسسي الحركة المسرحية الحديثة في لبنان والوطن العربي، يجمعُ بين أمرين لا يجتمعان كثيراً في قامةٍ واحدة وهما: الثقافة العميقة والنجومية العريضة. فلا ثقافته المصقولة بنار التجربة جعلته يحلّق بعيداً من عموم الناس وهمومهم وتطلعاتهم ومشاكلهم اليومية. فكان النقابي الملتزم النشط المشغول بقضايا زملائه من «أبناء الكار»، ولا جماهيريته الباهرة جعلته يرمي ما في جعبته من ذخائر نفيسة حملها معه من تجربته المسرحية الغنية، بدءاً من «سطيحة» البيت في ضيعته الكسروانية زيوعا (قضاء المتن في محافظة جبل لبنان) حيث تشكّل الحلم جنيناً في «لعبة» للأتراب والخلّان، مروراً بالمسرح الحديث مع رائده منير أبو دبس وكلاسيكيات المسرح العالمي بمقاربات ورؤى تجريبية، وصولاً إلى حضوره المتميز في مسرح الأخوين الرحباني، وما تلاها من أعمال عرفت نجاحاً شعبياً لافتاً كما الحال مع: أمرك سيدنا، بربر اغا، صيف 840 وحكم الرعيان وسواها.

نافلٌ أن تكريم رائد كأنطوان كرباج (الذي أدرك غداة نكسة عام 1967 أن الفنّ لا يمكن أن ينفصل عن واقع المجتمع والناس، فترك التجريب ومختبره الحديث إلى أعمال في صلب العمل النضالي) هو تكريم للمسرح نفسه، وإعادة اعتبار للخشبة (الذهبية) اللبنانية والعربية متجسدةً في مسرحيٍّ من قماشة نفسية نادرة. يُذكّرنا حضوره بما يمكن للفعل المسرحي أن يتركه في متفرجيه وملتقيه، وتحملنا نبرة صوته إلى فضاءات لا تسعها إلا سماء المسرح المرفوعة على أعمدة من عرق المهنة، عرق الممثل المتوتر المشدود مثل وتر القوس لحظة انطلاق السهم، النازف روحه أثناء العرض، الباحث كل مرة عمّا يجعل جذوة النصّ والمنصة متّقدة على الدوام. وكيف لها ألّا تفعل ما دامت جمرة الروح متّقدة رغم رماد الحروب والخراب والعمر المديد الذي جعلَ صاحبه بأدواره المختلفة أعماراً لا تُعدّ ولا تُحصى.

واحدٌ في تفرّده، متعددٌ في موهبته، ثابتٌ في مبادئه، ومتحوّل في ادواره وشخصياته وأعماله

أنطوان كرباج

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 3 كانون الأول 2018 العدد 3629

«الخروف السعيد» يجمع العائلة على حبّ السينما

سيعاد عرض «الفيل الملك» الذي لاقى نجاحاً لافتاً العام الماضي

زينب حاوي

في «عجقة» المهرجانات الثقافية والتجارية التي تُغرق بيروت، يطلّ للمرة الأولى «مهرجان أفلام العائلة» (من 7 الى 31 كانون الأول/ ديسمبر)، من تنظيم شركة «ميم للإنتاج الثقافي». عبر مروحة من الأفلام المختارة للأطفال، يوفّر المهرجان فسحة من الترفيه الممزوج بالقيم الفنية والثقافية. الشركة التي أخرجت عام 2015 فيلم التحريك «أميرة الروم»، تبعه شريط «العودة» (إنتاج إيراني ـ لبناني)، و«الفيل الملك» الذي حصد العام الماضي إيرادات عالية في السينما اللبنانية، تنظّم مهرجاناً مخصصاً لأفلام العائلة.

على مدى 25 يوماً، سيدشّن المهرجان فعالياته على كافة الأراضي اللبنانية، ضمن رسالة واضحة وصريحة: الابتعاد عن النفس التجاري، والاعتناء بمحتوى له قيمته الفنية والإنسانية. من لبنان، وإيران، وهولندا، وفنلندا، وإيطاليا، وفرنسا، وتركيا، وكازاخستان، واليابان، اختارت لجنة متخصصة في الشركة حوالى 12 فيلماً للأطفال، نالت جوائز تكريمية أو رشّحت لجوائز عالمية، لتكون حاضرة في المهرجان. وفيما الحصة الأكبر تذهب بإتجاه إيران (6 أفلام) مع عرض لأعمال تحريك ودراما من ضمنها «اللوحة العجيبة»، و«الخروف الهارب»، سيضم المهرجان أفلاماً تندرج ضمن أنماط المغامرة والدراما التوثيقية مثل: «النسر الذهبي» (كازاخستان)، «5 ليرات» (الهند)، «رحلة اليوم الطويل» (اليابان)، «بينوكيو» (إيطاليا)، «زرافتي» (هولندا)، «كرة الفراء الخارقة» (فنلندا)، الى جانب انتاجات شركة «ميم» التي عرضت في السنوات الماضية.

اختيرت الأعمال التي تحمل «قيماً إنسانية»، وفق ما قال رئيس المهرجان والمدير العام لشركة «ميم» عباس شرارة. تعمد القائمون على المهرجان، انتقاء الأعمال من بلدان مختلفة الثقافة والانتماءات، لكن تجمعها عناصر مشتركة، إذ يكتنف كلها مضامين إنسانية كقصة التعاطف مع المشرّدين، وبث الثقة في النفس، والتعرّف الى الآخر، وأنماط حياته. ركز شرارة، على خاصية التمسّك بالهوية، بخلاف ما تنتجه وتروّج له «الثقافة الهوليوودية»، التي تنتج عنها «سلوكيات وأفعال» تريد تنميط الحياة البشرية، بشكل موّحد في اللباس، والطعام، وحتى التفكير. مروحة الأفلام المعروضة، تهدف إلى تعريف المشاهد/ة إلى حيوات آخرين، وكيفية عيشهم، ولو غابت المشتركات فيما بينهم. ويرى شرارة أنّ هذه الأعمال تعبّر عن هويات بلدانها، ولا تذوب في المصنع الهوليوودي، وبالتالي تشكّل فرصة للجمهور اللبناني بالتعرّف إلى الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في كل بلد.

إذاً، ستنطلق العروض في الصالات اللبنانية في البقاع، وبيروت، والجنوب، والشمال. وإذا لم تتوافر الصالات السينمائية، ستخصص قاعات للعروض كما سيحصل في الهرمل، ومسرح «رسالات» (الغبيري). الأفلام المختارة دُبلجت إلى العربية الفحصى (خاصة الأفلام الهولندية والفنلندية)، وأخرى إلى اللهجة العامية السورية، خاصة تلك التي تحمل طابعاً كوميدياً. يرى شرارة، أنه ربما يصعب على الطفل، متابعة الترجمة العربية أسفل الشاشة، فكان الحلّ بالدبلجة إلى العربية، كي يفهم سياق الأحداث بشكل جيد. وهذا الأمر ـ كما يقول ـ كان يحيط به وجهان: الأوّل سلبي، لأنه أبعد المشاهد عن الإطلاع عن كثب على أنماط الثقافية والاجتماعية لهذه البلدان. لكن في المقابل منحته الدبلجة فرصة أساسية للفهم والتركيز في سياقات الأفلام. يأتي «مهرجان أفلام العائلة» ضمن سلة إنتاجات تتماشى بالتوازي مع صناعة الأفلام الأنيميشن، والوثائقيات التي تتولاها الشركة، إلى جانب الجهود التي تسعى إلى تعزيز ثقافة القراءة لدى الناشئة والأطفال، عبر التشبيك مع دور نشر لبنانية وخارجية.

«مهرجان أفلام العائلة»: من 7 إلى 31 كانون الأول (ديسمبر) في كافة الصالات اللبنانية.
للاستعلام: 01/450134

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ميراثُ الخائف

سقفُ ملجئي السماءُ ، وبابُهُ الريحُ،
... ولستُ خائفاً.
مع ذلك
لا يَكفُّ الأصحابُ (أصحابيَ المرتابون)
عن سؤالي
عن موضعِ القِفلِ
والكُوَّةِ الخفيّةِ التي أُخبِّئُ فيها المفتاحَ
وكلمةَ سرِّ الميراث.
: أصحابي الطيّبون...
ربما معهم الحقّ أصحابي.
أصحابي اللّصوصُ... معهم كلُّ الحقّ.
فهُم، أوّلاً وأخيراً، يريدون أن يعرفوا
أينَ أخفي مطمورةَ ذهبي، وأَدِلَّةَ
جرائمي...، وَ قلبي؟
: أصحابي القدّيسون...

2018/11/6

مهرجان أفلام المقاومة عودة إلى لبنان

بعد غياب 8 سنوات، يعود «المهرجان الدولي لأفلام المقاومة» في دورته الـ 15 إلى لبنان بعد اختتام فعالياته في إيران. يُستهل البرنامج اليوم (18:45) بعرض فيلم «أحداث الظهيرة» بحضور مخرجه محمد حسين مهدويان (الصورة) في مسرح «الجمعية اللبنانية للفنون ـ رسالات» (المركز الثقافي لبلدية الغبيري ـ بئر حسن)، يليه غداً الثلاثاء عرض «سرو تحت الماء» لباشه آهنكر في سينما «AK 2000» في صور (جنوباً ـ 18,45). في اليوم التالي، يستضيف مسرح «رسالات» شريط «مضيق أبو غريب» (18:45) لبهرام تولكي، قبل الختام يوم الخميس عرض ومناقشة فيلم «إمبراطورية جهنم» لبرويز شيخ طادي (14:00) مع منتجه ومدير المهرجان محمد خزاعي، في ذات المكان والتوقيت.

من اليوم لغاية 6 كانون الأوّل ـ 18:45 ـ مسرح «رسالات» (بئر حسن) وسينما «AK 2000» (صور). للاستعلام: 78/839532

الإثنين 3 كانون الاول 2018 العدد 37
lundi 3 Decembre 2018 no37

الأخبار

رأس المال

مثال عن العمليات الجارية بين مصرف لبنان و «سيدروس انفست بنك»

حصلت 6 عمليات مثيرة قبل التجديد لحاكم مصرف لبنان في 24 أيار/ مايو 2017 وبعده

قام البنك المركزي ببيع سندات خزينة بالليرة اللبنانية إلى «سيدروس انفست بنك» بقيمة 109,8 مليارات ليرة ثم اشتراها منه فوراً في اللحظة نفسها بقيمة بلغت 166,9 مليار ليرة، ومنحه ربحاً مجانياً من دون أي مقابل بقيمة 57,1 مليار ليرة، أو ما يعادل 38 مليون دولار

(الأرقام بمليارات الليرات)

تاريخ العملية	سندات خزينة باعها مصرف لبنان إلى «سيدروس»	سندات خزينة اشتراها مصرف لبنان من «سيدروس»	قيمة الأرباح الفورية المحققة	هامش الربح (%)
قبل التجديد				
2017-3-23	9,0	12,0	3,0	%33,70
2017-3-30	9,4	14,0	4,6	%49,56
2017-5-11	22,0	38,4	16,4	%74,60
بعد التجديد				
2017-6-8	13,4	23,4	10,0	%74,60
2017-7-6	10,1	17,7	7,6	%74,60
2018-1-11	45,9	61,4	15,5	%33,70
المجموع	109,8	166,9	57,1	%52,0

المصدر: معلومات خاصة — تصميم: سنان عيسى

في العدد

02
حكمت غصن
تراجع حظوظ هجرة الطلاب

04
إياد الخليل
السياسة كحقل لتغيير ميزان القوى الاجتماعي

05
نقولا سركيس
تناقضات مستشار من الدرجة الأولى

06
نجيب عيسى
نصف القوى العاملة مهدور

08
غسان ديبة
تثبيت سعر الصرف الدنمارك VS لبنان

حقيقة الهندسة المالية: من يحاسب حاكم مصرف لبنان؟

يقدّم مصرف لبنان هندساته المالية وعمليّاته الجارية مع المصارف التجارية على أنها الردّ المناسب والضروري على الضغوط التي تتعرّض لها الليرة. فهل هي كذلك حقّاً؟ بعض هذه العمليات قد يكون مبرّراً لأي سبب كان، ولكن بعضها الآخر ليس كذلك إطلاقاً. وفق ما تكشفه معلومات موثّقة. في ما يأتي مثال أو نموذج عن عمليّات تجري بين البنك المركزي و«سيدروس إنفست بنك»، تنطوي على «شبهات» كثيرة، وأسفرت حتى الآن عن أرباح مجانية فورية ومن دون أي مقابل، على حساب المال العام، بقيمة تجاوزت 57 مليار ليرة، أو ما يعادل 38 مليون دولار عدّاً ونقداً

في سياق متابعة الهندسات المالية التي يجريها البنك المركزي مع المصارف التجارية، تمكّنت «الأخبار» من رصد وتوثيق 6 عمليّات مثيرة في مواقيتها وطبيعتها وطريقة إتمامها، تخصّ «سيدروس إنفست بنك»، بدأت في آذار/ مارس من العام الماضي، في ذروة الحملة لتجديد ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، واستمرّت حتى كانون الثاني/ يناير من هذه العام، في ذروة الأزمة التي أعقبت احتجاز رئيس الحكومة سعد الحريري في السعودية وهروب نحو 2,7 مليار دولار من الودائع إلى خارج لبنان!

لهذه العمليات قصّة لا بدّ من سردها. يعرّف «سيدروس إنفست بنك» عن نفسه على موقعه على الإنترنت بأنه «تأسّس في بيروت عام 2011 من قبل اثنين من المصرفيين، هما فادي العسلي ورائد خوري، اللذان قرّرا العودة للعمل في لبنان، وإنشاء مؤسّسة مالية متخصّصة بإدارة الثروات العائلية والشخصية».

ما يجب معرفته بدايةً، أن خوري عُيِّن وزيراً للاقتصاد والتجارة من حصّة التيّار الوطني الحرّ في الحكومة الأولى بعد انتخاب رئيس الجمهورية ميشال عون. وفي كانون الأوّل/ ديسمبر من عام 2016، أعلن «سيدروس إنفست بنك» انتخاب العسلي محل خوري في رئاسة مجلس الإدارة، وسرعان عُيِّن العسلي أيضاً بصفة مستشار لرئيس الجمهورية للشؤون العربية.

لا يقتصر الأمر على خوري والعسلي، فابنة رئيس الجمهورية ومستشارته ميراي عون، كانت تشغل منصباً إدارياً في البنك، وهي أدّت دوراً رئيساً في صعودهما الأخير. ووفق السجل التجاري، تضمّ قائمة المساهمين النائب السابق عن تيّار المستقبل غازي يوسف، وهو عضو في مجلس الإدارة أيضاً. وفي عام 2015، استحوذ «سيدروس إنفست بنك» على «ستاندرد تشارترد بنك» في لبنان، وأنشأ بنكاً جديداً هو «سيدروس بنك»، وضمّ إلى قاعدة مساهميه نقولا الشمّاس، رئيس جمعيّة تجّار بيروت الذي خاض الانتخابات الأخيرة على لائحة التيّار الوطني الحرّ في الأشرفية، بعدما كان يسعى للانضمام إلى لائحة تيّار المستقبل، في ظلّ القانون الانتخابي السابق. وعيّن «سيدروس بنك» محامياً له هو شفيق أبي اللمع، الصهر السابق لحاكم مصرف لبنان ووسيطه في الكثير من العمليّات.

في بداية عام 2017، انطلقت حملة واسعة للضغط من أجل التجديد لرياض سلامة لولاية خامسة مُتتالية (عُيِّن للمرّة الأولى في عام 1993)، وذلك قبل أشهر عدّة من نهاية ولايته الرابعة. وجاءت هذه الحملة بعد ترويج معلومات عن نيّة رئيس الجمهورية طرح بديل لسلامة. وفي ذروة المساومات لفرض التجديد، تقدّم «سيدروس إنفست بنك» بتاريخ 13 شباط/ فبراير 2017 بكتاب خطّي من سلامة يطلب منه تخصيصه بـ«هندسة مالية مناسبة» ليتمكّن من دعم «سيدروس بنك»، وتغطية خسائره المُتراكمة المُسجلة في حساباته لعام 2015 والبالغة 14,8 مليون دولار، والمتوقّع أن تبلغ 71,3 مليون دولار في عام 2019، في ضوء استراتيجيته التوسّعية الرامية إلى زيادة ودائعه بقيمة 1,2 مليار دولار في 3 سنوات. ونتيجة الضجّة التي أثارها هذا الطلب، أحال سلامة الكتاب على مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان، التي ردّت في 3 آذار/ مارس 2017، معتبرة أن «الطلب غير قانوني»، إذ «إن المهمات المنوطة بمصرف لبنان، بموجب القوانين النافذة، هي تأمين السيولة للمصارف، عند الحاجة، وفقاً لشروط خاصّة (ضمانات...)، وليس تعدّي ذلك إلى تعزيز الأموال الخاصّة للمصارف وتأمين ملاءة هذه الأخيرة».

ظن المتابعون أن الأمر انتهى عند هذا الحدّ، وأن سلامة أوجد مخرجه باللجوء إلى طلب الرأي القانوني كي يبرّر رفضه الاستجابة لطلب «سيدروس إنفست بنك»، ولكن المعلومات الموثّقة تكشف أن حاكم مصرف لبنان لم يلتزم هذا الرأي، وبدأ اعتباراً من 23 آذار/ مارس بإجراء عمليّات سرّية مع البنك، وُثِّقت 6 منها، آخرها في كانون الثاني/ يناير الماضي، وأدّت حتى الآن إلى منحه أرباحاً مجّانية فوريّة من المال العامّ، دون أي مقابل، تجاوزت قيمتها المرصودة 57 مليار ليرة (38 مليون دولار).

جرت العمليات الأولى والثانية والثالثة في آذار/ مارس وأيار/ مايو من عام 2017، أي قبل أيام من التجديد لسلامة في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 24 أيار/ مايو. وجرت العمليّتان الرابعة والخامسة بعد التجديد مباشرة في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو من العام نفسه، فيما جرت العملية الأخيرة في الشهر الأول من هذا العام.

جميع هذه العمليات جرت وفق الطريقة الآتية: قام البنك المركزي في كلّ عملية ببيع «سيدروس إنفست بنك» سندات خزينة (بلغ مجموعها التراكمي نحو 109,8 مليار ليرة)، وفي اللحظة نفسها (بالمعنى الحرفي، أي في الساعة نفسها) أعاد البنك المركزي شراء هذه السندات بسعر يوازي 152% من سعر البيع (بلغ مجموعها التراكمي نحو 166,9 مليار ليرة)، وبالتالي حقّق البنك ربحاً من لا شيء، مثل السحر تماماً!

يبقى تفصيل مهمّ كي تكتمل القصّة، فقد حقّق البنك أرباحاً في عام 2017 من هذه العمليّات بقيمة تتجاوز 42 مليار ليرة، ووزّع أنصبة أرباح عن نتائج العام نفسه بقيمة 32 مليار ليرة! أي إن ما كسبه من «الهندسة المالية المناسبة» ذهب إلى جيوب المساهمين وليس لتغطية خسائر وتنفيذ استراتيجية التوسّع كما زعم البنك في طلبه الأصلي. الأمر كان أفدح من ذلك وأكثر وقاحة. وهذا ليس سوى مثال أو نموذج عمّا يجري من دون أي مساءلة أو حساب.

حظوظ هجرة الطلاب إلى الخارج
ملامح فصل جديد من أزمة «النموذج»

حكمت غصن

كلّ سنة، يستعدّ عدد كبير من الطلّاب في لبنان لمغادرة البلاد بهدف استكمال التحصيل العلمي في الخارج. وذلك بالطبع بعد أن يكونوا قد اصطفوا على أبواب السفارات لأشهر قبل الحصول على «التأشيرة». ليس هذا سوى مظهر واقع مفروض على الشباب اللبناني منذ عقود، إذ يُدفع قسم كبير من جيل لترك وطنه بكثافة، بهدف تحقيق طموحات استكمال التحصيل العلمي والتخصّص في الدراسات العليا، وبالطبع محاولة توفير فرص عمل في الخارج، أو (ربّما) تحسين الشروط للعمل في لبنان، في ظلّ هذا النزف البشري المُتعاظم. لقد شهدت هذه الحركة ازدياداً لافتاً في السنوات الأخيرة، إلّا أنها باتت موضع تساؤل نتيجة التغيّرات الكبيرة التي يشهدها العالم والأزمات الاقتصادية والسياسية في الغرب تحديداً. فما هي أفق هذه الحركة، وما سيكون الانعكاس على واقع الشباب في لبنان؟

وجهة الطلاب: الأقطاب عديدة ومختلفة

تشكّل الدول الأوروبية، ولا سيّما فرنسا، الوجهة الأهمّ للطلاب في لبنان، وذلك لأسباب عدّة أهمّها نظام التعليم وتشابه المنهج بين الجامعة اللبنانية والجامعات الفرنسية الرسمية (نظام LMD)، ما يسهّل عملية الانتقال دون عقبات تذكر (كمعادلة الشهادة أو خسارة أعوام دراسية مثلاً)، خصوصاً أن هذه العملية باتت منظّمة بشكل سهل نسبياً عبر موقع CampusFrance الرسمي التابع للجهات الفرنسية.

انجل بوليغان ـ المكسيك

وبات الطلاب يتناقلونها كثيراً ويكتسبونها ممّن سبقهم. أضف اللغة والكلفة المقبولة نسبياً للتحصيل العلمي في فرنسا (خارج العاصمة باريس وعدد من المدن كستراسبورغ مثلاً).

من الوجهات المعروفة أيضاً، الولايات المتّحدة الأميركية والمملكة المتّحدة، وهما في غالبية الحالات تمثّلان وجهة طلاب الجامعات التي تعتمد النظام الإنغلوسكسوني (كالجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية)، وذلك نتيجة سهولة التبادل الأكاديمي كما اللغة. الجدير بالذكر، أن وجهة الطلاب إلى روسيا عادت لتتصاعد في الآونة الأخيرة بعد أن تراجعت لفترة (لكنها لم تتوقّف بالمطلق)، خصوصاً مع عودة برامج المنح الدراسية وتصاعد وتيرتها بالتزامن مع الصعود الاقتصادي والسياسي لدول الشرق وعدد من دول أوروبا الشرقية (مثل بلاروسيا)، واللافت في السياق نفسه، بداية بروز توجّه طلابي نحو الصين التي سطع نجمها في العلوم والتكنولوجيا والصناعة، وذلك عبر تقديم عدد من المنح. وأيضاً يوجد توجّه طلّابي نحو كوبا لدراسة الطبّ بشكل رئيس.

أسباب الرحيل معروفة

إنّ أسباب هجرة الشباب والطلاب في لبنان، كما أسباب تضخّمها في الآونة الأخيرة، معروفة وقد تُختصر بأزمة النظام اللبناني واقتصاد البلاد المتهاوي بنحو خطير، ولا سيّما في السنوات الأخيرة، ما ينعكس تكبيلاً لتطوّر التعليم والعلم في لبنان، ولا سيّما في الجامعة اللبنانية الرسمية، التي تتعرّض لتدمير مُمنهج منذ سنوات، لمصلحة الجامعات الخاصّة التي تدرّ الربح لبعض رجال المال والمصارف عبر القروض والفوائد، وتحصر التعليم في طبقة معيّنة من الطلاب وتحرم الفئات الأكثر ضعفاً وأقلّ دخلاً. أضف إلى ذلك، أنّ الدراسات العليا، ولا سيّما في علوم المادة والطبيعة، تعاني من قيود ضخمة نتيجة شحّ التمويل البحثي وغياب التكنولوجيا الضرورية في لبنان، ما يفرض على أطروحات الدكتوراه، في أحسن الأحوال، أن تكون ضمن برامج تعاون مع جامعات الدول المتقدّمة. وفي الوقت نفسه، يدفع هذا الضعف طلاب الماجيستير نحو الغرب لتنفيذ مشاريع التخرّج في مختبرات أكثر تطوّراً وإيجاد أطروحات دكتوراه ممولة كلّياً.

إنّ الانخفاض المخيف لفرص العمل في لبنان، بما يعنيه ذلك من تدمير لآفاق الشباب ببناء حياة كريمة ومستقرّة في وطنهم، يدفع إلى البحث عن مسارات الهجرة لتأمين الحاجة إلى عمل وراتب، وتحقيق دور اجتماعي ومعنوي يطمحون إليه (ما لا يقلّ أهمّية عن الراتب والرعاية الاجتماعية والصحّية). وما زاد من حركة هجرة الطلّاب في الفترة الأخيرة، الإغلاق شبه الكامل لفرص الهجرة إلى الغرب بحثاً عن عمل بعد التخرّج من الجامعات اللبنانية، وهذا دفع الكثير من الشباب إلى الالتفاف على هذه القيود عبر الرحيل المبكّر والتخرّج من جامعات غربية لزيادة فرص إيجاد عمل في تلك البلاد. وعلى الهامش، لا يمكن الإنكار أن عدداً لا بأس به من الطلاب يسعى للرحيل إلى الخارج هرباً من الضغط الاجتماعي واليومي في لبنان، الناتج من ارتفاع كلفة الحياة، في ظلّ غياب البنية التحتية والخدمات والتنظيم والأمن والأمان، كما تفكّك العلاقات الاجتماعية والإنسانية، ما يؤدّي إلى القلق والتوتّر المستمرّ، كما الأمراض الجسدية والأزمات النفسية والاجتماعية.

هل يشكّل الرحيل حلّاً جذرياً؟

إنّ استمرار حركة الرحيل بشكلها الحالي وسهولتها النسبية ووتيرتها المرتفعة، بات موضع تساؤل وشكّ بعد أزمة 2008 الاقتصادية في الغرب، وما نجم عنها من أنعكاسات سلبية في القطاعات كافّة. فإذا اعتبرنا أنّ الهجرة حلّ مطروح لفتح الأفق أمام مستقبل الشباب، فإنّ أحد أبوابه أغلق بُعيد الأزمة، وهو باب الهجرة بحثاً عن عمل في الغرب.

اليوم، بعد تطوّر الأزمة وتفاقمها في ظلّ غياب أي حلّ جذري من منطلق ليبرالي، بدأت الديَران تلتهم القطاع الأكاديمي والتربوي. هذا الانعكاس السلبي للأزمة، الذي يؤدّي إلى تقييد التطوّر العلمي في الغرب وتكبيله، سينعكس بالضرورة على حركة هجرة الطلاب من لبنان ومختلف الدول المماثلة، وقد بدأ ذلك بالظهور عبر خفض عدد الاختصاصات التي يحقّ للطالب أن يترشّح إليها عبر موقع CampusFrance في مرحلة الماجيستير مثلاً (من 10 اختصاصات إلى 7)، وبالطبع قد يستمرّ هذا التقييد بنحو مباشر أو غير مباشر، في ظلّ طروحات السلطة الفرنسية الآخذة برفع معايير وشروط انتساب الطلاب إلى الاختصاصات، كما بزيادة شروط فتح الاختصاصات وفقاً للعدد. ومن جانب آخر، إنّ خفض تمويل البحوث سينعكس بالضرورة صعوبة في إيجاد منح لأطروحات الدكتوراه، ما سيدفع عدداً مهمّاً من الطلاب اللبنانيين إلى العودة إلى البلاد من دون تحقيق كلّ طموحاتهم في التحصيل الأكاديمي، ومن الممكن أن يؤدّي ذلك إلى خفض التعاون المشترك بين جامعات لبنان وجامعات الغرب، بما قد ينعكس على عدد أطروحات الدكتوراه المشتركة المرجّح أن تنخفض في هذه الحالة.

وفي جوانب أخرى، إنّ ارتفاع نسب البطالة في الغرب، وتراجع فرص العمل، سينعكسان سلباً على فرصة استقرار المغتربين في هذه البلاد، ولكن الأخطر يكمن في صعود الحركات القومية واليمينية المتطرّفة، كمظهر من مظاهر الأزمة الاقتصادية والسياسية الغربية، ما يمكن أن يؤدّي إلى تقييد أكبر لحركة الهجرة.

خلاصة

إنّ الأسباب المذكورة آنفاً، تنذر بأنّ منفذاً من منافذ الشباب في لبنان بات مهدّداً بالإغلاق، وهذا أحد أوجه الارتباط الدائم للاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الغربي، وتأثّره السلبي به، حيث إنّ تراجع فرص الهجرة سيتزامن مع ارتفاع نسب البطالة في لبنان بشكل رهيب، كما ارتفاع نسبة انغلاق الأفق وبالتالي اليأس، وما يتبعه من أزمات اجتماعية ونفسية ستؤدّي إلى تفكّك المجتمع وتدميره بشكل أكبر. ووفق عالم النفس السوفياتي الكسندر لوريا «إذا انهارت صورة المستقبل أو الهدف الماثل أمام العين والعقل، ينهار عقل الإنسان ويتخبّط نشاطه، فيسود عالمه التفكّك والفوضى العاطفية والفكرية».

تكشف مسألة هجرة الطلاب وأفاقها جانباً من الجوانب المظلمة للمنظومة المتناقضة في لبنان، أي النظام اللبناني الرأسمالي التابع، القائم على مراكمة الثروات في يد قلّة قليلة على حساب المجتمع بأكمله، والريع مقابل تدمير القطاعات المنتجة، وتصدير الشباب والطاقات البشرية مقابل استيراد كلّ شيء آخر... ولا تبدو الخيارات كثيرة في ظل الأزمة القائمة اليوم، فإمّا التغيير نحو التنقيض الاقتصادي والسياسي الذي يقوم على التوزيع العادل للثروة والاقتصاد المُنتج، وعلى بناء دولة قوية قادرة على تأمين العلم والدور والقيمة لأبنائها، وإيجاد فرص العمل وتوفير الأمان والرعاية الاجتماعية والخدمات لشعبها، وإمّا المزيد من التفكّك والفوضى والانهيار.

رفع رسوم التسجيل على الطلاب الأجانب في فرنسا

في إطار سياسات تكبيل حركة الهجرة بهدف التعلّم، نشرت صحيفة «لو موند» الفرنسية يوم الاثنين 19 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي تقريراً بعنوان «جامعات: على الطلّاب الأجانب أن يدفعوا أكثر»، ولخّصت فيه استراتيجية رئيس وزراء فرنسا الحالي إدوار فيليب «الجذّابة للطلّاب الأجانب»، التي أعلنها خلال اللقاء الجامعي للفرنكوفونية، والتي تقضي برفع رسوم التسجيل الجامعية السنوية على الطلّاب خارج الاتحاد الأوروبي من 170 يورو إلى 2770 يورو لمرحلة الإجازة، ومن 243 يورو إلى 3770 يورو لمرحلة الماجيستير، ومن 380 يورو إلى 3770 يورو لمرحلة الدكتوراه. وعبّر فيليب عبر حسابه على تويتر عن «ثورية» استراتيجيّته التي «ستجعل جاذبية فرنسا قائمة على الخيار الحقيقي والرغبة الحقيقية والامتياز بدلاً من شبه المجّانية» على حدّ قوله، ثمّ أضاف في تغريدة لاحقة أنّ «الطالب الأجنبي الثري يأتي إلى فرنسا ويدفع الرسوم نفسها التي يدفعها الطالب الفرنسي الأقل ثراءً، الذي تقطن أسرته في فرنسا منذ سنوات وتعمل وتدفع الضرائب. هذا غير عادل». مضيفاً هاشتاغ بعنوان «أهلاً بكم في فرنسا». إنّ هذه السياسات المُجحفة والمصحوبة بشعارات متناقضة مع حقيقتها، لا تعبّر إلّا عمّا كان متوقّعاً. إفلاس النيوليبرالية والمركز الغربي، وتفاقم أكبر للتناقضات، وكسر نمط العلاقات التي سادت إبّان حقبة العولمة، وضغط وانفجارات اجتماعية أكبر في دول الأطراف التابعة.

اقتصاد السوء

الهجوم الطبقي على الأجور

محمد زبيب

ليس مستغرباً أو مفاجئاً أن تخرج أصوات ناعقة، في ذروة «الأزمة» الراهنة، تدعو إلى تخفيض معاشات الموظّفين والمتقاعدين في إدارات الدولة وهيئاتها التعليمية وأسلاكها العسكرية والأمنية والعودة إلى سياسة تجميد الأجور في القطاعين العامّ والخاصّ. ففي كلّ زمان ومكان، عندما يواجه رأس المال مخاطر أو ضغوط أو توقّعات بانخفاض الأرباح أو طروحات بزيادة الاقتطاعات الضريبية المباشرة، سيتحرّك «غربان السوق» ويشيعون الخطاب الإعلامي، الذي يدعو إلى «التقشّف» بوصفه «العلاج» أو «العملية الجراحية» التي لا مفرّ منها للخروج من الأزمات، كلّ الأزمات، من أي نوع كانت.

تستند هذه الأصوات إلى «نظرية» شائعة، تعرّف «التقشف» (بسذاجة مطلقة) على أنه تقليص «طوعي» أو «قمع مالي»، يهدف إلى تخفيض الأجور والأسعار والإنفاق العامّ كشروط لاستعادة «التنافسية» و«التوازن» في الاقتصاد والمالية العامّة. وتقوم هذه «الفكرة» كلّها على مقولة دارجة، لا معنى واضح أو محدّد لها، تُردّد أنّ «المهمّ الآن وفوراً هو المحافظة على الثقة»، أي ثقة أصحاب رأس المال أنهم سيواصلون جني المزيد من العوائد المرتفعة والمجزية على توظيفاتهم واستثماراتهم ومضارباتهم ومشاريعهم وتجاراتهم، لأن البديل عن هذه «الثقة» هو الشكّ والهروب وتركنا نواجه وحدنا مصيرنا المشؤوم.

وفق دعاة التقشّف، لا يمكن الخروج من أي أزمة اقتصادية أو مالية أو نقدية، إلّا عبر تقليص حجم الدولة والحدّ من قدرتها على التدخّل في إعادة توزيع الدخل. فالدولة «المتدخّلة» هي «المرض» الذي يجب القضاء عليه في كلّ الأحوال، كونها «تشوّه الأسواق» وتقضي على حوافز المبادرة الفردية. وبرأيهم، أن ارتفاع الإنفاق العامّ هو من عوارض الورم، الذي يؤدّي إلى مزاحمة القطاع الخاصّ على رأس المال نفسه ومصادر التمويل ويزيد العجز المالي والدين ويقلّص الاستثمار المُنتج... وهكذا! من دون إضافة أي شرح أو تعليل يقوم على الربط بين السبب والنتيجة، ومن دون الاضطرار إلى تقديم أي أدلّة تبيّن لنا أين نجح هذا التقشّف؟ وكيف؟ وفي أي ظروف؟ فالأساس الذي تقوم عليه فكرة التقشّف لا يتصل بـ «الأزمة»، أيا كانت، وإنّما هو أساس أيديولوجي يقوم على كره أي نوع من أنواع الدولة، كلّما تجاوز دورها وظيفة حارس (بوليس) رأس المال الخاصّ والداعم له والضامن لربحيته وتراكمه اللانهائي.

بهذا المعنى، سيكون متوقّعاً أن يوصي صندوق النقد الدولي بـ «التقشّف»، كونه ينتمي فكرياً إلى هذه الأيديولوجيا، وسيكون متوقّعاً أكثر أن يتلقّف رئيس غرفة التجارة محمد شقير أو رئيس جمعيّة تجّار بيروت نقولا الشمّاس أو أي مصرفي أو مضارب أو صاحب عمل هذه التوصية وتحويلها إلى مطلب يرمي إلى تخفيض الأجور في القطاع العامّ بذريعة تخفيض عجز الموازنة، وبذريعة أن كلفة سلسلة الرتب والرواتب، التي أقرّت في العام الماضي، لم تكن «محسوبة»، وقد رتّبت أعباء ضخمة غير قابلة للتحمّل... ولكن المستغرب والمفاجئ هو أن يلقى هذا المطلب صدى واسعاً لدى أوساط من المجتمع والنخب، ويجاهر بعض ممثّلي الأحزاب في السلطة بتأييده، كرئيس تيّار المستقبل سعد الحريري ورئيس التيّار الوطني الحرّ جبران باسيل، أو أن يعيد البعض إنتاجه كشرط من شروط «مساومة» مطلوبة أو «تسوية» تاريخية لا بدّ منها لتوزيع الخسائر بين الجميع وتحمّل المسؤولية المشتركة إزاء ما يهدّدنا!

في الواقع، إذا كان «التقشّف» يعني، في آن واحد، تخفيض عجز الموازنة العامّة والدين العامّ وتحفيز النموّ الاقتصادي وزيادة عرض الوظائف وتكبير الدخل... فهو لم ينجح في أي مكان أو زمان جُرّب فيه، بل بالعكس تماماً، فجميع التجارب تفيد أن «التقشّف» يؤدّي إلى أزمات إضافية أشدّ وطأة على الدولة والمجتمع والاقتصاد، ويزيد عدم المساواة ويركّز الدخل والثروة لدى عدد قليل من الناس غير القادرين على استهلاك القسم الأكبر ممّا يجنونه ويستحوذون عليه، إذ إن «التقشّف» يصيب (قبل أي شيء آخر) من يحتاجون إلى إنفاق الدولة لحمايتهم ورفع مستوى عيشهم وتمكينهم وإشراكهم في الناتج الاجتماعي.

هذا على صعيد عامّ، أمّا في حالة لبنان، فالمثل الشائع يقول «من جرّب المجرّب يكون عقله مخرّب». إذ إن الحكومة اللبنانية جرّبت السياسات التقشّفية، بأشكال مختلفة ومتنوّعة، منذ عام 1998 حتّى اليوم، وعمدت إلى تجميد الأجور لأطول فترة في تاريخ لبنان الحديث، منذ عام 1996 حتّى عام 2012، عندما اضطرت إلى تصحيح الأجور في القطاع الخاصّ النظامي، وعام 2017 عندما اضطرت إلى تعديل سلسلة الرتب والرواتب في ملاكات القطاع العامّ وتصحيح معاشات التقاعد. ففي تلك الفترة، أي فترة «التقشّف» و«تجميد الأجور»، بلغ متوسّط العجز في الموازنة العامّة 12% من الناتج المحلّي الإجمالي، وبلغ 17,8% في عام 2001، ووصل الدين العامّ الحكومي إلى ذروة 180% من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2006، أي أنه كان عند مستوى أعلى بكثير من مستواه في نهاية عام 2017 (148,5% من الناتج المحلّي الإجمالي).

ليس صحيحاً أن «فاتورة الأجور» لموظّفي القطاع العامّ كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي مرتفعة بالمقارنة مع دول مماثلة للبنان، وفق اعتراف البنك الدولي نفسه في أحدث تقاريره، الذي يشير إلى أن «التقشّف» (من دون أن يسمّيه بهذا الاسم) أدّى إلى «تخفيض النفقات الرأسمالية العامّة وحدّ من النموّ المحتمل». وأدّى غياب الحيّز المالي إلى جانب الافتقار إلى الميزانيات الرسمية بين عامي 2005 و2016 إلى انخفاض حادّ في الإنفاق العامّ على المشاريع الرأسمالية، إذ بلغ متوسّطه نحو 1,6% فقط من الناتج المحلّي الإجمالي خلال العقد الماضي، «وهو مستوى يقلّ كثيراً مقارنة بالبلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، تدهورت شبكة البنية التحتية وجودتها. لا سيّما النقل وإمدادات المياه والكهرباء»، وهي خدمات مهمّة لرفاه السكان. وعلاوة على ذلك، أدّى انخفاض الاستثمار العامّ في هذه القطاعات إلى التأخّر في سدّ الحاجات ممّا أدّى إلى انخفاض في النموّ الاقتصادي وتدهور عامّ في الظروف المعيشية».

إذاً، هذا ما يفعله «التقشّف»، وهذا ما جُرّبه لبنان على مدى زمني طويل، فهو أدّى إلى تراجع حصّة الأجور من الناتج المحلّي الإجمالي إلى أقلّ من 25%، وهي من أدنى الحصص على الصعيد العالمي. وأدّى إلى ارتفاع مستوى «الحرمان»، وأدّى إلى زيادة سيطرة نسبة الـ 1% من السكّان على أكثر من نصف الدخل وربع الدخل و40% من مجمل الثروة. في حين أن على 99% من السكّان تدبّر أمرهم بالفتات المتبقي، والذي يتضاءل باطراد.

لا شكّ أن هناك أزمة في القطاع العامّ، ولكنها ليست أزمة كلفة أو فاتورة الأجور بل أزمة اقتصاد سياسي. ولا شكّ أن هناك حاجة ملحّة إلى «تسوية» تعيد توزيع الخسائر، ولكن مدخلها هو النظام الضريبي وليس الأجور، فمن يطالب بالتقشّف وتخفيض الأجور هو نفسه الذي بقي معفياً من أي عبء ضريبي حقيقي على أرباحه المحقّقة، وهو الذي حقّق كلّ الأرباح من تمويل عجز الموازنة العامّة وزيادة الدين العامّ ورفع الأسعار، وهو الذي يعرض الآن أن يحلّ محل الدولة في توفير الخدمات المُدرّة للأرباح... لذلك، فإن شعار «شدّ الأحزمة» على الجميع سيبدو مغرياً دائماً وجاذباً، ولكنّه شعار مخادع، ومشكلته أنه يفترض أننا جميعاً نلبس السراويل نفسها ونتمتع بالخصر نفسه، في حين أن ميزان القوى هو الذي يقرّر كيف وكمّ ومن سيشدّ حزامه، ولا ضرورة لتقديم البرهان على أن هذا الميزان مختلّ كلّياً لمصلحة الرابحين دائماً على حساب الخاسرين دائماً.

مؤشر

كيف نقيس فعالية احتياطي العملات الصعبة الحقيقي؟

علي هاشم

يظهر حجم الاحتياطي من العملة الصعبة لدى المصرف المركزي في كثير من التقارير الاقتصادية، كمؤشّر قوّة في سياق الترويج لجهود مصرف لبنان في الحفاظ على سعر الصرف ومتانة النظام المالي. عملياً، يشكّل هذا الاحتياطي حجم السيولة بالعملة الصعبة التي يحتفظ بها مصرف لبنان من ودائع المصارف لديه، والتي تسمح له بالتدخّل في السوق لتوفير الدولار والحفاظ على سعر الصرف، الذي يقوم بتثبيته منذ التسعينيات. وبينما يركّز الإعلام على حجم الاحتياطي الضخم للإشارة إلى قدرة النظام المالي على الصمود في وجه الضغوط المختلفة، أصبح من البديهيات تقديس فكرة العمل الدائم على مراكمة هذا الاحتياطي بأي ثمن، وصار من الطبيعي التركيز على نسبة نموّه السنوية وأهميّتها لامتصاص الصدمات من دون النظر إلى فعاليّة هذا النموّ الحقيقية أو حتى كلفته!

عملياً، لا يوجد كثير من المنطق في مقاربة فعاليّة هذا الاحتياطي من خلال قراءة حجمه كرقم أو حجم نموّه السنوي كنسبة، على طريقة الكثير من النشرات الاقتصادية اللبنانية. فإذا سلّمنا - بمنطق سياسة المصرف المركزي المُعلنة - بأنّ الهدف الفعلي من هذا الاحتياطي هو التحوّط لمستوى الطلب على الدولار مقابل العملة المحلّية خلال الأزمات أو الفترات الضاغطة، فالمنطق الاقتصادي يفرض قراءة هذا الرقم كنسبة من إجمالي الكتلة النقدية بالليرة، خصوصاً أن الطلب على الدولار يتأثّر حكماً بحجم الكتلة النقدية المتوافرة بالليرة اللبنانية في مقابله. وبدل التركيز على حجم نموّ الاحتياطي نفسه، ينبغي النظر إلى تحوّلات نسبته من الكتلة النقدية بالليرة. وتبرز أهمّية هذه المقاربة أكثر وأكثر بالتذكير بأن زيادة هذا الاحتياطي من خلال الهندسات المالية جرى على حساب خلق كتلة نقدية كبيرة بالليرة اللبنانية في السوق. فهل حقّقت هذه الزيادة في الاحتياطي الهدف المُعلن منها فعلاً؟

بين آب/ أغسطس 2016 وأيلول/ سبتمبر 2018، تمكّن المصرف المركزي فعلاً - وكما يبشّر دائماً - من زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية لديه من 40,73 مليار إلى 43,5 مليار دولار، أي بزيادة نحو 2,77 مليار دولار، بفضل الهندسات والعمليات الاستثنائية المستمرّة منذ ذلك الوقت، التي تقوم على منح أرباح وفوائد ضخمة في مقابل امتصاص العملة الصعبة من السوق. لكن نتيجة هذه الهندسات والعمليات الاستثنائية التي أدّت الى نموّ هذا الاحتياطي، ضُخّت سيولة بالليرة اللبنانية في السوق، ما أدّى إلى تضخيم الكتلة النقدية M3 بنحو 13,2 مليار دولار. وبالتالي، بينما يراجع اللبنانيون في نشرات الأخبار نموّ قيمة الاحتياطي «المُطمئنة» بفضل الهندسات «الاستباقية»، يغفلون عن تراجع نسبة الاحتياطي مقابل الكتلة النقدية بالليرة من 32 إلى 30%. فهل حقّقت السياسات التي ركّزت على مراكمة هذا الاحتياطي الأهداف الرسمية المُعلنة؟ وإذا أردنا مقارنة قيمة الاحتياطي مع مستوى الـ M1 للكتلة النقدية بالليرة، الذي يتضمّن الأموال المودعة غبّ الطلب والمتداولة وتشكّل مصدر الطلب الأكثر مرونة وسرعة، يمكن القول إن نسبة تغطية الاحتياطي لهذه الأموال انخفض خلال الفترة نفسها من 6,3 إلى 5,8 مرّات، وهو ما يؤشّر أيضاً على انخفاض فعالية هذا الاحتياطي بمعزل عن أرقام النموّ التي يُتداول بها.

وبمعزل عن عدم تطابق أهداف سياسة مراكمة الاحتياطي مع النتائج التي حقّقتها، لم تمرّ هذه السياسات من دون ترتيب كلفة باهظة على كلّ اللبنانيين، سواء من خلال الفوائد والأرباح الخيالية التي حازتها المصارف في مقابل الاشتراك في دورات الهندسات والعمليات الاستثنائية المتتالية، ومن بينها فوائد وأرباح فورية تحقّقت بمجرّد تنفيذ عمليات سريعة. وعبر إلقاء كلفة على اللبنانيّين من خلال مساهمة كل هذه العمليات في رفع الفوائد التي تتقاضاها المصارف من عمليات التسليف، خصوصاً في ظل توظيفها كميات معتبرة من سيولتها في عمليات مصرف لبنان. أخيراً، يتعاطى الإعلام مع الاحتياطي من العملات الصعبة كما يتعاطى مع أي موجودات نملكها في مواجهة الأزمات. بينما هي الواقع احتياطات متأتّية من توظيفات مصرفية بالعملة الصعبة لدى مصرف لبنان، أي أنها ديون ومتوجّبات على مصرف لبنان بالدولار حتّى لو استعملها في عملياته في السوق. وفي كلّ الحالات، إن توظيفات المصارف الخاصّة لدى مصرف لبنان تتأتّى بدورها من ودائع خاصّة، وستكون بدورها عرضة للطلب والتحوّل خلال الفترات الحسّاسة.

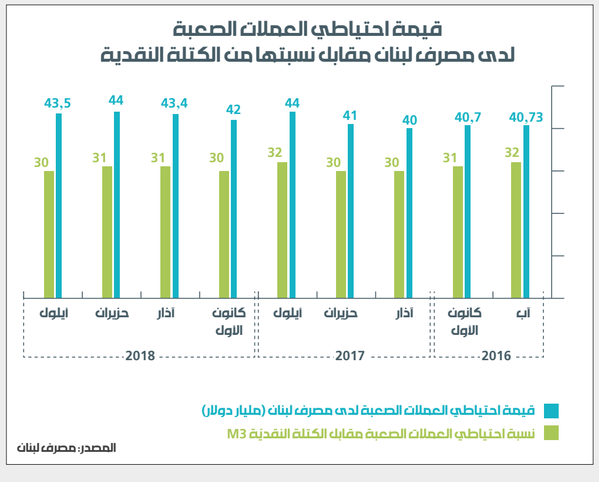

السلطة والمال في مواجهة الشعب والعمّال [2/2]
السياسة كحقل لتغيير ميزان القوى الاجتماعي

إياد الخليه
استاذ جامعي، وباحث في الاقتصاد السياسي

يستكمل الكاتب في الجزء الثاني من مقاله استعراض العوامل والظروف والسياسات التي ساهمت في إضعاف العمّال وإقصائهم لمصلحة تحالف السلطة والمال، الذي يهدد اليوم بوقف سلسلة الرتب والرواتب وتدفيعهم مجدداً كلفة تسخير المال العام في خدمة لوبي الهيئات الاقتصادية والمصارف

«إن الأخطاء الجسيمة التي تعاني منها بيئتنا الاقتصادية تكمن في الفشل في توفير العمل للجميع، وفي التعسّف وانعدام المساواة في توزيع الثروة والمداخيل في المجتمع».

جون ماينارد كينز – في اعقاب الانهيار الاقتصادي الكبير في العام 1929

أدّت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المُعتمدة منذ عام 1993 إلى ضرب القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والتكنولوجيا القادرة على خلق فرص عمل مُستدامة وكافية لاستيعاب القوى العاملة. فتراجعت حصتا التصنيع والزراعة المدنية أصلاً، من 19% من الناتج المحلّي في عام 1994 إلى 8,5% في عام 2017 وفق البنك الدولي. فيما طفت المداخيل الريعية في الاقتصاد، والمتأتية من توظيف الأموال في الأوراق المالية وسندات الخزينة وشهادات الإيداع والمضاربات العقارية، على حساب المداخيل المتأتية من العمل الحقيقي.

ومن أبرز مؤشرات طغيان المداخيل الريعية، ازدياد وزن الفوائد نسبة إلى الناتج المحلّي من 11% في بداية التسعينيات إلى 22% حالياً (وفق حسابات عبد الحليم فضل الله)، إلى جانب التضخّم الكبير في أسعار العقارات. بينما انخفضت حصّة مداخيل العمّال من 40% في عام 1992 إلى 25% في عام 2012، قبل التصحيح الأخير للأجور. أضف إلى ذلك، استفحال البطالة عند الشباب ووصولها إلى نحو 35%، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، وارتفاع حدّة اللامساواة حتّى أصبح لبنان من البلدان الخمسة الأسوأ في العالم لناحية توزيع الثروة. مع ما تعنيه هذه المؤشّرات الخطيرة، لجهة ضرب روحية العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة الديموقراطية الحديثة، دولة الرعاية الاجتماعية.

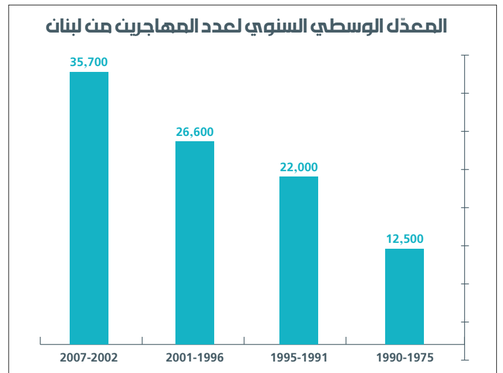

المصدر: سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان - نجيب عيسى

السياسات الاقتصادية النيوليبرالية

● تقليص دور الدولة وضرب قدراتها المالية: عمدت السلطة التي استلمت زمام الحكم منذ عام 1993 إلى تحجيم الدولة في الاقتصاد وإضعاف قدراتها المالية تمهيداً لخصخصة مرافقها العامّة، انسجاماً مع الأيديولوجية النيوليبرالية. فخفّضت الضرائب على الأرباح بشكل كبير، بحيث لم تعد تتجاوز نسبة 10%، بعد أن كانت تصل إلى 50% في الشطور المرتفعة. وذلك في وقت كانت الدولة بأمسّ الحاجة إلى الإيرادات في مرحلة إعادة الإعمار وتأهيل المرافق العامّة والبنية التحتية التي دمّرتها الحرب!

أدّى ذلك إلى شحّ كبير في الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلّي، إذ باتت لا تتعدّى نسبة 14% حالياً، وهي من بين المعدّلات الأدنى في العالم. وبالتالي أصبحت الدولة عاجزة عن توفير الخدمات العامّة الأساسية لمواطنيها (كهرباء ومياه وصرف صحّي...) وبنية تحتية حديثة يحتاجها أيّ اقتصاد عصري. ويحلّ لبنان اليوم، في المرتبة 113 بين 137 بلداً لناحية نوعية البنية التحتية، أي في أدنى المراتب عالمياً بعد بنغلادش ومالي، أو بمعنى آخر في مصاف البلدان الفاشلة. مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع كلفة الإنتاج (الكهرباء والاتصالات والنقل)، وتراجع تنافسية الإنتاج اللبناني.

● السياسة النقدية: أيضاً، اعتمدت السلطة سياسة نقدية جعلت من تثبيت سعر صرف الليرة الهدف شبه الوحيد لها. وعلى أهمّية استقرار سعر صرف الليرة بعد الانهيارات الكبيرة في قيمتها خلال عقدي الثمانينيات وبداية التسعينيات، إلاّ أنّ هذه السياسة أتت مُكلفة جدّاً، في ظلّ اقتصاد صغير ومفتوح، لناحية حرّية حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، وعبء العجزين التوأمين الكبيرين في الموازنة العامّة والميزان التجاري. وبطبيعة الحال، أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبي في معدّلات الفائدة المحلّية نسبة إلى أسعار الفائدة الخارجية لزيادة الطلب على الليرة، واستقطاب الودائع بالعملات الصعبة لتعزيز احتياطي المصرف المركزي. إذ بلغ المعدّل الوسطي للفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية ذات استحقاق السنتين، بين عامي 1993 و2003، نحو 17,5%. بينما بلغ متوسّط الفائدة المدينة، بين عامي 1993 و2017، نحو 13,5% وفق البنك الدولي بالمقارنة مع 9,7% في الأردن و9% في الكيان الإسرائيلي خلال الفترة نفسها.

انعكس ذلك سلباً على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والتكنولوجيا) نتيجة ارتفاع كلفة القروض، وتوجّه الودائع نحو التوظيف في سندات الخزينة وشهادات الإيداع ذات المردود المرتفع نسبياً، من دون بذل أي جهد يذكر. بحيث تشكّل توظيفات المصارف في سندات الخزينة وشهادات الإيداع لدى مصرف لبنان نحو 62% من مجمل توظيفاتها، فيما لا تتجاوز تسليفاتها إلى قطاعي الزراعة والصناعة والخدمات التعليمية الـ 4% من مجمل توظيفاتها وفق مصرف لبنان. أمّا باقي التسليفات فيتوزّع بين التجارة والخدمات والقطاع العقاري الذي استحوذ على حصّة كبيرة من التسليفات إلى القطاع الخاصّ، بالإضافة إلى التسليفات إلى الخارج.

● التحرير المُفرط للتجارة الخارجية: بعد الحرب اللبنانية، حرّر لبنان التجارة الخارجية بشكل كامل وخفّض الرسوم الجمركية كون رتّب هذا التحرير المُفرط للتجارة الخارجية أثراً سلبياً كبيراً على قطاعي الصناعة والزراعة، إذ أغرقت الأسواق بالسلع الزراعية والصناعية الجاهزة للاستهلاك، في حين كانت المصلحة الوطنية تقتضي حماية الزراعة والصناعة – مع مراعاة مصلحة المستهلك اللبناني في الوقت نفسه – وخصوصاً بعد انتهاء الحرب التي دمّرت المصانع والمعامل والبنية التحتية، وذلك إسوة بمعظم البلدان في طور التنمية الاقتصادية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يُعرف بالنمور الآسيوية (كوريا وماليزيا وتايلاند...).

التأثيرات على القوى العاملة

انعكست هذه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية انخفاضاً كبيراً في حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلّي. ولا سيّما التصنيع (manufacturing) الذي انخفض من 12,7% نسبة إلى الناتج المحلّي في عام 1994 إلى 5% في عام 2017، وفق البنك الدولي، وتراجعت حصّة الزراعة نسبة إلى الناتج المحلّي من 6,5% إلى 3,5% خلال الفترة نفسها. ويفيد نجيب عيسى في كتاب «سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان» أن نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة انخفضت نحو 23% بين عامي 1992 و2009، إذ انخفض عدد العاملين في الصناعة من 182,6 ألف عامل إلى 154,5 ألف بين عامي 1997 و2007، كما انخفض عدد العاملين في الزراعة من 111,8 ألف عامل إلى 80,8 ألف خلال الفترة نفسها. والأخطر من ذلك هو انخفاض مجموع عدد العاملين في جميع القطاعات التي تشمل الزراعة والصناعة والبناء والتجارة والخدمات والنقل والمواصلات والإدارة العامّة والوساطة المالية والتأمين من 1246,2 ألف عامل إلى 1118,4 ألف عامل بين عامي 1997 و2007! وهو ما ينعكس بالتالي ارتفاعاً في مستويات البطالة، فضلاً عن أنّ 56% من مجموع القوى العاملة الفعلية تعمل في القطاع غير النظامي (وليس بالضرورة غير الشرعي) أي غير الخاضع للمراقبة من السلطات الرسمية كون المؤسّسات غير مُسجّلة في السجل التجاري، وثلث هذه القوى العاملة تعمل بأجر والثلثين لحسابها الخاصّ، وذلك وفقاً لدراسة صادرة عن البنك الدولي في عام 2010. وهو ما يعني أنها قوى عاملة غير محمية بالأطر القانونية والتنظيمية كنظام الضمان الاجتماعية، ولا تستفيد من التأمينات الاجتماعية والصحية.

البطالة والهجرة

إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة الفعلية لا تقلّ عن 20%، وذلك من دون احتساب البطالة المحبطة والبطالة المقنّعة، وتصل هذه النسبة إلى 35% لدى الشباب، ما أدّى إلى ارتفاع الهجرة ضمن هذه الفئة، وخصوصاً بين ذوي الكفاءات والتعليم العالي (هجرة الأدمغة). يقدّر عدد المهاجرين بين عامي 1992 و2007 بنحو 466 ألف مهاجر. والملاحَظ أن المعدّل الوسطي السنوي لعدد المهاجرين ارتفع بعد انتهاء الحرب، فبعد أن كان يوازي 12,500 عامل سنوياً بين عامي 1975 و1990، ارتفع إلى 22 ألف عامل بين عامي 1991 و1995 وصولاً إلى 35,700 عامل بين عامي 2002 و2007، وفق الإحصاءات المحدودة المتوافرة. يمكن الزيادة السكانية أن تفسّر جزءاً من زيادة الهجرة، إلّا أن الأوضاع الاقتصادية قد تكون السبب الرئيسي الأكثر ترجيحاً لذلك.

الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد

في الحصيلة، أفضى تحالف السلطة والمال أكبر وأهمّ شريحة اجتماعية، أي العمّال، ويهدّد هذا التحالف يومياً بوقف سلسلة الرتب والرواتب عنهم. في حين أنه سخّر المال العامّ في مصلحة لوبي الهيئات الاقتصادية والمصارف، عبر الثروات التي راكموها من فوائد الدين العامّ، وتبلغ كلفتها التراكمية نحو 77 مليار دولار بين عامي 1993 و2017، وذلك على حساب تمويل البنية التحتية التي توفّر الخدمات العامّة الأساسية، بما أدّى إلى انهيار المرافق العامّة من كهرباء ومياه وصرف صحي... كما انهيار العقد الاجتماعي الذي يعطي الشرعية للسلطة الحاكمة، بحيث بات لبنان بحاجة ماسّة إلى عقد اجتماعي حقيقي يهدف إلى توفير فرص العمل التي تؤمّن العيش الكريم للمواطنين، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعية والتغطية الصحية للجميع.

ويبدأ ذلك، باعتماد نظام ضريبي تصاعدي يحقّق بعضاً من العدالة الاجتماعية ويؤمّن الموارد المالية الكافية لتحديث البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. فضلاً عن ضرورة خفض معدّلات الفائدة لتشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وخفض كلفة الدين العامّ. وكما يقول كينز، يتعيّن على الدولة التدخّل وتحقيق مستوى الاستثمار الأمثل وتوجيهه ضمن خطّة اجتماعية شاملة للاستثمار في سبيل توفير العمل للجميع. وهذا ما فعلته بلدان شرق آسيا (كوريا، تايلاند، ماليزيا)، خلال قفزتها النوعية من اقتصادات فقيرة متخلّفة إلى اقتصادات حديثة ومتقدّمة تنافس كبرى اقتصادات العالم. وأيضاً، لا بدّ من إعادة توزيع عادل للدخل والثروة من خلال هذه الإجراءات وغيرها. وسيكون ذلك ضرورياً، ليس فقط لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، بل من الناحية الاقتصادية أيضاً، وذلك لتعزيز مداخيل العمّال والطبقة الوسطى والفقراء الذين ينفقون غالبية دخلهم، وهو ما يؤدّي إلى رفع الطلب وانتعاش الحركة الاقتصادية، بدلاً من تكديس هذه الثروة في الحسابات المصرفية بحيث لا تقدّم بل ربّما تؤخّر!

في النهاية، لا تكمن المشكلة الأساسية في الحلول الاقتصادية والتقنية، بل في السياسة التي يستطيع من خلالها العمّال والمؤمنون بالتغيير الحقيقي العمل لتغيير ميزان القوى لمصلحتهم كي يتمكّنوا من تحقيق هذه السياسات. وكما يقول روسو في كتاب «العقد الاجتماعي» أنه «يمكن للناس أن يتّحدوا ويديروا الطاقات التي يمتلكونها للحفاظ على كيانهم، وأن يولّدوا بتكتلاتهم قوى يمكنها التغلّب على العقبات والمقاومة، عن طريق تحريك هذه القوى ودفعها إلى العمل والتنسيق سوية».

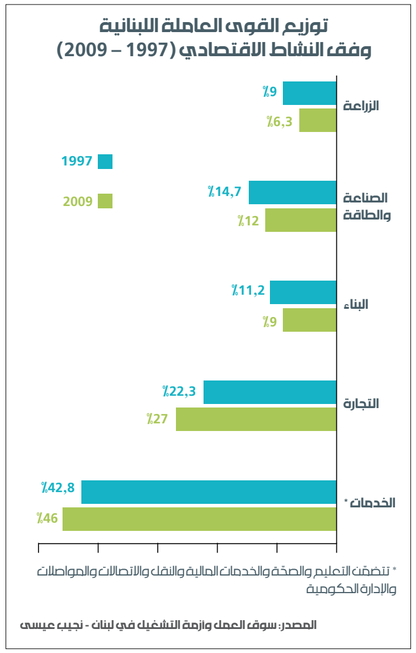

المصدر: سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان - نجيب عيسى

رسم بياني

لبنان في المرتبة السابعة في حركة الهجرة العالمية!

يعيش 258 مليون شخص، أو 3,4% من سكّان العالم، خارج بلدانهم الأساسية وفق تقرير الهجرة العالمية لعام 2018، بحيث ارتفع عدد المهاجرين في العالم ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام 1970، وتسجّل المنطقة العربية التغيّرات الأكثر دراماتيكية على مستوى العالم.

تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن الكويت تحلّ في المرتبة الأولى لناحية التغيّرات الأكبر بنسبة المهاجرين منها وإليها، بحيث ارتفعت هذه المعدّلات بنسبة 20,5 بين عامي 2000 و2017، إذ انتقلت حصّتها في حركة الهجرة العالمية من 55 إلى 76 خلال هذه الفترة. تليها عمان بنسبة 17,2%، ومن ثمّ لوكسمبورغ بنسبة 13,2. أمّا المرتبة الرابعة فكانت من نصيب السعودية التي ارتفعت معدّلات الهجرة فيها بنسبة 11,6%، تليها سنغافورة بنسبة 11,4%، ومن ثمّ الإمارات بنسبة 10,9. أمّا المرتبة السابعة فكانت من نصيب لبنان، بحيث ارتفعت معدّلات الهجرة فيه بين عامي 2000 و2017 بنسبة 10,5%، منتقلاً من نسبة 21% من كحصّة من حركة الهجرة العالمية في عام 2000 إلى 32% في عام 2017.

تحلّل مجلّة التنمية والتمويل الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عدد كانون الأوّل/ ديسمبر 2018، هذه الأرقام، وتشير إلى أن الهجرة الدولية تتخّذ أشكالاً مختلفة، فالمهاجرون الاقتصاديون يغادرون طوعاً بحثاً عن عمل، في حين يُجبر اللاجئون على الفرار بسبب النزاع والعنف. ولكن يبقى العمل هو الدافع الرئيسي للهجرة. بحيث يشكل العمّال المهاجرون ثلثي المهاجرين الدوليين، وينتقل معظمهم إلى البلدان المرتفعة الدخل. متوقّعين أن تحقّق لهم الهجرة مكاسب في الدخل والتعليم والصحّة، وأن تسهم التحويلات المالية التي يرسلونها إلى بلدانهم الأم، وبلغت 613 مليار دولار في عام 2017، في توفير مصدر ثابت لدخل أسرهم. في مقابل 26% هاجروا من بلادهم أو نزحوا ضمنها بسبب النزاعات.

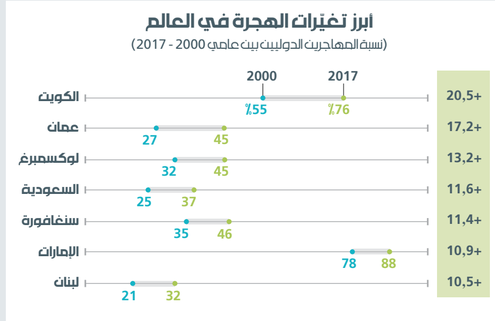

المصدر: الأمم المتحدة

مناقشة

المتاجرة بالنموذج البترولي النرويجي
تناقضات مستشار من الدرجة الأولى

نقولا سركيس
باحث ومستشار في قضايا البترول

لا تمرّ مناسبة لمناقشة مسيرة البترول والغاز في لبنان من دون أن ينبري أحد المسؤولين عن هذا القطاع إلى تكرار المغالطات، التي ترمي إلى تبرير وتغطية الانحرافات التي حصلت حتى الآن. آخر مناسبة كانت في ندوة عُقدت في المجلس النيابي في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، تحت عنوان «نحو رؤية وطنية لقطاع النفط والغاز في لبنان: الأهداف والوسائل»، شارك فيها النائب ياسين جابر ورئيس هيئة إدارة قطاع البترول، والمحاضرون فاروق القاسم وغازي وزني وربيع ياغي وخضر علوش وكاتب هذه الأسطر.

كان من الطبيعي أن يدور النقاش حول أهم مواضيع الساعة، وفي طليعتها شروط دورة التراخيص الجديدة المُرتقبة لمنح حقوق التنقيب والإنتاج، ومشاركة الدولة، ومشاريع القوانين الأربعة قيد الدرس في المجلس النيابي، وعلى رأسها إنشاء شركة نفط وطنية. ولم يكن مستغرَباً أن يحتدم النقاش بشكل خاصّ حول مشاركة الدولة الفعلية في الأنشطة البترولية، نظراً إلى الموقع المحوري الذي تحتلّه هذه المشاركة بين مستلزمات وجود شركة وطنية، وفي العلاقات مع الشركات الأجنبية ومراقبة عمليّاتها وحساباتها، ضمن إطار نظام تقاسم الإنتاج الذي نصّ عليه القانون البترولي 2010/132. يضاف إلى ذلك التناقض القائم حول هذه النقطة الجوهرية بين القانون البترولي والمرسوم 2017/43، الذي شوّه وزوّر القانون. إذ نصّ في المادة 5 على أن الدولة «لن تشارك في جولة التراخيص الأولى»، ما أفضى إلى تلزيم الرقعتين 4 و9 في مطلع هذا العام من دون هذه المشاركة ولو كاحتمال.

منذ أكثر من عشر سنوات، يتولّى المهندس النرويجي من أصل عراقي فاروق القاسم دوراً أساسياً كمستشار في رسم وتنفيذ سياسة البترول والغاز في لبنان. كان لا بدّ من سماع رأيه والتحاور المباشر معه، في الندوة المذكورة، حول الانحرافات والتناقضات المُشار إليها. لا سيّما أن القاسم يعمل (عادة) بعيداً من الأضواء، ومن النادر جدّاً أن يشارك في الندوات أو يظهر في وسائل الإعلام. اللافت أنه فعل ذلك للمرّة الأولى عندما نشر في 13 كانون الثاني/ ديسمبر 2018 مقالاً في «الأخبار» تحت عنوان «تعليقات لتسيير الحوار في قطاع البترول: فلنتأكّد من وجود النفط أوّلاً». وجاء مضمونه بمثابة ردّ على رسالة مفتوحة وجّهها كاتب هذه الأسطر لفخامة رئيس الجمهورية ونشرت في الصحيفة نفسها قبل ذلك بأسبوع واحد، وقد كان هدف الرسالة لفت نظر رئيس الجمهورية إلى مخاطر التدابير المُتّخذة لاستثمار الثروة الموعودة في المياه اللبنانية، بما في ذلك تزوير القانون البترولي، ومنح التأهيل المسبق لشركات مارقة وأخرى وهميّة، لا يتجاوز رأسمال إحداها 1,290 دولاراً... إلخ. وكان مقال القاسم بمثابة تبرير، من دون أيّ تحفظ، لكلّ التدابير التي تمّ اتّخاذها، وبمثابة «ثناء» على المسؤولين عن هذا القطاع وتشجيع لهم للمُضي قدماً على الطريق نفسه.

سبق أن ناقشتُ آراء القاسم في مقال نُشر في «الأخبار» تحت عنوان «البترول والغاز في فخّ تزوير القانون» في 24 شباط/ فبراير 2018. لذلك، سأركّز هنا على موضوع مشاركة الدولة في أنشطة البترول، كونه الموضوع الذي كان له النصيب الأكبر في أعمال ندوة البرلمان الأخيرة. إذ كان لافتاً جداً التغيّر المفاجئ في رأي القاسم حول جدوى وضرورة مشاركة الدولة المباشرة في استثمار البترول والغاز عبر شركة وطنية. وكانت المفاجأة عندما قال القاسم صراحةً إنه إذا صمّم لبنان فعلاً على المشاركة، فإنه يتمنّى شخصياً «أن لا تتجاوز هذه المشاركة نسبة 5%»!

هناك أسباب عدّة لوصف هذا التصريح بالمفاجئ، فموقفه الجديد يناقض كلّياً ما كان قد كتبه في مقاله السابق المنشور في «الأخبار»، وفسّر فيه معارضته لمبدأ المشاركة وإنشاء شركة نفط وطنية، ودعا إلى أن يتولّى متعهّد أجنبي التنقيب عن البترول والغاز، وأن تنتظر الدولة حتّى حصول اكتشافات واعدة تكفي لتأمين الإنتاج لمدة عشرين سنة على الأقل، قبل إقرار مشاركتها، بالإضافة إلى شروط تعجيزية واعتباطية أخرى، من نظمه وتلحينه، لا تستند إلى أيّ منطق اقتصادي، ولا وجود لمثيلها في سائر بلدان العالم.

السبب الثاني والأهمّ، هو التناقض التامّ بين ما ينصحُ به لبنان وبين ما تمّ تحقيقه في النرويج، حيث بنى القاسم خبرته وتجربته. ففي حالة لبنان، فهو يتمنّى الآن أن تكون مشاركة الدولة بنسبة 5% فقط لا غير، بعدما كان قد حذّر بشدّة، في مقاله قبل عشرة أشهر، من مساوئ مثل هذه المشاركة. أمّا في حالة النرويج، ففي كتابه «النموذج البترولي النرويجي» (الذي صدرت ترجمته إلى العربية في الكويت عام 2010 ضمن سلسلة «عالم المعرفة»)، فسّر القاسم بإسهاب الجهود الضخمة التي بذلها هذا البلد لحثّ الشركات الأجنبية على القبول بمشاركة الدولة في الأنشطة البترولية، كما فسّر لماذا وكيف كانت هذه المشاركة عاملاً أساسياً في تدريب الكوادر الوطنية وتطوير الشركة الوطنية «ستاتويل» التي انطلقت من العدم كي تصبح واحدة من أكبر الشركات العالمية.

هناك تناقض آخر في أقوال القاسم يتعلّق بتحمّل عبء ومخاطر نفقات التنقيب. فقد ادّعى في مقاله السابق في «الأخبار» أنه «يقتضي على الدولة، في حال مشاركتها في الأنشطة البترولية (State Participation) أن تسدّد حصّتها من الاستثمار وتتحمّل مخاطر فقدان هذه المبالغ في حال الفشل» (هكذا حرفياً)! وهذه مغالطة، من المستغرب أن تصدر عن المستشار المذكور، ولكنها شكّلت اللازمة التي يردّدها بعض المسؤولين اللبنانيين. ولا شكّ أن القاسم يعلم أنّ واحدة من الركائز الأساسية لنظام تقاسم الإنتاج هي أن المتعهّد الأجنبي يتحمّل وحده نفقات ومخاطر التنقيب، وأن الطرف الوطني يحتفظ بحقّ الدخول كشريك بنسبة معيّنة عند حصول اكتشاف تجاري. في هذه الحالة فقط يسدّد الطرف الوطني حصّته من النفقات للطرف الأجنبي وفق آلية ما يسمّى الحصّة المحمولة (Carried interest). هذا ما تفعله عشرات الدول التي تمارس نظام تقاسم الإنتاج منذ أكثر من نصف قرن. وهذا تماماً ما فعلته النرويج، وهو تماماً ما يفسّره القاسم نفسه في كتابه المذكور، إذ يرد (في الصفحة 44) أن «مشاركة النرويج بدأت بنسبة 17,5%»، قبل أن ترتفع لاحقاً (كما يشير إلى ذلك في الصفحة 51)، ويكتب حرفياً: «بدأت الشركة الوطنية ستاتويل تشارك في كلّ القطع بنسب لم تقل عن 50% من الحصص. بالإضافة إلى ذلك كان بإمكان الشركة أن ترفع حصّتها، في حالة إعلان اكتشاف تجاري، إلى ما بين 70% و80% وفقاً لحجم الاكتشاف. هكذا، ووفق كلّ الاتفاقيات كانت ستاتويل محمولة (Carried) من الشركات الأخرى طوال فترة التنقيب. ويعني هذا أن الشركات الأخرى كانت تدفع حصّة ستاتويل من نفقات التنقيب على أمل استرجاع هذه المبالغ في حالة تحقيق الإنتاج».

حاول القاسم في مقاله السابق في «الأخبار» أن يطمس كلّياً تجربة النرويج في تطبيق نظام المشاركة، عندما كانت تفتقر إلى الرساميل والتكنولوجيا وتحتاج لمشاركة شركات أجنبية كبرى، تماماً كما هي الحال في لبنان اليوم، وفي سائر البلدان الأخرى التي تبنّت نظام تقاسم الإنتاج. عملية الطمس هذه أخذت شكل التأكيد على «أن التجربة النرويجية كانت ولا تزال مبنيّة على نظام الامتياز، بعد تحويرات وتطويرات مهمّة»، من دون أدنى إشارة إلى تجربة المشاركة التي يثني عليها مطوّلاً وتكراراً في كتابه، ويُظهر مساهماتها الحاسمة في تطوير الكوادر والطاقات الوطنية. فهل نسي القاسم ما كتبه في كتابه؟ ولماذا هذا «السهو»، إذا أحسنّا الظنّ، في مشورته التي يقدّمها إلى اللبنانيين عن موضوع المشاركة؟ وهذا بيت القصيد في تناقضات المستشار المذكور الذي يكرّر بعض المسؤولين أقواله.

ينطوي الموقف الجديد للقاسم (في الندوة البرلمانية) على «مكرمة» للدولة بتحديد حصّتها بنحو 5% كحدّ أقصى في حال تبنّي نظام المشاركة، ما يطرح السؤال: لماذا هذه الحصّة التعسفية ليلد هو صاحب ومالك الثروة، والتي تكاد تشبه الصدقة بالمقارنة مع ما جرى ويجري في سائر بلدان العالم؟ وهي تعيسة قياساً لحصة «10% على الأقلّ»، التي يمنحها المرسوم 2017/43 لكلّ شركة غير مشغّلة تشارك في الحصول على حقوق التنقيب والإنتاج، بما في ذلك الشركات المارقة والشركات الوهميّة التي تمّت الموافقة رسمياً على تأهيلها المُسبق. لا بل إن حصّة الـ 5% التي «يتمنّاها» هذا المستشار (ولسان حاله يقول: أمرنا لله!) هي أتعس بالمقارنة مع حصّة «50% على الأقلّ»، التي كانت تتمتّع بها «ستاتويل»، الشركة الوطنية في النرويج، قبل أكثر من ثلاثة عقود، عندما كانت بحاجة لمشاركة شركات أجنبية لتطوير طاقاتها، وقبل أن تستغني كلّياً عن مشاركة هذه الشركات.

أخيراً وليس آخراً، تبرز علامات استفهام كبيرة حول دوافع المستشار فاروق القاسم وأسباب مغالطاته وتناقضاته. فما هي العلاقة بين الدور الذي يلعبه في لبنان (كمستشار من الدرجة الأولى لأصحاب الربط والحلّ في مسيرة البترول والغاز)، وبين التعاون الوثيق القائم منذ سنوات بين لبنان والنرويج في هذا المجال، وترديد المسؤولين عندنا أنهم يستوحون ما يقومون به من «النموذج البترولي النرويجي». التساؤل عن هذه العلاقة يفرض نفسه بشكل بديهي لأنه من المعروف أن القاسم احتلّ مناصب عالية في تطوير قطاع البترول والغاز النرويجي قبل أن يتقاعد ويتّجه إلى العمل الاستشاري الخاصّ. فهل هو يمارس في لبنان دور هذا المستشار الخاصّ، بغض النظر عن مسؤوليّاته السابقة في النرويج وبغض النظر أيضاً عن «الوصايا العشر» التي قامت عليها سياسة النرويج البترولية منذ 1971؟

تحتاج هذه الأسئلة إلى أجوبة تفسّر التناقضات المُشار إليها، وتبدّد الضباب الذي يلفّ شتّى أوجه مسيرة البترول والغاز عندنا. أجوبة لا بدّ منها لوضع حدّ لعملية التضليل المذهلة، التي لا مثيل لها في أي بلد من بلدان العالم الأكثر فساداً. ولا يمكننا أن نؤدّي إلّا إلى النهب وتبديد ثروة موعودة يبني عليها اللبنانيون الكثير من الآمال.

أزمة التشغيل في لبنان نصف القوى العاملة مهدور

نجيب عيسى
باحث واستاذ جامعي

أزمة التشغيل في لبنان ليست أزمة طارئة. فمعدّلات البطالة بقيت عند مستويات مرتفعة طوال الفترة 7991- 0102 (نحو 01% كمتوسّط سنوي). واخذ هذا المعدّل يرتفع بعد 0102. ويقدّره البنك الدولي في الوقت الحاضر بنحو 02% من مجموع القوى العاملة. وكانت معدّلات البطالة (ولا تزال) اعلى بكثير عند الفتات الشابة وذات المستويات التعليمية المرتفعة. لكن أزمة البطالة السافرة ما هي إلّا الجانب الظاهر من أزمة اعمّ واشمل تعاني منها سوق العمل في لبنان. أزمة مُزمنة، تتمثّل بهدر متماد لراس المال البشري في مسارب الهجرة والبطالة السافرة والبطالة الجزئية وسوء استخدام المهارات المُكتسبة. ووفق حسابات تقريبيّة قمنا بها (في كتاب «سوق العمل وازمة التشغيل في لبنان - اقتصاد المعرفة كمدخل لاستراتيجية الخروج من الأزمة»، صدر عن دار الفارابي)، تبيّن انّ هذا الهدر لا يقلّ عن 05% من مجموع القوى العاملة اللبنانية المقيمة والمهاجرة.

لكي نستطيع تحديد الاسباب الرئيسية لهذه الأزمة، اجرينا تقييما للادوار الفعليّة التي يلعبها كلّ عامل من العوامل الاكثر تأثيرا في حركة سوق العمل، ولا سيّما: انظمة التعليم والتدريب، العمالة غير اللبنانية، الاطر المؤسّساتية التشريعية والتنظيمية، مستويات النموّ الاقتصادي، آليّة اشتغال سوق العمل نفسها. وتوصّلنا الى الخلاصة التالية: إن هذه العوامل، منفردة او مجتمعة، ليست هي المساهمة الرئيسية في ازمة التشغيل الحادّة، لانها ليست ازمة ظرفية او تقنية او قطاعية. وانّما هي من طبيعة بنيوية ترتبط عضويا بطبيعة الاقتصاد اللبناني ككلّ ونمط اشتغاله في مرحلة ما بعد الحرب الاهلية. إذ انّ نموّ هذا الاقتصاد اصبح يعتمد الى حدّ بعيد على التدفّقات المالية الخارجية، الخاضعة بدورها لتقلّبات الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في بلدان المصدر وفي لبنان نفسه. وهذه التدفّقات لا تتحكّم فقط بمستويات النموّ، وانّما ايضا بالبنية القطاعية للاقتصاد. فالجزء الاعظم منها يذهب للاستثمار في نشاطات اقتصادية ريعية، كالعقارات والادوات المالية (سندات خزينة وغيرها)، او لتمويل استهلاك سلع وخدمات مستوردة بمعظمها. وبذلك تكون النشاطات التي تنمو إمّا قليلة الاستيعاب للقوى العاملة، وإمّا نشاطات خدماتية متدنية الإنتاجية. لا توفّر للشباب اللبناني المستوى المعيشي اللائق، فيفضّل البقاء متعطّلاً من العمل بانتظار ان يأخذ طريقه إلى الهجرة. ويُستعاض عنه بتشغيل غير اللبنانيين على نطاق واسع

الاستراتيجية البديلة: اقتصاد المعرفة هو الحل

المعالجة الناجعة لأزمة التشغيل، التي يعاني منها لبنان، يجب أن لا تقتصر على السياسات المُسمّاة «سياسات سوق العمل». فهذه السياسات هي عبارة عن مجموعة من البرامج الموجّهة لـ«تنشيط» السوق. وفي الحالة اللبنانية، فإن هذه البرامج، على أهميّتها، لن تعالج مصادر الأزمة البنيوية، حتّى ولو ترافقت مع عملية إصلاح أنظمة التعليم والتدريب، وإجراءات لتنظيم الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية... وبالتالي، لا بدّ من أن توضع برامج «التنشيط» في سياق استراتيجية اشمل للتحوّل من نمط الاقتصاد الحالي إلى نمط آخر، يوفّر الأرضية الصالحة للتغلّب على العجز البنيوي الذي يعاني منه الطلب على القوى العاملة اللبنانية، ويكون قادراً على إطلاق عملية نمو اقتصادي مستدام، على قاعدة بنية إنتاجية محلّية أكثر متانة وأقلّ تعرّضاً للصدمات الخارجية وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلّية والخارجية. فالنمط الاقتصادي، القائم على نشاطات كثيفة الاستخدام لليد العاملة الرخيصة، كما هو حال النمط الاقتصادي اللبناني الحالي، ليس قادراً على توليد فرص عمل كافية ومجزية لأفواج القادمين الجدد إلى سوق العمل. ولذلك، عليه إطلاق نشاطات عالية الإنتاجية، تعتمد على المعرفة العلمية والتكنولوجية المتقدّمة بوصفها عامل الإنتاج الرئيسي. بعبارة أخرى، على الاقتصاد في لبنان أن يتحوّل إلى ما يمكن تسميته «اقتصاد معرفة».

> يقدّم الكاتب في مقاله ابرز النتائج التي استخلصها من بحث اعدّه اخيراً، بدعم من الجامعة اللبنانية، ونشره في كتاب صادر عن دار الفارابي تحت عنوان «سوق العمل وازمة التشغيل في لبنان - اقتصاد المعرفة كمدخل لاستراتيجية الخروج من الازمة». ويقترح التحوّل إلى نمط اقتصادي آخر يقوم على الاستخدام الامثل لراس المال البشري

لا يعني اقتصاد المعرفة فقط الاستخدام الكثيف للإنترنت والهاتف المحمول والحاسوب، كما هو شائع، بل هو يقوم على إنتاج ونشر واستخدام كثيف للمعرفة العلمية والتكنولوجية في جميع القطاعات، وتلعب المعرفة دور المحرّك الرئيسي فيه لتحقيق النموّ الاقتصادي، وتصبح الموارد البشرية المؤهّلة وذات المهارات العالية الأصول الأكثر قيمة فيه.

يملك لبنان الكثير من المقوّمات التي تمكّنه من اللحاق بركب اقتصاد المعرفة. فلبنان كستغافورة وإيرلندا وفنلندا لم تكن، قبل شروعها في التحوّل إلى هذا النوع من الاقتصاد، تملك من هذه المقومات أكثر ما يملكه لبنان؛ ناهيك عن القطاع الخاص اللبناني الديناميكي، والانفتاح التاريخي على الخارج، وانتشار اللبنانيين في مختلف أنحاء العالم. وقد خلصت دراسات وتقارير عدّة (IDAL) إلى أن هذه المقوّمات تُكسب لبنان مزايا تنافسية حقيقية، تتيح له الكثير من فرص الاستثمار الواعدة في مختلف القطاعات الإنتاجية ذات المكوّنات المعرفية العلمية والتكنولوجية المتقدّمة.

ما الذي ينقص لبنان من أجل تحويل هذه الإمكانات والفرص إلى إنجازات ملموسة على الأرض؟ إنه، تحديداً، الدور المفقود الذي يجب أن تلعبه الدولة كمخطّط وموجّه ومحفّز ومنسّق ومؤطّر وناظم للمبادرات الخاصة.

في السنوات الأخيرة، كثرت المبادرات الخاصة في لبنان في مجال إنشاء ودعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة بشكل عام، والشركات التكنولوجية الناشئة بشكل خاصّ. ولكن هذه المبادرات، على أهمّيتها، بقيت محدودة الأثر في تشكيل قاعدة متينة لانطلاق عملية التنمية المنشودة المرتكزة إلى التحوّل إلى اقتصاد المعرفة، وذلك بسبب قصور الحكومات في لبنان عن لعب الدور الناقص. ويظهر هذا القصور بشكل واضح في مجال المنظومة البيئية المناسبة لنموّ الشركة التكنولوجية الناشئة. فعدم توفير البنية التحتية المادية والعلمية والقانونية، وعدم تحمّل القدر الكافي من أعباء المخاطر التي تتعرّض لها هذه الشركات بسبب طبيعتها، يفسّر إلى حدٍّ بعيد محدودية نموّها، إن كان لناحية العدد والحجم أم لناحية القطاعات الإنتاجية التي تعمل فيها. ذلك إن عدم توفير البنية التحتية يجعل نسبة فشل النشاطات القائمة على المعارف العلمية والتكنولوجية عالية. وفي حال تسنّى لها تجاوز المراحل الأولى للتأسيس بنجاح، تجد الكثير من الشركات أنها مجبرة بعد ذلك على الهجرة إلى الخارج أو تحويل المُلكية إلى شركات أجنبية، هذا إن لم تكن أصلاً تعمل لحساب شركات أجنبية. وعليه، بقي تأثير هذه المبادرات محدوداً على نموّ الاقتصاد وتنوّعه، وعلى خلق فرص عمل وفيرة تستوعب أفواج الخرّيجين.

انجل بوليغاف ـ المكسيك

4 محاور للانتقال إلى النمط الاقتصادي الجديد

إن استراتيجية الانتقال إلى نمط اقتصادي بديل لا يمكن أن تخرج إلى حيّز الواقع في ظلّ النظام السياسي الاقتصادي السائد، الذي أنتج أزمة التشغيل نفسها. فمثل هذه الاستراتيجية تتطلّب أن تتحوّل الدولة إلى ما يسمّى «دولة تنموية»، أي التي تلعب دور المخطّط الموجّه والمحفّز والمنسّق والمؤطّر والناظم للمبادرات الخاصة.

ولكن، حتى لو سارت الأمور على ما يرام في هذا الاتجاه، فإنّ التحوّل إلى اقتصاد المعرفة يحتاج إلى ما لا يقلّ عن عشر سنوات. لذلك فإن الاهتمام يجب أن يتركّز في هذه الفترة على رصد ما يمكن أن يترتّب من انعكاسات على سوق العمل، عبر تحديد 4 محاور رئيسة للإجراءات الواجب اعتمادها.

تعزيز مرتكزات اقتصاد المعرفة

المطلوب، هنا، معالجة وجوه التقصير الحكومي على صعيد مرتكزات اقتصاد المعرفة الأربعة (التعليم والتدريب، البنية التحتية للمعلومات، انظمة الابتكار، الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسّسية). وبالتالي، إخراج الاستراتيجيات والمخطّطات من الأدراج وتطويرها وتنفيذ مندرجاتها.

دعم وتنمية المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة

إن الوضع الراهن لهذه المؤسّسات وبرامج الدعم المشتّتة والمجتزأة التي تستهدفها، من قبل جهات حكومية وغير حكومية متفرقة، يجعل من الضروري العمل على بلورة رؤية مستقبلية شاملة ومتكاملة لتنمية هذه المؤسّسات.

إصلاح سياسات الاقتصاد الكلّي

إن السياسات الخاصة، الرامية إلى تعزيز مرتكزات اقتصاد المعرفة ودعم وتنمية مؤسّساته الإنتاجية، لا تحقّق بذاتها النمو المستدام، الموفّر لفرص العمل المطلوبة، ولا سيّما في ظل السياسات المالية والنقدية والأطر الإدارية والمؤسّسية الحالية، ما يقتضي إرساء الإصلاح في هذا المجال على مرتكزات أربعة رئيسة:

● التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل والقطاعي: أي التخطيط الديموقراطي القائم على المشاركة الفعلية بين القطاع العامّ والقطاع الخاص وقطاعات المجتمع المدني، ولا سيّما منها النقابات العمّالية. ما يستدعي استحداث وزارة للتخطيط.

● سياسة مالية تتمتّع بقدر كبير من الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، تقوم على نظام ضريبي محفّز للنشاطات الإنتاجية ولاجم للنشاطات الريعية، ومتوازن بين الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة، وأكثر تصاعدية على الدخل والثروات. ويتعيّن إقفال مزاريب الهدر والفساد وترشيد الإنفاق الجاري وتخفيض تدرّجي لأسعار الفائدة، وزيادة الإنفاق الاستثماري على تطوير البنية التحتية والمرافق العامة.

● سياسة نقدية تحفّز الإنتاج المحلّي القابل للتبادل على الصعيد الدولي، ما يستدعي اعتماد المرونة في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية، بما يشجّع التصدير ويلجم الاستيراد ويخفّض كلفة مدخلات الإنتاج المستوردة.

● الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ولا سيّما الأراضي الزراعية (تنفيذ «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي»)، الثروة المائية، والثروة البترولية الواعدة، التي يتوجّب تحويلها إلى «وقود» لعملية التحوّل إلى اقتصاد إنتاجي قائم على المعرفة.

● تأطير نشاطات القطاع الخاصّ. وإبقاء حرية المبادرة الفردية ضمن أطر مؤسّسية تضمن عدم خروجها عمّا تقتضيه المصلحة العامّة. ما يتطلّب مكافحة الاحتكارات والممارسات الاحتكارية، وإعادة هيكلة النظام المصرفي، وإنشاء سوق مالية فعلية. وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تحظى بالأولوية في خطط التنمية الوطنية، وتنطوي على نقل وتوطين التقنيات المتقدّمة.

تطوير سياسات سوق العمل

يستغرق التحوّل إلى الاقتصاد الجديد، في حال توفّرت له الشروط المطلوبة، ما لا يقلّ عن عقد من الزمن، ما يعني أن زوال الجانب البنيوي للخلل في سوق العمل، المتمثّل بمنسوب الهدر المرتفع في رأس المال البشري، سيأخذ طابعاً تدرّجياً. حتى أن بعض وجوه الخلل في سوق العمل قد تزداد حدّة خلال مسيرة التحوّل. نعني، بشكل رئيسي، تعرّض العمالة الأقل مهارة لفقدان وظائفها، نتيجة لدخول التقنيات المتقدّمة إلى القطاعات التي تعمل فيها. وزوال الخلل البنيوي بحدّ ذاته، لا يعني بالضرورة استمرار التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

فهذه الأخيرة تبقى عرضة لاختلالات بعضها عادي كالبطالة الاحتكاكية، وبعضها ظرفي أو طارئ، وبعضها الآخر كالبطالة التكنولوجية الناتجة عن تغيير موضعي في التقنيات المستخدمة في أحد القطاعات. لذلك من الضروري بلورة سياسات تهدف إلى «تنشيط» سوق العمل. ويدخل في هذا الإطار:

● تطوير آليات اشتغال سوق العمل. وفي المقام الأوّل، يتوجّب توفير قاعدة معلومات شاملة ودقيقة حول سوق العمل. ومن العار بهذا الخصوص أن يبقى لبنان البلد الوحيد في العالم الذي لا يجري تعدادات دورية لسكّانه. وفي المقام الثاني، وفي ضوء قاعدة المعلومات العتيدة، يجب العمل على صوغ وتنفيذ مجموعة/ منظومة البرامج التي من شأنها المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل.

ومروحة هذه البرامج واسعة، أهمّها إنشاء شبكة من مكاتب التشغيل تغطّي جميع المناطق اللبنانية، ومدّها بالعناصر البشرية المؤهّلة والكفوّة والتجهيزات المادية الحديثة. وتوسيع مروحة برامج تدريب القوى العاملة ورفع مستوى أدائها. وتطوير مناهج التدريب وتنويعها بحيث تشمل المزيد من التخصّصات والمهارات التي يحتاج إليها سوق العمل. وإنشاء منظومة أعلام حول سوق العمل. واستحداث برامج للتدخّل الظرفي الطارئ لتوفير فرص عمل مؤقّتة وظرفية لمعالجة الأحداث المفاجئة والطارئة التي من شأنها زيادة معدّلات البطالة في بعض الأوقات والمناطق. أما في المقام الثالث، فيجب العمل على ترشيد الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية بأتخاذ إجراءات من شأنها إزاحة منافستها لليد العاملة اللبنانية وإزالة الضغوط التي تحدّ من مستوى الأجور.

● توفير ظروف العمل اللائق، عبر إعادة النظر على نحو جذري بالقوانين والأنظمة المتعلّقة بالعمل وبرامج التأمين الاجتماعي القائمة في الوقت الحاضر، والتي فشلت في حماية العمّال من التعسّف والتمييز والمخاطر الاقتصادية، وشجّعت على تفشّي العمالة اللانظامية، ولم تعد تغطّي سوى قسم من العاملين في القطاع النظامي. وتستدعي إعادة النظر هذه، إصدار قانون جديد للعمل يأخذ بالمعايير التي حدّدتها منظّمة العمل الدولية والاتفاقات الدولية بخصوص علاقات العمل وظروف/ بيئة ممارسة العمل. ومأسسة عمل لجنة المؤشّر واعتماد آليات محدّدة لتعديل الحدّ الأدنى للأجور، وتصحيح الأجور ربطاً بارتفاع مستويات الأسعار والإنتاجية. والتحوّل إلى نظام موحّد للتغطية الصحية يشمل جميع المواطنين ويموّل من الموازنة العامّة، والانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة إلى نظام تقاعدي يشمل جميع أفراد القوى العاملة، واستحداث نظام للتعويض عن البطالة.

● تفعيل الأطر المؤسّساتية، عبر العمل على إعادة هيكلة وزارة العمل والمؤسّسة الوطنية للاستخدام وتزويدهما بالموارد البشرية والمادية، التي تمكّنهما من القيام بدورهما على الوجه الصحيح. وكذلك إعادة هيكلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو إنشاء هيئة/ مؤسّسة أخرى بديلة، للانتقال إلى نظام التغطية الشاملة الموحّد ونظام المعاشات التقاعدية الشامل ونظام تعويضات البطالة.

* يحمل نجيب عيسى شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ودبلوم في علم السكّان من جامعة باريس الأولى. درّس في الجامعة اللبنانية وتولّى إدارة معهد العلوم الاجتماعية وعمادة كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، وعمل بصفة خبير استشاري لدى منظّمات دولية عدّة، وله الكثير من المؤلّفات في قضايا التنمية والتشغيل.

رؤية الحكومة وبرنامج «سيدر» خلق 75 ألف وظيفة فقط!

قدّمت الحكومة المستقيلة إلى مؤتمر «سيدر» ورقة بعنوان «رؤية الحكومة اللبنانية للاستقرار والنموّ وفرص العمل». وكما درجت عليه الحكومات التي سبقتها منذ مطلع التسعينيات، رأت الحكومة الجانب المتعلّق بالبطالة فقط في أزمة التشغيل، واعتبرت أن النموّ الاقتصادي، بحدّ ذاته، يؤدّي تلقائياً إلى القضاء على هذه الظاهرة. وفي هذا السياق تضمّنت الرؤية فكرة رئيسة، مفادها أن نموّ التشغيل لا يمكن أن يتحقّق في المدى القصير، على نحو ملموس، إلّا من خلال ارتفاع كبير في مستوى الإنفاق الاستثماري الحكومي، لأن طاقة القطاع الخاصّ على خلق فرص عمل، من خلال زيادة النشاط والاستثمار، تبقى في هذا الأمد محدودة. ما يعني ضمناً، أن الالتزام بمندرجات مؤتمر «سيدر» من شأنه، في المدى الأبعد، خلق فرص عمل أكثر. فهل هذا ما نتوقّعه فعلاً من تأثيرات مؤتمر «سيدر» على التوظيف؟

التأثير المتوقّع لبرنامج الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية

تستند الرؤية الرسمية إلى تقديرات البنك الدولي التي تقول إن كلّ مليار دولار من الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية يولّد، مباشرة وغير مباشرة، 50 ألف فرصة عمل. وإذا افترضنا أن الطاقة الاستيعابية للإنفاق الاستثماري الحكومي يمكن أن تصل إلى 1,5 مليار دولار في السنة، فيكون مجموع فرص العمل التي يمكن أن تتولّد من البرنامج بجميع مراحله 75 ألف وظيفة فقط. من جهتنا، يمكننا التأكيد أن معظم فرص العمل، التي سيولدها هذا البرنامج، هي مؤقّتة ومنخفضة الإنتاجية (على أساس أن حصّة الأجور من مجموع الإنفاق هي 30%، أي إن متوسّط الأجر الشهري للعامل لا يزيد عن 500 دولار)، ما يجعلها لا تتناسب مع طموحات ومتطلّبات الشباب اللبناني، وسيكون أكثرها من نصيب اليد العاملة غير اللبنانية، وستكون مساهمتها متواضعة في التخفيف من حدّة أزمة التشغيل. وهذا ما تؤكّده النتائج التي أسفرت عنها خطة إعادة الإعمار في التسعينيات.

التأثير المتوقّع لرؤية الحكومة ككل

إن الخطط والأوراق، المقدّمة إلى مؤتمرات باريس السابقة، تضمّنت أيضاً تعهّدات بإجراء إصلاحات مالية وتحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاصّ ومحاربة الفساد ...إلخ. وهذا يطرح تساؤلاً عن قدرة الحكومة المقبلة (التي ستكون من طينة سابقاتها) على الوفاء بتعهّداتها. لكن، بغضّ النظر عن هذا الأمر، فإن اعتبار الحكومة أن النموّ بحدّ ذاته، ومهما كانت معدّلاته مرتفعة، يؤدّي بالضرورة إلى معالجة الخلل الكبير في سوق العمل، هو اعتبار خاطئ؛ لأن الأمر يتعلّق بنوعية القطاعات التي يأتي منها النموّ. وبهذا الخصوص، تحيلنا الرؤية إلى خطّة ماكينزي التي عُهد إليها مهمّة وضع استراتيجية تنويع قطاعات الإنتاج والخدمات. والسؤال الذي يطرح نفسه هو عن مدى التنسيق والمواءمة القائمين بين مندرجات الرؤية الحكومية في مؤتمر «سيدر» وخطّة ماكينزي، التي لا تزال في الأدراج، ولا نعرف إلى أيّ مدى أخذت في الاعتبار السبب الرئيسي لأزمة التشغيل في لبنان وخصائص الوافدين الجدد إلى سوق العمل، في تحديد القطاعات التي يجب أن تحظى بالأولوية في مجال الاهتمام والتحفيز والسياسات المقترحة للتحفيز.

بانتظار نشر خطّة ماكنزي، وفي حال وضعت رؤية الحكومة لمؤتمر «سيدر» موضع التطبيق، يمكننا أن نتوقّع بعض الانتعاش في سوق العمل. إذ إن إجراءات، كتحسين أوضاع البنية التحتية والمرافق العامّة والإصلاح الضريبي وخفض سعر الفائدة ...إلخ، والتوسّع في البرامج الحالية لدعم مؤسّسات الإنتاج... من شأنها العمل على التخفيف من كوابح نموّ القطاعات الإنتاجية القائمة، وتخفيض جزء من تكاليف الإنتاج غير المرتبطة بالأجور، فتسهّل بالتالي إمكانية جعل مستويات الأجور تواكب ارتفاع مستويات أسعار الاستهلاك. وإذا جرى اعتماد نظام تغطية صحّية يشمل جميع المواطنين والانتقال من تعويض نهاية الخدمة إلى نظام ضمان معاش تقاعدي يشمل جميع أفراد القوى العاملة، فذلك كلّه، يجعل قسماً من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، والذين لا يجدون طريقهم إلى الهجرة، يقبلون بالانخراط في سوق العمل على الرغم من أن مستويات الأجور لا تتوافق تماماً مع تطلّعاتهم. وسيتعزّز أكثر انخراط الفئة المذكورة في سوق العمل إذا لجأت الحكومة إلى توسيع دائرة تدخّلاتها المباشرة في هذه السوق، وتحسين نوعية هذه التدخّلات، وعملت على اتخاذ الإجراءات اللازمة، منها:

● تنفيذ برامج حوافز وإعانات للمؤسّسات الإنتاجية، تهدف إلى تخفيف تكاليف اليد العاملة عن كاهلها (تخفيضات ضريبية، مخصّصات مالية لدعم الأجور...إلخ). وبهذا الخصوص قد تعمد الحكومة إلى المباشرة في تنفيذ المشروع الذي أقرّ في عام 2014 تحت مسمى «دعم أول فرصة عمل للشباب».

● التحسين الكمّي والنوعي لبرامج تنمية المؤسّسات الصغيرة، التي تسعى إلى خلق وظائف في قطاع العمل للحساب الخاصّ (برامج قروض صغيرة بشروط ميّسرة، وحزمة من الخدمات المرافقة: تقديم المعلومات والاستشارات الفنية والقانونية والإدارية... إلخ).

● استحداث وتنشيط برامج التنمية المحلّية في إطار البلديات.

● تنظيم الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية.

لكن، في غياب استراتيجية للتحوّل إلى نمط نموّ جديد، لا يمكن لكلّ ذلك أن يساهم إلّا ببعض الانخفاض في معدّلات البطالة، ولا سيّما في شرائح القوى العاملة الأقل تعليماً ومهارة والأقل إنتاجية. أما بقية القادمين الجدد إلى سوق العمل، وهم الأكثر تعليماً ومهارة والأكثر إنتاجية، فسيبقون ضحية للبطالة بانتظار إيجاد فرصة عمل في الخارج.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

تثبيت سعر الصرف: الدنمارك vs لبنان

يطرح الكاتب ثلاثة مداخل لإنتاج البديل وتحقيق المساومة المطلوبة: تغيير النظام الضريبي ليستهدف الأرباح والريع وليس العمل، واستخدام الضريبة على القيمة المُضافة لدوزنة الاستهلاك وميزان المدفوعات، وتحويل الموارد من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المُنتج... وهكذا يمكن الوصول إلى الاستقرار النقدي والتوازن في الاقتصاد

«الدنماركيون يحبّون مصرفهم المركزي»

آناليس رايلز

في عيد الاستقلال، نشر مصرف لبنان إعلاناً جاء في نهايته أن «ليرتك ثابتة وما بتنهزّ». وبهذا أخذ المصرف المركزي سعر الصرف إلى أعلى مستوى رمزي له عبر ربطه بالاستقلال نفسه. فإلى الآن كان سعر الصرف الثابت مقياساً لنجاحات حكومات ما بعد الحرب ونجاح خطط إعادة الإعمار وبرهان على تفوّق منطق رأس المال الجديد، الذي أتى ليستبدل «فوضى الميليشيات»، ولكن رويداً رويداً أصبح رمزاً لثبات نظام الطائف كلّه وأصبح التخلّي عنه تخلّياً عن النظام برمّته.

لا بأس، فتاريخياً، قام بعض البلدان بربط تثبيت العملة أو استقرار الأسعار مع أمور وطنية جوهرية، بسبب تجارب مع التضخّم وانهيار العملة في مرحلة معيّنة من تاريخها. التجربة المثلى هي في ألمانيا. فبعد الحرب العالمية الأولى، في عهد جمهورية فايمار، تعرّضت ألمانيا لأسوأ حدث تضخّمي في التاريخ الحديث، حيث تسارعت الأسعار وتدهور سعر المارك إلى الدولار من 4,2 في 1914 إلى 4 تريليون في خريف 1923! وأدى ذلك التضخّم فوق المُفرط إلى تَغيّر كبير في العلاقات الاجتماعية وانهيار الطبقة المتوسطة، ما زاد من درجة الصراعات السياسية وتزعزع الاستقرار الاجتماعي، وأدّى، مع الكساد العظيم في 1929، إلى وصول النازيين إلى السلطة عام 1933. ولضمان عدم تكرار تلك الأزمة، بُنيَ البوندسبنك بعد الحرب على أسس مُحافظة، بحيث احتلّت أهداف استقرار الأسعار وقوّة المارك الأولوية. وفي آخر تجلّيات هذا الحذر، أو الرهاب من التضخّم، تأسّس المصرف المركزي الأوروبي على أسس البوندسبنك نفسها وكان مقرّه في فرانكفورت ليكون تحت الأعين الساهرة للألمان.

المثال الآخر هي الدنمارك، فمنذ عام 1982 تمّ تثبيت الكرون تجاه المارك ثمّ تجاه اليورو، وتمّت المحافظة على هذا التثبيت حتى بعد اهتزازات أزمة 2008. لكن التثبيت يذهب في أصوله إلى أبعد من هذه الفترة. في خطابه في 4 تموز/ يوليو الماضي أعاد حاكم المصرف لارس روده التذكير ببدايات المصرف بعد الحروب النابوليونية، حين خسرت الدنمارك الحرب وزادت الديون وتمّ طبع العملة فزادت أسعار بعض المواد الغذائية بنسبة 300%، ولذلك تمّ تأسيس المصرف لوقف كلّ هذا. وفي 1982 كان القرار سياسياً حيث اتفق من كان يشكّل الحكومة آنذاك «بعدم استعمال خفض العملة كسياسة اقتصادية». بالتالي، ومقارنة مع ألمانيا والدنمارك، يمكن أن نتفهّم محاولة المصرف المركزي اللبناني إقامة هذا الربط بين النظام وقيمة العملة وبين الاستقلال وقيمة العملة. لكن قبل الذهاب أكثر نحو مضمون هذا الربط وما يعنيه بالنسبة إلى لبنان، نحتاج إلى التأكيد على بعض الأمور:

أوّلاً، على رغم أن الحفاظ على قيمة العملة كانت أهمّ أهداف مصرف لبنان عند قيامه، إلّا أن المصرف لم يتبنَ التثبيت كوسيلة للحفاظ على قيمة العملة. وللمفارقة أن لبنان كان البلد الوحيد في العالم منذ عام 1950 الذي اتبع سعر صرف متحرّك أو عائم بشكل مستمر خلال مرحلة «بريتون وودز» بين عامي 1947 و1971، والتي نصّت على اعتماد أسعار الصرف الثابتة، (كندا أيضاً لم تلتزم ولكن فقط بين عامي 1950 و1962)! وبالتالي (ولبنان كان السبّاق في ذلك)، ليس هناك قانون ثابت حول التثبيت أو عدمه حتى في البلدان التي تضع قيمة العملة كهدف لسياساتها.

ثانياً، ثبات سعر الصرف ليس هو الهدف النهائي لأي اقتصاد، ولا هو مؤشّر على قوّته كما يعتقد كثيرون. حتى في الدنمارك، كان للتثبيت أثر سلبي على النموّ بين عامي 2008 و2012 بُعيد الأزمة المالية في أوروبا.

ثالثاً، ليس كلّ البلدان التي ثبتّت سعر الصرف حافظت عليه. كثير من البلدان انتهت إلى التخلّي عنه. وربّما الأهمّ، أنه ليس كلّ البلدان التي تخلّت عن التثبيت حصل ذلك إبّان أزمة أو انهيار، بل كان «خروجاً» نحو مرونة أكبر. ففي دراسة لـ 51 حالة كهذه، برهن الاقتصاديان باري إيكنجرين وآندرو روز على أن هذه البلدان استطاعت الخروج من التثبيت نحو أوضاع أخرى، حيث بقيت قيمة العملة على حالها أو حصلت زيادة في قيمتها.

لا للتقشّف... لا لتحميل الأجور كلفة «الإصلاح»

الأهمّ من كلّ هذا، لم يكن للتثبيت في الدنمارك كلفة اقتصادية إلّا عابرة، بل كانت هذه السياسة مُتماهية مع النموّ الاقتصادي وثبات حصّة الأجور ونموّ الصناعة التصديرية وتدنّي الفوائد بشكل عامّ وعدم نموّ الدين العامّ. أمّا في لبنان فمنذ عام 1993، تاريخ بدء التحوّل نحو الثبات في سعر الصرف الذي ابتدأ في 1997، وحتّى الآن تراجع الاقتصاد المُنتج، وتراجع التصدير، وتمّ تجميد الأجور لفترات طويلة، وزاد عدم المساواة، وأنشئ الاقتصاد الريعي المُعتمد على تصدير العمالة واستيراد الرأسمال، وارتفعت أسعار الأصول العقارية والسلع غير القابلة للتبادل، وكان الاستقرار النقدي دائماً على حدّ السكين، وارتفع الدين العامّ بسبب ارتفاع الفوائد الحقيقية، وما «المعركة» الأخيرة بين المصرف ووزارة المالية إلّا خير مثال على ذلك. إذاً الأمر ليس التثبيت في ذاته بل ما هي آثاره الاقتصادية. هكذا يجب أن يتمّ الحساب.

أمران مهمّان أيضاً للمقارنة. ترافق التثبيت في لبنان مع خفض الضرائب على الأرباح والثروة. أمّا في الدنمارك، فيرفض الدنماركيون خفض الضرائب المُرتفعة ويعتبرونها الثمن الذي يجب أن يدفعوه للشعور بالمساواة الاجتماعية كما بالسعادة! كما ترافق هذا التثبيت في لبنان أيضاً مع تقديس المصارف وضخّ الأرباح إليها من دون أي اعتبار لتأثير ذلك في النموّ أو على الدين العامّ أو على توزيع الدخل والثروة. لن أزيد هنا بل أريد أن استشهد من خطاب لارس روده حين قال: «بالنسبة إلى العديد من الناس، وأنا من ضمنهم، فإن الأزمة المالية جعلت الأمر واضحاً للغاية، إذ إننا أنشأنا نظاماً تجني فيه المصارف المكاسب في الأوقات الجيّدة، ولكن عندما تسوء الأمور يدفع المجتمع ودافعو الضرائب الفاتورة. بعبارة أخرى، في الأوقات الجيّدة لدينا الرأسمالية وفي الأوقات العصيبة لدينا الاشتراكية... لا ينبغي أن يدفع دافعو الضرائب ثمن روح المغامرة عند المصارف». هذا هو الفرق بين مصرف يحافظ على ثبات النقد ولكن يبقي على مسافة بينه وبين من المفترض أن يراقبهم، وبين مصرف مركزي يضع الاقتصاد في خدمة الرأسمال المالي.

انجل بوليغان ـ المكسيك

اليوم أصبحنا على مفترق طرق، والمسألة المطروحة هي كيف نحافظ على الاستقرار النقدي؟ والسؤال الأهمّ من هي القوى الاجتماعية التي يجب أن تحمي الليرة؟ واقع اليوم أن الترويكا (الدولة والمصرف المركزي والمصارف) التي حمت الليرة منذ 1993 تتفكّك أواصر تحالفها، كما أن الظروف الموضوعية لم تعد تساعدها حتى إن لم تتفكّك. وهنا علينا الذهاب أبعد من هذه الترويكا وإشراك كلّ اللبنانيين في هذه الحماية. لكن ما يلوح في الأفق غير ذلك، فاليمين الاقتصادي بدأ يشيع الحاجة إلى التقشّف وتحميل الأجور في القطاعين العامّ والخاصّ الكلفة. وهذا يعني الاستمرار في سياسة تحميل المداخيل المُتأتية من العمل كلفة النموذج الاقتصادي الذي بُني بعد الحرب.

البديل والمساومة المطلوبة

أمام استمرار الأحزاب الحاكمة في تبنّيها طروحات اليمين الاقتصادي التي لن تجدي نفعاً لا اقتصادياً ولا اجتماعياً، بل ستؤدّي إلى مزيد من التدهور، على القوى المتقدّمة في المجتمع وعلى رأسها اليسار والقوى الجديدة المدنية وبعض الرأسماليين وممثّليهم الذين يريدون اقتصاداً عصرياً أن يحتضنوا مشروعاً تظهر ملامحه وتتابعه الزمني كالتالي:

في المرحلة الأولى يتمّ تغيير النظام الضريبي في شكل جذري، بديلاً عن مشاريع التقشّف ضدّ العمل، بحيث توضع الضرائب حيث الثروة والمداخيل العالية وحيث تراكمت الثروات في الـ25 سنة الماضية من أرباح وريع وفوائد. كما توضع الضريبة على الأرباح والمداخيل في الخارج. فالاقتصاد اللبناني أصبح ينقسم إلى قطاع «داخلي» وإلى قطاع «خارجي»، والأخير يتمتّع بمعدّلات مداخيل أعلى من المداخيل الداخلية. فهذا «الاقتصاد المزدوج» أصبح واقعاً. وكما لا يمكن تحليل الاقتصاد اللبناني من دون أخذ هذه البنية في الاعتبار، لا يمكن وضع السياسات أو إيجاد الحلول لمعضلاته من دونها.

في المرحلة الثانية يتمّ استعمال ضريبة القيمة المُضافة بتوسيع نطاق معدّلاتها ورفعها فيشكل تتمّ فيها زيادة مداخيل المالية العامّة، و«دوزنة» الاستهلاك وميزان المدفوعات مع حاجات التوازن في الاقتصاد ككلّ.

في المرحلة الثالثة، وبعد ضمان الاستقرار النقدي، تتمّ إقامة سياسة صناعية عبر تحويل الموارد من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المُنتج، وذلك كبداية لمرحلة الانتقال من النموذج القديم إلى اقتصاد أكثر عصرية وديناميكية لرفع مستوى المعيشة لدى اللبنانيين على المدى الطويل الأمد.

إن الهدف النهائي لأي إصلاح اقتصادي في لبنان لا يمكن فقط أن يكون استعادة الاستقرار إلى مالية الدولة أو إلى ضمان ثبات سعر الصرف. إذ إن عكس آثار سياسات ما بعد الحرب يجب أن يحصل عبر فكّ الارتباط بين المصالح الطائفية التوزيعية وبين المصالح المالية من جهة، وبين مالية الدولة و«سوق» سعر الصرف من جهة أخرى. كما يمرّ عبر تحويل المهارات الكامنة لدى القوى العاملة نحو اقتصاد ينهي سيطرة الأرستقراطية المالية؛ فاستمرار هذه السيطرة هو الذي يهدّد ليس فقط الاستقرار النقدي بل أيضاً الرفاه الاقتصادي للأجيال الشابّة والقادمة.